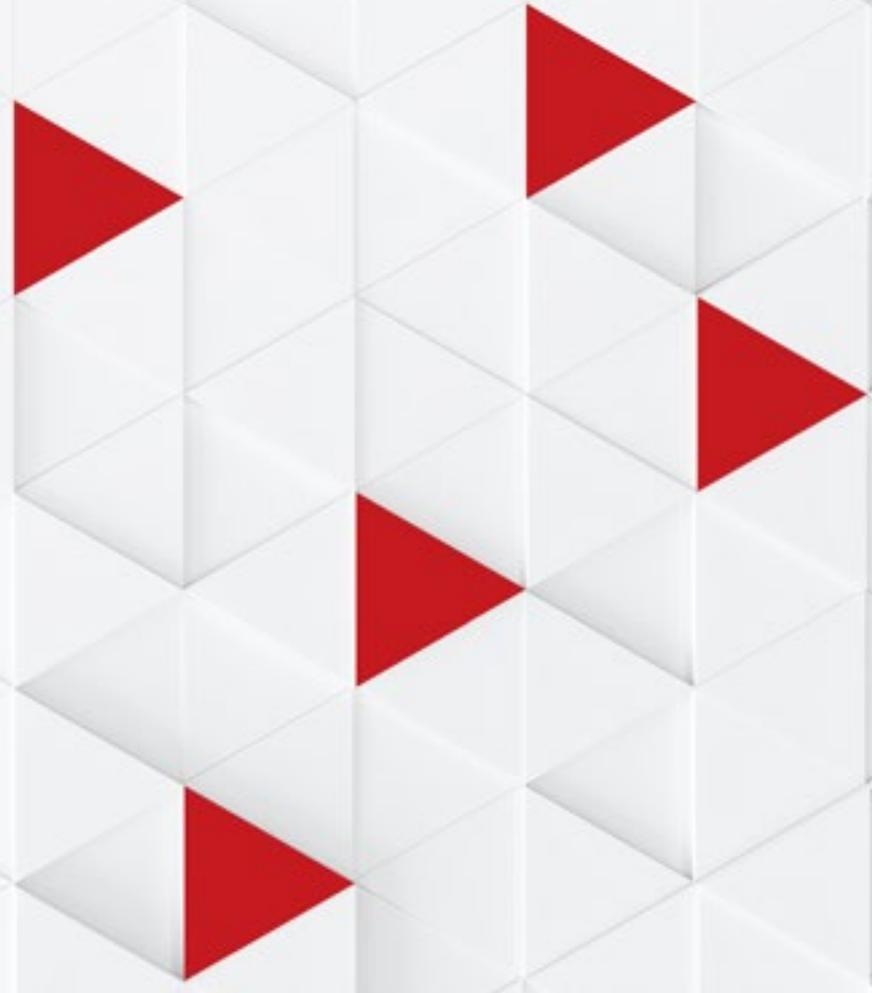


التقرير
السنوي 2021

معاكم دوماً





سمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد



صاحب السمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

المحتويات

الاستعراض الاستراتيجي

- 6 نبذة عن بنك الخليج
- 8 أبرز المؤشرات 2021
- 10 كلمة رئيس مجلس الإدارة
- 16 الإستدامة
- 20 استراتيجية بنك الخليج 2025

الاستعراض التشغيلي

- 24 البيئة التشغيلية
- 30 تقرير الإدارة
- 34 كلمة رئيس المدراء الماليين - دراسة وتحليل الإدارة

الحوكمة

- 40 مجلس الإدارة
- 48 الإدارة التنفيذية
- 56 الحوكمة
- 74 تقرير أنظمة الرقابة الداخلية
- 76 إدارة وتوزيع رأس المال
- 82 إدارة المخاطر

البيانات المالية

- 106 البيانات المالية

- 165 قائمة الفروع



01

الاستعراض
الاستراتيجي



يعد بنك الخليج أحد أهم البنوك التقليدية الرائدة في الكويت

6.6

مليار د.ك.
إجمالي الأصول
للسنة المالية 2021

53

فرع في أنحاء الكويت

1984

سنة الإدراج في سوق الكويت
للأوراق المالية

1960

سنة التأسيس

أنشطة البنك

الخدمات المصرفية الشخصية

تهدف الخدمات المصرفية الشخصية إلى تلبية متطلبات مجموعة واسعة من شرائح العملاء حيث تقدم لهم حلولاً خاصة وتجربة فريدة مصممة خصيصاً لكل شريحة. وتشمل عروض المنتجات المتنوعة للبنك من القروض الشخصية وبطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي والودائع.



الخدمات المصرفية للشركات

تتضمن الخدمات المصرفية للشركات مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية للشركات والأنشطة التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل التمويل المنظم وتمويل المشاريع والمعاملات المصرفية والاستشارات وتمويل الشركات، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية المقدمة للتجار، ومنتجات البطاقات الائتمانية.



الخزينة والاستثمار

ينصب تركيز إدارة الخزينة للبنك على تحسين كفاءة الميزانية العمومية وإدارة سيولة البنك مع تعزيز المصدات الكافية لاستيفاء متطلبات الجهات الرقابية. هذا بالإضافة إلى إدارة استثمارات البنك وتقديم منتجات استثمارية للعملاء.



التقدير العالمي

جائزة الكويت للإبداع - الملتقى الإعلامي العربي

- أفضل إخراج عن إعلان - الدانة تفنيك
- أفضل الأعمال الوطنية عن إعلان - وطني حبيبي
- أفضل مبادرة استدامة - ماراثون الخليج 642
- أفضل مدير تسويق - نجلاء العيسى

Future Enterprise Awards 2021

- أفضل ابتكار في تجربة العميل



حاصل على تصنيف ائتماني في المرتبة A من قبل وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى خلال عام 2021

كابيتال انتليجنس
A+
CI CAPITAL
مستقرة

فيتش
A+
Fitch
Ratings
سلبية

موديز
A3
MOODY'S
مستقرة

نشاط مجلس الإدارة خلال 2021

2 لجنة الالتزام
والحوكمة



8 اجتماعات
مجلس الإدارة



4 لجنة الترشيحات
والمكافآت



8 لجنة التدقيق



52
اجتماع

25 لجنة الائتمان
والاستثمار



5 لجنة المخاطر



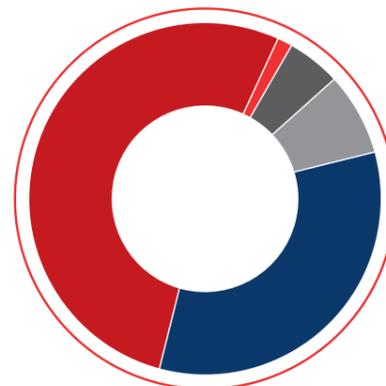
معلومات عن مساهمي البنك

840 مليون د.ك. القيمة السوقية الإجمالية كما في 31 ديسمبر 2021

12.5%

حصة المستثمرين
الأجانب

| | |
|-------|-------------------------------------|
| 32.8% | شركة الغانم التجارية |
| 6.8% | المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية |
| 5.5% | شركة بهباني للاستثمار |
| 1.2% | أسهم الخزينة |
| 53.7% | مساهمون آخرون |



* كما في 31 ديسمبر 2021



مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة
(FTSE Russell) منذ سبتمبر 2017



مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة
(MSCI) منذ نوفمبر 2020



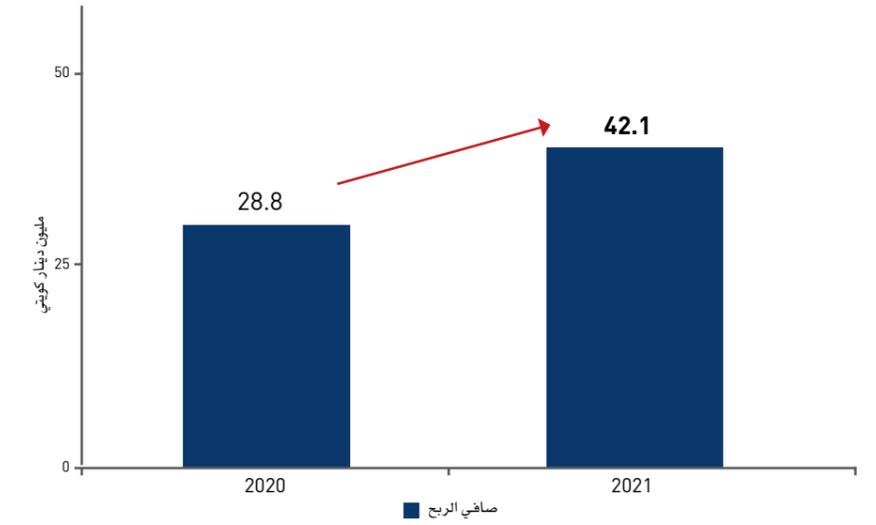
مدرج في مؤشر الأسواق الناشئة
(S&P DJI) منذ ديسمبر 2018



مدرج في بورصة الكويت
ضمن السوق الأول

أبرز المؤشرات 2021

1- ارتفع صافي الربح بنسبة 46% إلى 42.1 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2021



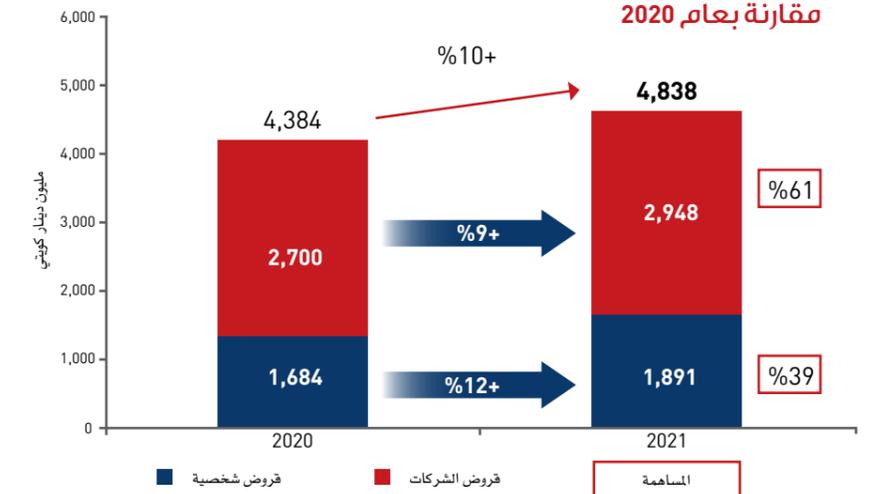
صافي الربح
%46+

2- ارتفعت ربحية السهم بنسبة 40% إلى 14 فلس والتوصية بتوزيع أرباح نقدية بمبلغ 7 فلس للسهم تمثل نسبة توزيع تبلغ 50% على الأقل للسنة الخامسة على التوالي وأسهم منحة بمقدار 5%



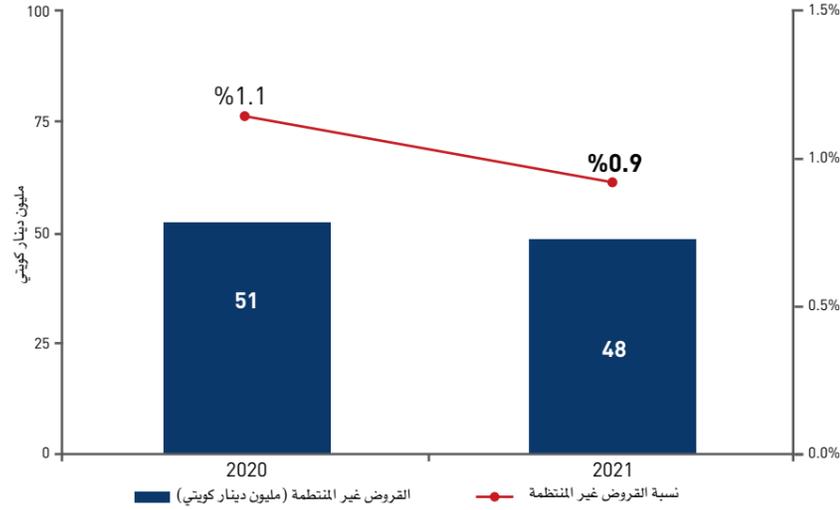
ربحية السهم
%40+

3- بلغ إجمالي قروض العملاء 4.8 مليار دينار كويتي أي بزيادة 454 مليون دينار كويتي (+10%) مقارنة بعام 2020



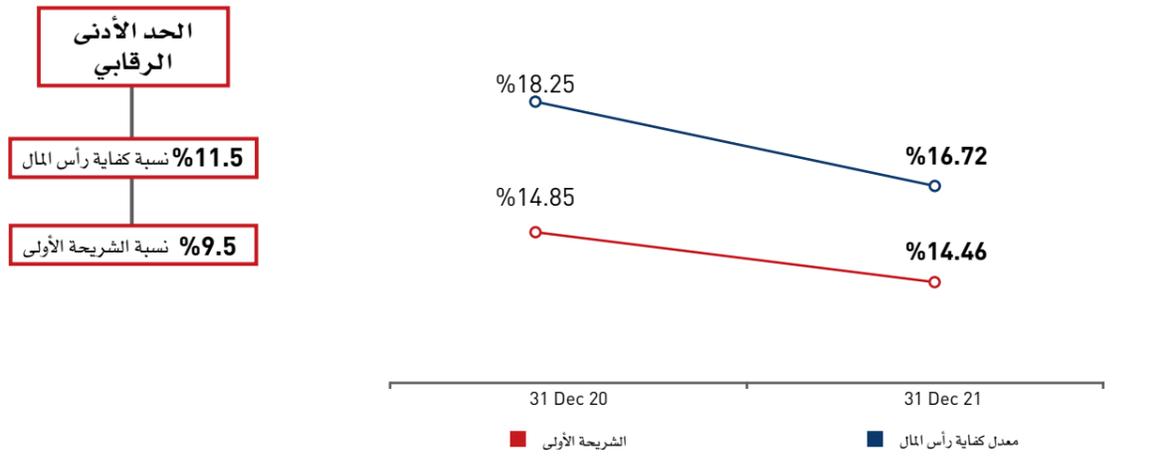
إجمالي قروض العملاء
%10+

4- حافظت جودة الأصول على قوتها حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 0.9% في نهاية العام 2021



نسبة القروض غير المنتظمة
%0.9

5- حافظت نسب رأس المال على متانتها وتجاوزت الحد الأدنى الرقابي المطلوب



الحد الأدنى الرقابي
%11.5
نسبة كفاية رأس المال
%9.5
نسبة الشريحة الأولى

* يشمل الحد الأدنى الرقابي لنسب الشريحة الأولى وكفاية رأس المال نسبة 1% للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي.

6- لا يزال بنك الخليج يحظى بتصنيف في المرتبة A من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الثلاث الكبرى خلال عام 2021

| درجة التصنيف | المعيار | وكالة التصنيف |
|--------------|--|-------------------------|
| A3 مستقرة | تصنيف الودائع على المدى الطويل النظرة المستقبلية | Moody's |
| A+ سلبية | تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل النظرة المستقبلية | Fitch Ratings |
| A+ مستقرة | تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل النظرة المستقبلية | GI CAPITAL Intelligence |
| BBB+ مستقرة | التصنيف الائتماني للمصدر النظرة المستقبلية | S&P Global Ratings |



جاسم مصطفى بودي
رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام،

يسرني، بالنيابة عن مجلس إدارة بنك الخليج، أن أعرض عليكم التقرير السنوي لبنك الخليج لعام 2021.

على الرغم من التحديات والأوقات الصعبة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي والمحلي خلال أزمة كورونا، فقد تمكن بنك الخليج من مواجهتها وتحقيق عاماً جديداً من الإنجازات. أثبتنا خلال عام 2021 قدرتنا على التكيف مع تحديات الجائحة، ومواصلة التفوق في خدمة عملائنا وموظفينا ومجتمعنا ككل.

لقد نجح مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في وضع البنك على المسار الصحيح وتحقيق المزيد من النجاحات في تنفيذ تطبيق استراتيجية البنك لعام 2025، ليرسخ بذلك مكانته الريادية في الكويت كبنك المستقبل، من خلال السعي المتواصل إلى تزويد العملاء بخدمات حديثة وبسيطة ومبتكرة، تلبية متطلبات العملاء وتحقيق النمو المستدام للبنك، وذلك من خلال التركيز على الآتي:

- تعزيز النمو في قطاع الخدمات المصرفية للشركات بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسعة نطاق منتجاتنا وخدماتنا.
- تعزيز الحصة السوقية لقطاع الخدمات المصرفية الشخصية، مع تقديم الدعم لشرية العملاء الشباب والسيدات والأثرياء؛



لقد نجح مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في وضع البنك على المسار الصحيح وتحقيق المزيد من النجاحات في تنفيذ تطبيق استراتيجية البنك لعام 2025، ليرسخ بذلك مكانته الريادية في الكويت كبنك المستقبل.

• تطوير منصات الخدمات المصرفية الرقمية للبنك لتحسين الخدمات وتعزيز قدرته التنافسية. ولضمان استمرار نجاح هذه الإستراتيجية، وضع بنك الخليج الأسس التي تساهم في تطوير ثقافة قائمة على جودة الأداء، وتوفير حلول تقنية جديدة، وتبني ممارسات عالمية لإدارة المخاطر، من خلال قيمنا الأساسية التي تستند إلى ما يلي:

- التصميم على تقديم أفضل الخدمات وأسهل الحلول لعملاء البنك
- تشجيع (موظفينا) على مواصلة التميز في خدمة العملاء
- خدمة المجتمع من خلال المشاركة بتحمل المسؤولية في مواجهة التحديات
- القضاء على التعقيدات والصعوبات غير الضرورية والعمل على توفير تجربة مصرفية متميزة من خلال تقديم حلول بسيطة وفعالة ومتطورة.

قوة الأداء المالي للبنك

لقد نجح بنك الخليج في تسجيل صافي ربح بمقدار 42 مليون د.ك. للعام 2021، أي بزيادة نسبتها 46% مقارنة مع عام 2020، بربحية سهم 14 فلس بارتفاع بلغ 40% عن نفس الفترة، بعدما أبدى مرونة عالية في التكيف بشكل فعال مع بيئة عمل سريعة التغير واستطاع بكفاءة وفعالية الحفاظ على ميزانية عمومية قوية وإدارة المخاطر الرئيسية.

وبناء على ذلك، أوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 7 فلوس للسهم، تمثل 50% من الأرباح، بالإضافة إلى 5% أسهم منحة، تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقرر عقده في مارس 2022.

وفي هذا الإطار، فقد ارتفعت قروض العملاء إلى 4.6 مليار د.ك. في عام 2021، مسجلة بذلك أعلى مستوى لها على الإطلاق، بزيادة وقدرها 441 مليون د.ك. أو 11% بالمقارنة مع عام 2020. وجاء هذا النمو من قطاعي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات.

وبلغت قيمة المخصصات الائتمانية للعام 2021 نحو 300 مليون د.ك.، بينما بلغت متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (أي الخسائر الائتمانية المتوقعة) 189 مليون د.ك.، ونتج عن ذلك مستوى مرتفع من المخصصات الإضافية بقيمة 112 مليون د.ك. في حين انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة في نهاية عام 2021 إلى 0.9%، أي دون المعايير الاعتيادية للقطاع، وبلغت نسبة التغطية لهذه القروض 615%.

كما حافظت نسب رأس المال الرقابية للبنك على قوتها، حيث بلغ معدل الشريحة الأولى من رأس المال 14.5%، أي 5.0% أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ 9.5%، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.7% أي 5.2% أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ 11.5%.

وانجزنا بنجاح خلال عام 2021 استرداد سندات الدين المساندة من الشريحة الثانية البالغة قيمتها 100 مليون د.ك.، وإصدار سندات جديدة من الشريحة الثانية بقيمة 50 مليون د.ك. وبإقبال فاق طلبات الاكتتاب بكثير إذ يساهم هذا الإصدار في تعزيز كفاية رأس مال البنك، بما يتوافق مع معايير لجنة بازل 3، ويدعم خططنا الاستثمارية الشاملة نحو ترسيخ مكانة بنك الخليج الريادية كبنك المستقبل.

قوة التصنيف الائتماني للبنك

وعلى الرغم من التدايعات والمتغيرات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي والمحلي، لا يزال بنك الخليج يحظى بتصنيفات مرموقة على المستوى الدولي لجدارته الائتمانية وقوته المالية، حيث حصل على تصنيف في المرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى.



نجح بنك الخليج في تسجيل صافي ربح بمقدار 42 مليون د.ك. للعام 2021، أي بزيادة نسبتها 46% مقارنة مع عام 2020.



تحسن في ربحية السهم بمقدار 40% لتبلغ 14 فلس للسهم.



التوصية بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 7 فلوس عن السهم بالإضافة إلى توزيع 5% أسهم منحة.

انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة في نهاية عام 2021 إلى 0.9%، أي دون المعايير الاعتيادية للقطاع.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

فقد أكدت وكالة موديز لخدمات المستثمرين على تصنيف الودائع للبنك على المدى الطويل عند مستوى "A3" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

وقامت وكالة كابيتال إنتلجنس بتثبيت تصنيف العملات الأجنبية لبنك الخليج على المدى الطويل عند المرتبة "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

كما قامت وكالة فيتش للتصنيفات بتعديل تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل من المرتبة "A+" إلى المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

وبالإضافة إلى ذلك، قامت وكالة ستاندارد أند بورز العالمية للتصنيفات بتعديل تصنيف البنك للمصدر من "A-" إلى "BBB+" كما عدلت النظرة المستقبلية من "سلبية" إلى "مستقرة".

وقد جاء كلا التخفيضين في التصنيف الائتماني من قبل وكالة فيتش ووكالة ستاندارد أند بورز نتيجة لخفض التصنيف السيادي للكويت من قبل تلك الوكالات، ولم يكن ذلك مرتبطاً بوضع بنك الخليج أو جودته الائتمانية.

لمحة عامة عن أنشطة البنك

حافظ بنك الخليج على ثباته أمام التحديات التي مر بها، مما يعكس قدرته على التحمل والتزامه في دعم أصحاب المصالح، كما تعافت محفظة البنك الائتمانية لشريحة الخدمات المصرفية للشركات، حيث حققت نمواً بنسبة 9% إلى 2.9 مليار د.ك.

ولقد ركز البنك خلال عام 2021 على جذب المزيد من العملاء الجدد مما ساهم في تنمية أصوله، حيث واصلنا تطوير منصاتنا الرقمية لزيادة قدرات البنك التنافسية، التي تمكنه من المنافسة بقوة في القطاع المصرفي، كما قمنا بتطوير وتعزيز منتجاتنا وخدماتنا مع التركيز بشكل أساسي على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

نفتخر بتضمين بعض العناصر الرقمية في عملية فتح الحسابات المصرفية، حيث أصبح بإمكان عملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة فتح الحسابات عبر الانترنت، والتقدم بطلب الحصول على مجموعة من الخدمات التي يقدمها البنك لأصحاب الأعمال، والبطاقات وحلول التمويل، وإضافة إلى ذلك، ساهمت إستراتيجيتنا للتحويل الرقمي في مساعدة الشركات على المنافسة بشكل أفضل في بيئة اقتصادية سريعة التغير استجابة للتطورات التكنولوجية.

وفي إطار خطتنا المستمرة للتحويل الرقمي، أعلننا خلال عام 2021 عن إطلاق نظام الخزينة الجديد 3.MX بالشراكة مع شركة ميوركس، بهدف تطوير منصات الخزينة وإدارة الأسواق المالية، وتعد عملية تطبيق هذه المنصة خطوة تحويلية لتطوير أنظمة الخزينة وإدارة أسواق المال في البنك، بالإضافة إلى فتح المجال للتفاعل المتبادل لمواجهة التغيير في القوانين، وقيادة أسواق المال وخدمة عملائنا بشكل أفضل. وسوف يساهم النظام الجديد على المدى البعيد في تعزيز الكفاءة والتحكم بشكل أكبر بجوانب الأعمال التجارية من بدايتها وحتى نهايتها.

أما فيما يخص قطاع الخدمات المصرفية الشخصية، واصل هذا القطاع مساره التصاعدي على مدار العام، حيث نما بنسبة 12% ليصل إلى 1.9 مليار د.ك، كما في نهاية عام 2021 ما يمثل 39% من إجمالي القروض في محفظة البنك الائتمانية.

لقد قمنا بإطلاق ثلاث بطاقات ائتمانية فريدة من نوعها خلال عام 2021 بالشراكة مع ماستركارد، وذلك في إطار إستراتيجيتنا الرامية إلى تقديم منتجات وخدمات نوعية مصممة خصيصاً لعملائنا، لتقديم ميزات خاصة لشرائح مستهدفة من العملاء.

حظى بنك الخليج على تصنيف في المرتبة A من قبل وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى.

بالنسبة لشريحة السيدات، أطلقنا بطاقة "روز غولد" الائتمانية التي تتمتع بمزايا خاصة وخصومات حصرية وأعلى مكافآت بالنسبة للسيدات في الكويت. وبالإضافة إلى حساب red المخصص لفئة الشباب، أطلقنا بطاقة red plus وهي بطاقة مجانية مسبقاً الدفع بمزايا متعددة. تمكنهم من الاستمتاع بأعلى استرداد نقدي وخصومات لدى العديد من المطاعم والمحلات التجارية. هذا فضلاً عن طرح منتج مبتكر آخر، هو بطاقة موج، كأول بطاقة مسبقاً الدفع مع ميزة الاسترداد النقدي.

نواصل الاستثمار بشكل كبير في توفير تجربة استثنائية للعملاء، حيث أصبح بإمكان العملاء الآن فتح حسابات مصرفية بأقل من دقيقة، مما يمثل حقبة جديدة من الخدمات المصرفية الرقمية تعد أسهل وأسرع عملية لفتح الحسابات المصرفية في الكويت. كما نواصل استثمارنا في قدراتنا الرقمية لإنشاء مشاركة استثنائية عبر جميع وسائل التواصل طوال مدة تعامل العميل مع البنك مع الحفاظ على أعلى معايير الأمان والخصوصية.

تجدر الإشارة إلى أننا أعلننا في بداية عام 2021 عن تغيير هام على أحد المنتجات الرئيسية للبنك، وهو جوائز سحبويات الدانة. فبالإضافة إلى الجائزة السنوية الكبرى البالغة قيمتها 1.5 مليون د.ك، تم زيادة جائزة السحب نصف السنوي لتصبح الآن 1 مليون د.ك، مما يجعل حساب الدانة لبنك الخليج واحداً من أكثر حسابات التوفير المربحة في ذلك العام.

تعد شبكة فروعنا من بين الأكبر في الكويت، فبالإضافة إلى افتتاح فرعنا الجديد في برج كريستال لخدمة الأثرياء، افتتحنا فرعاً جديداً في مطار الكويت الدولي مؤخراً، يعمل على مدار الساعة، وبذلك يكون عدد فروعنا التي تغطي مختلف مناطق الكويت قد وصل إلى 53 فرعاً. وعلى هذا النحو، سوف نواصل العمل لتحقيق هدفنا في تعزيز التواجد الفعلي لشبكة فروع البنك مع مراعاة إستراتيجيتنا للتحويل الرقمي، بما يتماشى مع إستراتيجية البنك 2025 ورؤية الكويت 2035 "كويت جديدة".

نهج البنك في الاستدامة

تعتبر الاستدامة جزءاً هاماً ولا يتجزأ من إستراتيجيتنا، ونحن ملتزمون تجاه كافة أصحاب المصالح والمجتمع والاقتصاد بشكل عام. ومن هذا المنطلق، يسرني الإعلان بأن بنك الخليج قد أصدر أول تقرير رسمي عن الاستدامة، إذ قدم وجهة نظر موحدة حول مساهمة بنك الخليج في تطوير الاستدامة في القطاع المالي. وفقاً لنهجنا الذي اعتمدهنا بالاستناد إلى العديد من القواعد المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، وتقارير الإفصاح عن ممارسات الاستدامة في بورصة الكويت.

وخلال عام 2021، شاركنا في حملة "لنكن على دراية" وهي حملة توعوية مصرفية أطلقتها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف الكويتية لتوعية العملاء بحقوقهم المصرفية. وتهدف الحملة إلى تعزيز الوعي العام بالدور الهام للقطاع المصرفي بالإضافة إلى الخدمات المختلفة التي يقدمها.

كما قمنا بتنفيذ ودعم العديد من المبادرات الهامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وسوف نتطرق إلى بعض هذه المبادرات في الجزء الخاص بالاستدامة في هذا التقرير السنوي وكذلك في تقرير الاستدامة لعام 2021 بشكل أكثر تفصيلاً.

بإمكان العملاء الآن فتح حسابات مصرفية بأقل من دقيقة، مما يمثل حقبة جديدة من الخدمات المصرفية الرقمية تعد أسهل وأسرع عملية لفتح الحسابات المصرفية في الكويت.

تعتبر الاستدامة جزءاً هاماً ولا يتجزأ من إستراتيجيتنا... يسرني الإعلان بأن بنك الخليج قد أصدر أول تقرير رسمي عن الاستدامة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

الجوائز

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوج جهودنا في ترسيخ مكانة البنك الريادية كبنك المستقبل، من خلال تكريم البنك من قبل عدة مؤسسات مرموقة، حيث حصد بنك الخليج خلال عام 2021 جائزة "أفضل ابتكار في تجربة العميل"، ضمن حفل جوائز Future Enterprise Awards 2021، وذلك تقديراً لجهوده في رحلة التحول الرقمي التي تبني فيها النهج القائم على تعدد التجارب لتعزيز تجارب العملاء والموظفين وتمايزه في السوق. وتقديراً لإبداعاته وابتكاراته حصد البنك أربعة جوائز خلال النسخة التاسعة من جائزة الكويت للإبداع. شملت جائزة "أفضل مدير تسويق"، وجائزة "أفضل مبادرة استدامة" عن ماراثون بنك الخليج 642، وجائزة "أفضل عمل إعلاني وطني" عن إعلانه لليوم الوطني ويوم التحرير، وجائزة "أفضل إخراج" للمنتج الرائد للبنك سحب مليونير الدانة.

رسالة شكر وتقدير لمساهمي بنك الخليج

بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح على رؤيتهم وقيادتهم الحكيمة. كما أقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على جهودهما ودعمهما المتواصل للقطاع المصرفي الكويتي. كما أود أن أعرب عن تقديري العميق لجميع عملائنا وشركائنا الكرام ومساهميننا الأعزاء على دعمهم طوال عام 2021، وإلى أعضاء مجلس الإدارة والموظفين على مساهمتهم القيمة في رحلة نجاح البنك.

جاسم مصطفى بودي
رئيس مجلس الإدارة

كجزء من استراتيجيتنا الشاملة في بنك الخليج، نقود نهجاً جديداً لتضاي الاستدامة التي تهم المساهمين والمجتمع المحلي، بهدف الدعوة إلى ثقافة تتم فيها مناقشة قضايا الاستدامة والتعامل معها بشفافية ومسؤولية. تغطي استراتيجيتنا أبعاد الاستدامة الأربعة: مكان العمل والسوق والمجتمع والبيئة ضمن العناصر الرئيسية الثلاثة لإطار عمل استدامة البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).

نحن نؤمن بأن تضمين اعتبارات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في ممارساتنا وأنشطتنا سيمكّن بنك الخليج من تعزيز تجربة عملائه بشكل أكبر، مما يوفر المرونة في مواجهة ظروف ومتطلبات السوق، ويضعنا في موقع الريادة الرئيسي في مبادرات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بين المؤسسات المالية المحلية والإقليمية.

تم بناء تقارير الاستدامة لدينا وفقاً لإطار عمل المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) حيث إنه يمثل إطار العمل الرئيسي لإعداد تقارير الاستدامة، تم بناء التقرير أيضاً على العديد من الأطر والعوامل التمكينية الدولية والوطنية، بما في ذلك، أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، ومبادئ تمكين المرأة (WEPIs)، وخطة التنمية الوطنية الكويتية (KNDP)، وإفصاحات الاستدامة لبورصة الكويت. تماشياً مع أفضل الممارسات (GRI)، أجريناً أيضاً تقييماً للأهمية النسبية لفحص القضايا المهمة للمتعاملين معنا، ولضمان الإفصاح الكافي عنها.

الاستدامة البيئية

أسلوب جديد للتعامل مع المتطلبات المكتبية الورقية

• بادر بنك الخليج بتطبيق نظام جديد للتعامل مع المتطلبات المكتبية الورقية، بحيث يكون أكثر فاعلية لدعم حجم الطباعة الحالي واحتياجات العمل. وأطلق بنك الخليج هذه المبادرة بهدف تقليل الطباعة بشكل عام، والاستعاضة عنها بالتواصل الرقمي متى ما أمكن ذلك.

بنك الخليج يؤكد التزامه بالاستدامة البيئية ويشجع الموظفين على استخدام قناني قابلة لإعادة التدوير

• من منطلق التزامه بالاستدامة البيئية وحرصه على الحفاظ على البيئة وتقليل استخدام البلاستيك، قام بنك الخليج بتوزيع قناني عالية الجودة على جميع موظفي البنك، في مختلف الفروع والإدارات، ليستخدموها بدلاً عن قناني الماء البلاستيكية أو أكواب القهوة الورقية ذات الاستخدام الواحد.

بنك الخليج يشارك في حملة تنظيف الشواطئ والمشاركة في ساعة الأرض

• بنك الخليج يشارك في حملة تنظيف الشواطئ والمشاركة في ساعة الأرض قاد بنك الخليج حملة بيئية مجتمعية موسعة لتنظيف شاطئ بنيدر، بالتعاون مع المنظمة العالمية Trash Hero في الكويت، وذلك ضمن التزامه بالحفاظ على البيئة واستدامتها من خلال جهوده الموجهة نحو الاستدامة المجتمعية.

• كما شارك بنك الخليج في (ساعة الأرض) بهدف تقليل استهلاك الطاقة وزيادة الوعي بمخاطر التغير المناخي.



أسلوب جديد للتعامل مع المتطلبات المكتبية الورقية... بهدف تقليل الطباعة بشكل عام.

قام بنك الخليج بتوزيع قناني عالية الجودة على جميع موظفي البنك... بهدف تقليل استخدام قناني الماء البلاستيكية أو أكواب القهوة الورقية.

الرعاية والمشاركة في القمة البيئية التي عقدها المركز العلمي

• شارك بنك الخليج في القمة البيئية التي عقدها المركز العلمي افتراضياً، بهدف تسليط الضوء على دور القطاع المصرفي في العمل نحو الاستدامة. وتناولت مشاركة بنك الخليج مبادرات الاستدامة المختلفة للبنك على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتي تشمل شراكة البنك مع مشاريع محلية لإعادة تدوير الورق والبلاستيك.

الاستدامة المجتمعية

(ماراثون بنك الخليج 642) بتسخته السابعة

• انطلق (ماراثون بنك الخليج 642)، أحد أهم الفعاليات الرياضية الاجتماعية في البلاد، بمشاركة أكثر من 7,000 شخص من أكثر من 93 جنسية، وأكثر من 350 متطوع للتنظيم، في يوم رياضي وعائلي ممتع.

• ويتميز (ماراثون بنك الخليج 642) بحصوله على التصنيف البرونزي من World Athletics، وهو تصنيف حصل عليه لـ 128 سباقاً فقط حول العالم، وهو الماراثون الوحيد الحاصل على التصنيف البرونزي في الكويت. كما أن الماراثون حاصل على تصنيف أبوت دبليو أم أم AbbottWMM هو نظام تصنيف عالمي لنتائج الماراثون حسب الفئة العمرية.

بنك الخليج يحدد دعمه لحملة (Orange the World) التي تطلقها الأمم المتحدة للقضاء

على العنف ضد المرأة وتنظيم يوم صحي

• دعم بنك الخليج هذا العام مجدداً، المبادرة العالمية (Orange the World) التي تطلقها منظمة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، وبهذه المناسبة، أضاء بنك الخليج ميناء الرئيسي باللون البرتقالي طوال أيام الحملة، كما عمل على رفع مستوى الوعي بهذه القضية على مواقع التواصل الاجتماعي، دعماً لجهود القضاء على العنف ضد المرأة، والمحافظة على حقوق الإنسان بشكل عام.

• كذلك، في نهاية شهر أكتوبر، بالتزامن مع شهر التوعية بسرطان الثدي، نظم بنك الخليج يوماً من الأنشطة الترفيهية التي تركز على الصحة، لأكثر من 250 شخص من الموظفين والعامّة، في حديقة الشهيد. وتضمنت أنشطة اليوم جلسة يوغا، وماراثون مشي، وحلقة نقاشية ركزت على أهمية الصحة النفسية والعقلية في حياة مرضى سرطان الثدي.

برنامج (أجيال تك) الجديد لتدريب المتخصصين في مجالات البرمجة والتكنولوجيا الرقمية

• أطلق بنك الخليج برنامجاً جديداً أجيال تك، وهو برنامج شامل للبرمجة والتكنولوجيا الرقمية للشباب الكويتي المتخصصين في التكنولوجيا.

• البرنامج الجديد هو جزء من استراتيجية بنك الخليج لعام 2025، والتي تهدف إلى تزويد العملاء بتجربة مصرفية غير مسبقة قائمة على التحول الرقمي. يمثل إطلاق البرنامج الجديد علامة بارزة أخرى للبنك لتدريب الشباب المحلي على التكنولوجيا الجديدة، وضمان بقاء الموظفين المستقبليين على اطلاع حول كل ما يخص التكنولوجيا الرقمية.

استضافة خبير عالمي متخصص في البيانات لعقد أول برنامج قائم بذاته للبيانات والتحليلات في البلاد

• عقد بنك الخليج دورة تدريبية لموظفيه بقيادة الدكتور توماس ريدمان، الخبير العالمي المتخصص في جودة البيانات وتحليلاتها، والمعروف عالمياً باسم دكتور البيانات (Data Doc). وأتت الدورة التدريبية كجزء من برنامج (سفراء البيانات) الذي أطلقه بنك الخليج مؤخراً، والذي يدرّب من خلاله 142 موظفاً من مختلف الإدارات على جودة البيانات الرئيسية والتحليلات. ويهدف البرنامج إلى رفع مهارات الموظفين وتمكينهم من استخدام علوم البيانات المتقدمة من أجل تعزيز خدمات ومنتجات البنك.



ماراثون بنك الخليج 642: مشاركة أكثر من 7,000 شخص وأكثر من 350 متطوع للتنظيم.

برنامج أجيال تك الجديد، هو برنامج شامل للبرمجة والتكنولوجيا الرقمية للشباب الكويتي.

142 موظفاً شارك في الدورة التدريبية كجزء من برنامج "سفراء البيانات"... يهدف البرنامج إلى رفع مهارات الموظفين وتمكينهم من استخدام علوم البيانات المتقدمة.



بنك الخليج يدعم حملة (لنكن على دراية)، ضمن التزامه بالاستدامة الاقتصادية.



بنك الخليج ينجح في حملة تطعيم 84% من الموظفين ضد فيروس كورونا بالتعاون مع وزارة الصحة.

بنك الخليج يعقد شراكة مع برنامج MGRP لحضور ندوة عبر الإنترنت ليوم المهنة الافتراضي...

- ضمن التزامه بتوعية العملاء حول حقوقهم وأمنهم السيبراني، شارك بنك الخليج في حملة (لنكن على دراية)، وهي حملة توعوية بمبادرة من بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، لتسليط الضوء على حقوق العملاء وتوعيتهم فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك.
- وتهدف الحملة إلى نشر الثقافة المالية، وثقافة الادخار والاستثمار، في ظل بيئة مصرفية سريعة التطور.

بنك الخليج يسلط الضوء على نجاحات وتحديات الشركات الناشئة المحلية في البودكاست الجديد، "Let's Talk Business"

- أطلق بنك الخليج برنامج الحوار (Let's Talk Business) في حلته الجديدة، والذي يتضمن حوارات مع رواد الأعمال الشباب في الكويت، ويتناول البرنامج، الذي يقدمه نائب مدير عام وحدة البحوث الاقتصادية في بنك الخليج، السيد / طارق الصالح، قصص تأسيس وتوسع المشاريع الشبابية الشهيرة في الكويت، بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال عن طريق تسليط الضوء على جوانب ما وراء النجاح والتي قد تخفى عن الكثير. وذلك ضمن استراتيجية بنك الخليج لدعم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

بنك الخليج ينهي حملة تطعيم 84% من الموظفين ضد فيروس كورونا بالتعاون مع وزارة الصحة

- أعلن بنك الخليج عن وصوله إلى نسبة تطعيم تبلغ 84% ضد فيروس كورونا المستجد، وذلك بين جميع موظفي البنك العاملين في مختلف الفروع، والذين يبلغ عددهم 1834 موظفًا. ووصل بنك الخليج إلى هذه النسبة بعد اختتام حملة التطعيم التي أطلقتها بالتعاون مع وزارة الصحة الكويتية، حرصًا على صحة وسلامة العاملين في البنك وأسراهم والمتعاملون معهم.

بنك الخليج يعقد شراكة مع برنامج MGRP لحضور ندوة عبر الإنترنت ليوم المهنة الافتراضي

- شارك بنك الخليج في اللقاء التثويري الافتراضي، ضمن التزامه بتوفير فرص وظيفية في السوق الكويتي.
- والتقى فريق الموارد البشرية من بنك الخليج العديد من الشباب والشابات الطموحين، الراغبين بالانضمام إلى القطاع المصرفي.

رعاية برنامج (لي ولكم)

- أعلن بنك الخليج عن دعمه للبرنامج الحواري (لي ولكم) الذي يعرض على مواقع التواصل الاجتماعي، ويسلط الضوء على النساء وقصص نجاحهم.
- يهدف البرنامج إلى تسليط الضوء على النساء العاملات والتحديات التي يواجهونها وكيفية التغلب عليها، وإدراك القصور في إمكانات النساء وإصلاحها قبل مطالبة المؤسسات الكبرى لدعم المرأة، إضافة إلى كون البرنامج فرصة لعرض مواهب وكفاءات النساء في البلاد.

رعاية اللقاء التثويري السنوي الذي يقدمه الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في الولايات المتحدة الأمريكية للطلبة المقبولين

- في أغسطس، قدم بنك الخليج رعايته للقاء التثويري الذي عقده الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في الولايات المتحدة الأمريكية، لخريجين الثانوية العامة المقبولين للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هذا العام، وذلك ضمن التزامه بالاستدامة المجتمعية عن طريق دعم وتمكين الشباب الكويتي.

حوكمة الشركات

اعتمدنا في بنك الخليج معايير مختلفة لممارسات الحوكمة التي تهدف إلى دعم مبادئ المساءلة والأخلاق ومسؤولية الشركات. ويتمتع هيكل حوكمة الشركات لدينا بمرونة فريدة ويضمن الإشراف على الإدارة العليا للبنك وأصحاب المناصب الرئيسية في كل من القضايا المالية وغير المالية. بالإضافة إلى ذلك، تسمح ممارسات الحوكمة في البنك بإجراء عملياتنا التجارية بطريقة مسؤولة وأخلاقية تخدم أفضل مصالح عملائنا ومساهميننا وموظفينا وأصحاب المصلحة الآخرين.

في تقريرنا الأول عن الاستدامة، أفصحنا عن تفاصيل حول ممارسات الحوكمة في بنك الخليج، بما في ذلك معلومات عن مجلس الإدارة، وامتثالنا للوائح، ونهج إدارة المخاطر وخطة استمرارية الأعمال، والسياسات المعتمدة لدينا، والعديد من الموضوعات الأخرى.

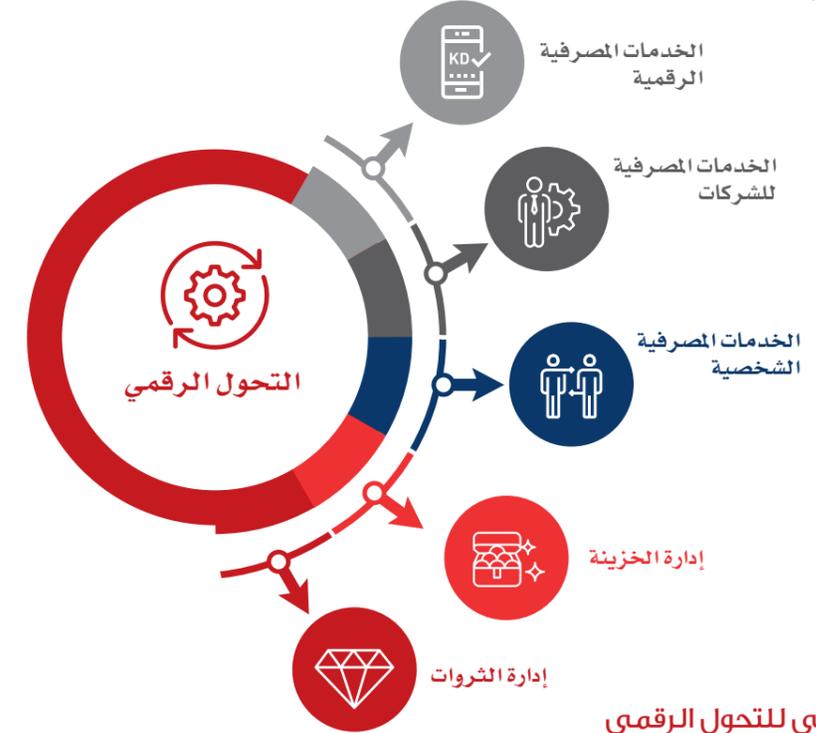
رعاية برنامج (لي ولكم) يهدف إلى تسليط الضوء على النساء العاملات.

استراتيجية بنك الخليج 2025

تستند استراتيجية بنك الخليج إلى توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام، وتكريس مكانته الريادية في الكويت كبنك المستقبل. كما تهدف الاستراتيجية الجديدة للبنك إلى تزويد العملاء بتجربة مصرفية غير مسبوق في الكويت بفضل عمليات التحول الرقمي التي تم تطبيقها على مستوى كل من خدمة العملاء والعمليات الداخلية للبنك. وترتكز استراتيجية 2025 على التالي:

- تعزيز النمو الانتقائي في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توسيع نطاق منتجاتنا وخدماتنا
- زيادة الحصة السوقية لقطاع الخدمات المصرفية الشخصية، مع دعمنا لشرائح العملاء من الشباب والسيدات وأصحاب الثروات
- تطوير منصات البنك المصرفية الرقمية لتحسين الخدمات وزيادة القدرة التنافسية للبنك

الركائز الاستراتيجية



التركيز الاستراتيجي للتحول الرقمي

توفير عروض للعملاء مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم

- ▶ تحسين مستوى المبيعات والخدمات من خلال تحديد القطاعات المربحة ضمن مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية.
- ▶ تعزيز التعامل مع شريحة العملاء من أصحاب الثروات من خلال توفير خدمات متميزة لهم.
- ▶ توسيع نطاق المنتجات والمعاملات المصرفية، والخدمات المالية المقدمة للشركات بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ▶ توسيع نطاق التواجد تماشياً مع رؤية الكويت 2035 "كويت جديدة".

التحول الرقمي للعمليات

- ▶ استخدام علوم البيانات المتطورة لتحسين عملية التواصل مع العملاء وزيادة الحصة السوقية.
- ▶ تحديث نظام الخدمات المصرفية الأساسية الذي سيوفر منتجات وخدمات ومزايا جديدة بما في ذلك تطبيق مبادرة التحول الرقمي لكافة القنوات المصرفية (Ominchannel).
- ▶ تطبيق نظام الخزينة الجديد لتحقيق دورة متكاملة لأنشطة التداول، وتطبيق التحول الرقمي، وتوفير منتجات جديدة وخدمات ائتمانية قوية ومراقبة حدود مخاطر السوق، بالإضافة إلى توفير خدمات تهدف إلى تسهيل أعمال إدارات المساندة المكتبية.
- ▶ تعزيز أعمال شبكة الفروع القائمة باستخدام مبادرة التحول الرقمي

لضمان نجاح هذه الاستراتيجية وضع البنك حجر الأساس لتعزيز ثقافة قائمة على الأداء، وتقديم حلول تكنولوجية جديدة، واتباع ممارسات عالمية في إدارة المخاطر. ويتم ذلك من خلال تبني القيم الأساسية الجديدة للبنك وهي (الطموح) لنوفر أفضل الحلول المبتكرة، ونحرص باستمرار على إشراك (موظفينا) فهم ركائزنا لتحقيق التميز في خدمة العملاء والمجتمع، و(تحمل المسؤولية) في مواجهة التحديات حيث نسعى باستمرار لتحقيق (السهولة) في تقديم تجربة مصرفية مميزة للعملاء من خلال تسهيل الإجراءات والمعاملات المصرفية وتوفير الحلول التي تتسم بالبساطة والكفاءة والشفافية.

ويلتزم بنك الخليج بالحفاظ على برنامج استدامة قوي يتكون من ثلاث ركائز: الاستدامة المجتمعية، والاستدامة الاقتصادية، والاستدامة البيئية في مبادرات يتم اختيارها بشكل استراتيجي بما يعود بالنفع على البنك والمجتمع الكويتي.

رؤيتنا ومهمتنا

رؤيتنا



تكريس مكانتنا الريادية في الكويت كبنك المستقبل

مهمتنا



توفير خدمات تتسم بالسهولة والابتكار لتسهيل حياة العملاء وتحقيق النمو المستدام

قيمنا الأساسية

الطموح



بالطموح نواجه كل التحديات المستقبلية لنوفر أفضل الحلول المبتكرة

الموظفون



نحرص باستمرار على إشراك الموظفين وتمكينهم وتنمية مهاراتهم، فهم ركائزنا لتحقيق التميز في خدمة العملاء والمجتمع

تحمل المسؤولية



نحن نحمل أنفسنا شخصياً المسؤولية قبل أن نحملها لأي شخص وننتقل من روح الفريق والأخلاقيات المهنية لندعم بعضنا في مواجهة التحديات

السهولة



نسعى باستمرار لتقديم تجربة مصرفية مميزة للعملاء من خلال تسهيل الإجراءات والمعاملات المصرفية وتوفير الحلول التي تتسم بالبساطة والكفاءة والشفافية

02

الاستعراض
التشغيلي ▶



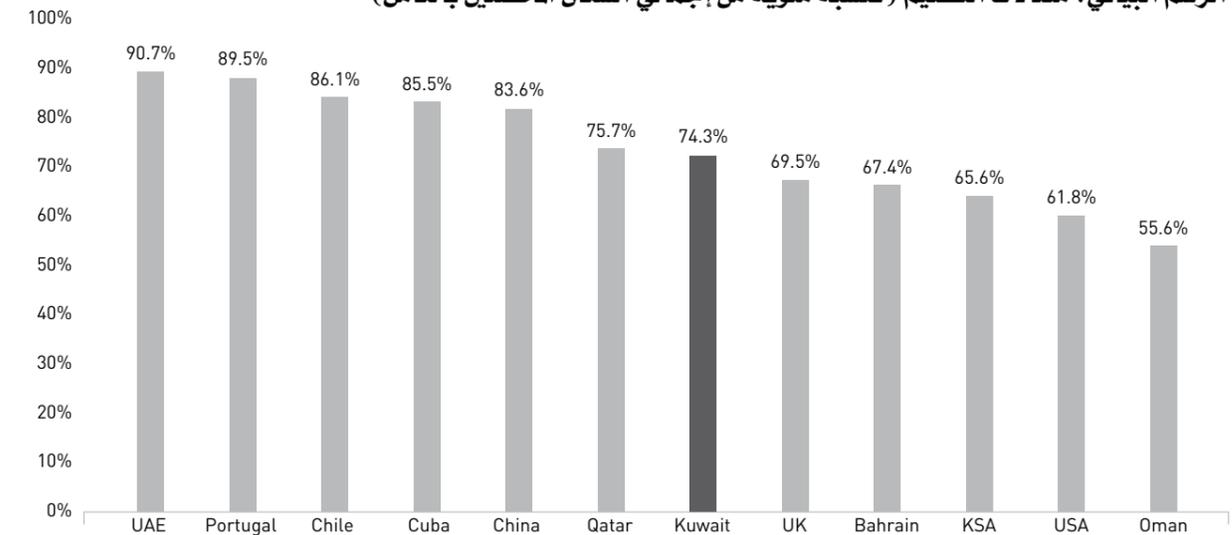
2021 أحداث متنوعة يغلب عليها التعافي الاقتصادي

في ظل استمرار جائحة كورونا والجهود المبذولة لتعزيز حملات التطعيم، تمكن العالم من التكيف والعمل بالرغم من القيود التي فرضتها هذه الجائحة في عام 2021 مواصلاً مسيرته نحو التعافي. وبدأت الدول بالتقليل من فرض القيود المناسبة عند زيادة حالات الإصابة بفيروس ومعاودة النشاط بحذر عند انخفاض الإصابات، إلا إن انتشار متحور كورونا (دلتا) وانقطاع الأعمال في خطوط الإمداد أدت إلى كبح وتيرة الانتعاش العالمي. وكذلك جاء ظهور متحور كورونا (أوميكرون) في نهاية عام 2021 بمثابة تذكير بأن العالم لم يتعاف بعد من خطر كورونا. ولكن مع ظهور تقارير تفيد بأن المتحور الجديد هو أقل خطراً، تقوم الحكومات باتخاذ الخطوات المناسبة للتعامل مع تأثيره من خلال التركيز على الجرعات التعزيزية للقاح ومن خلال فرض القيود حسب الاقتضاء. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4.9% في عام 2022 مقارنة بعام 2021 بعد النمو الذي حققه بنسبة 5.9% في عام 2021 عن العام 2020.

لمحة عامة وأبرز الأحداث العالمية في العام 2021

واصل فيروس كورونا تصدده للعناوين الإخبارية الرئيسية في عام 2021 بعد الانتشار السريع عبر الدول للمتحوّر (دلتا). وبالرغم من الإبقاء على متطلبات السياسة النقدية إلى حد كبير، إلا أنه تم إدخال بعض إجراءات التحفيز المالي في وقت مبكر من العام، بما في ذلك مبلغ 1.9 تريليون دولار أمريكي في الولايات الأمريكية المتحدة و 91.7 مليار دولار أمريكي في المملكة المتحدة. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الاختلافات في التقدم المحرز في مجال التطعيم بين الدول. ففي الاقتصادات المتقدمة، حصل حوالي 70% من السكان على اللقاح، بينما تلقى التطعيم أقل من 4% من السكان في البلدان ذات الدخل المنخفض بسبب نقص الإمدادات ومحدودية توفر اللقاح، بالإضافة إلى تردد البعض في أخذ التطعيم مما ساهم في انخفاض التغطية.

الرسم البياني: معدلات التطعيم (كنسبة مئوية من إجمالي السكان المحصنين بالكامل)



المصدر: Our world in data: ملاحظة: غير مصنفة وهي قائمة على أساس آخر بيانات متاحة

ساد شعور التفاؤل في الأسواق المالية العالمية هذا العام على خلفية الانتعاش الاقتصادي وصدور تقارير الأرباح المالية الجيدة التي حققتها الشركات.

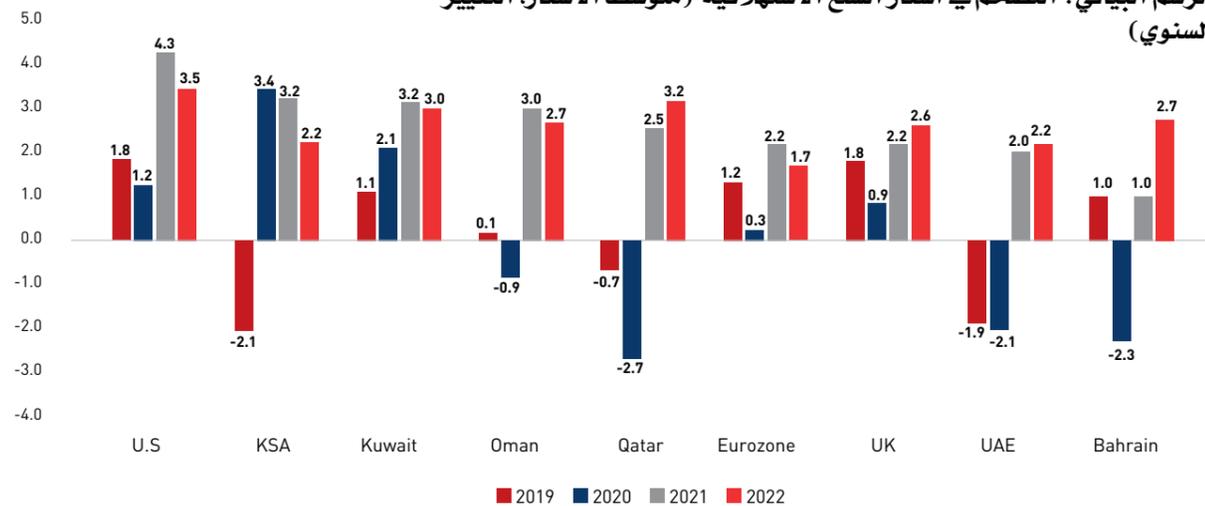
ساد شعور التفاؤل في الأسواق المالية العالمية هذا العام على خلفية الانتعاش الاقتصادي وصدور تقارير الأرباح المالية الجيدة التي حققتها الشركات. إلا أن تبني البنوك المركزية توجهاً أكثر تشدداً وكذلك ارتفاع معدل التضخم أبقيا المستثمرين في حالة من الترقب. كما أدت توقعات ارتفاع معدلات التضخم ورفع أسعار الفائدة إلى زيادة العوائد في أسواق السندات مع زيادة سندات الخزنة الأمريكية، التي تبلغ فترات استحقاقها 10 سنوات، بمقدار 59 نقطة أساس خلال العام لتصل إلى 1.52%. ومن المتوقع أن يتراجع النشاط الاقتصادي على المدى الطويل في المملكة المتحدة، وفقاً لمؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بنسبة 4% بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في خضم المشاكل التي لا تزال عالقة كالنزاع حول تراخيص الصيد بين فرنسا وبريطانيا. ولا تزال التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين قائمة، رغم تحسنها بعض الشيء، مع عدم التزام الصين بالمرحلة الأولى من الاتفاق التجاري وإلغاء الولايات المتحدة ترخيص شركة (تشانينا تيليكوم) لأسباب أمنية. وتتبع الصين سياسة متشددة تطلق عليها اسم (صفر كوفيد) تنطوي على الإغلاق الكامل للمدن والقرى للحد من تفشي الفيروس. وبالمقارنة مع الأرباح المحققة من خانتين في أسواق الأسهم العالمية، فقد كانت مكاسب أسواق الأسهم الصينية مكبوجة بسبب الإجراءات الصارمة التي فرضها النظام على مختلف القطاعات كالتيكنولوجيا وسوق العقار. هذا بالإضافة إلى أزمة الطاقة التي نتجت عن نقص إمدادات الفحم. وبعد التوجه إلى تقليص مستوى الدين في قطاع العقارات في الصين، شهد هذا القطاع المثقل بالديون حالات تعثر بعض المطورين. وقد قامت الحكومة الصينية بمراقبة أزمة الديون لشركة التطوير العقاري الصينية العملاقة (إيفرغراندي) عن كثب وتأثير امتدادها على النظام المالي والاقتصاد.

تم الحفاظ على متطلبات السياسة النقدية إلى حد كبير.

ومع التعافي الاقتصادي القادم، تتطلع البنوك المركزية إلى إلغاء برامج التحفيز المالي ورفع أسعار الفائدة.

وقد وصل التضخم خلال العام إلى أعلى مستوياته منذ عدة سنوات بعد تحرير الزيادة في كل من الطلب والعرض الذين كانا مكبوحين سابقاً. وتوجد العديد من العوامل التي ساهمت في كبح العرض، ومن أبرزها تعطل حركة الشحن بسبب نقص الحاويات والعمالة إضافة إلى إغلاق الحدود الدولية بسبب الجائحة، وارتفاع أسعار الطاقة بسبب انخفاض الاحتياطات، ونقص رقائق أشباه الموصلات الذي ضرب خطوط إنتاج السيارات والأجهزة الرقمية. وبينما ركزت البنوك المركزية الكبرى على تأثير القاعدة للتضخم وأفادت بأنه مؤقت، كانت هناك مخاوف متزايدة بشأن استمرارية التضخم بحلول نهاية العام. ومع التعافي الاقتصادي القادم، تتطلع البنوك المركزية إلى إلغاء برامج التحفيز المالي ورفع أسعار الفائدة. فقد رفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة الأساسية إلى 0.25% من 0.1% في ديسمبر 2021 منوهاً إلى توقعات تضخم أكثر ثباتاً وسوق عمل أكثر تشدداً ليصبح أول بنك من البنوك المركزية الكبرى الذي يرفع أسعار الفائدة.

الرسم البياني: التضخم في أسعار السلع الاستهلاكية (متوسط الأسعار، التغيير السنوي)



المصدر: صندوق النقد الدولي

النفط

كما اتفقت دول أوبك + على الزيادة التدريجية في إنتاج النفط اعتباراً من مايو 2022. وفي حال استمرار الطلب على النفط بنفس الوتيرة، سيفضي ذلك إلى تحسن إيرادات الكويت النفطية. وتخطط المملكة المتحدة لعقد اتفاق تجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي من شأنه تعزيز العلاقات التجارية بين الدول، مع العلم أن المملكة العربية السعودية لن تمنح إعفاءات جمركية على واردات المناطق الحرة في دول مجلس التعاون الخليجي، كما تفرض على الشركات العاملة في البلاد إنشاء مقرات لها في الرياض بحلول عام 2024 للتأهل للحصول على عقود حكومية. يُنظر إلى هذه الإجراءات من منظور شامل على أنها مساع من السعودية لتصبح مركزاً للأعمال في المنطقة مع تزايد المنافسة الاقتصادية مع الإمارات. ومن جانب آخر، كانت الكويت والهند قد وقعتا على مذكرة تفاهم لجلب العمالة المنزلية الهندية إلى الكويت ضمن الأطر القانونية.

لقد تعافى قطاع النفط بشكل ممتاز حيث ارتفع بنسبة 50.2% في عام 2021 بعد قيام الدول بمعاودة أنشطتها الاقتصادية وتخفيف القيود على السفر. والجدير بالذكر أن من عوامل دعم ارتفاع الأسعار كان ضعف العرض على النفط بسبب تشدد (أوبك بلس) على الموافقة على الزيادة التدريجية للإنتاج في الوقت الذي دعت فيه الولايات المتحدة إلى زيادة أسرع، إضافة إلى الانتعاش البطيء في إنتاج الصخر الزيتي الأمريكي.

هذا وقد ارتفعت أسعار المصادر الأخرى للطاقة مع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في آسيا بنحو 200% وتضاعف أسعار الفحم العالمية سنوياً كما في ديسمبر 2021. ومن بين أسباب هذا الارتفاع، غير الزيادة على الطلب، هو قلة الاحتياطي والإنتاج المنخفض للطاقة المتجددة بسبب الأحوال الجوية والانتعاش غير المتوقع للإمدادات، وانخفاض إمدادات الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا. ومن المتوقع أن تشجع هذه الزيادة الحادة في أسعار الغاز إلى استبداله بالنفط مما يدعم التوقعات بارتفاع أكبر للطلب على النفط.

اقتصاد الكويت 2021

الرسم البياني: الكويت 2021 بالأرقام



المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك الكويت المركزي، شركة ميد، شركة ريفينيتيف

لقد تعافى قطاع النفط بشكل ممتاز حيث ارتفع بنسبة 50.2% في عام 2021 بعد قيام الدول بمعاودة أنشطتها الاقتصادية وتخفيف القيود على السفر.

في حين لم تطول فترة الإغلاق في الكويت في العام 2020، إلا أنه تم فرض تدابير أخرى كحظر التجول الجزئي، وحصر دخول المجمعات والمطاعم على الأفراد المحصنين، وتعليق الرحلات الجوية عند ارتفاع حالات الإصابة، وتلى ذلك تخفيف القيود عند انخفاض الحالات. وفي أكتوبر 2021، على خلفية الانخفاض الكبير للحالات، تم أيضاً رفع القيود الوقائية. ومع ذلك، أدى ظهور المتحور أوميكرون في نهاية العام إلى إعادة فرض بعض القيود. وحققت جهود التطعيم تقدماً، حيث تم الإعلان أن 74.3% من السكان قد تلقوا اللقاح بالكامل كما في ديسمبر 2021 بينما تلقى 8.8% منهم الجرعة التعزيزية. أما سياسة الدولة التي تم اتخاذها استجابة لتخفيف تأثير الوباء فقد تضمنت تقديم مكافآت مالية بمقدار 2 مليار دولار أمريكي لموظفي الصفوف الأمامية الذين تصدوا للفيروس طوال الأزمة، وتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة لمدة 6 أشهر للمرة الثانية في أبريل 2021، بالإضافة إلى قيام الدولة بمنح البنوك المحلية الضمانات بهدف تقديم المساعدة المالية للشركات المتضررة. ومن ناحية أخرى، استمر عدد الوافدين بالانخفاض بسبب تداعيات الوباء وبرامج التكويت حيث انخفض بمقدار 56,300 في النصف الأول من عام 2021.

وحقق الإنفاق على السلع الاستهلاكية تعافياً، بزيادة عن العام السابق نسبتها 39% في الأشهر العشرة الأولى من عام 2021. وعلى ما يبدو، سادت الأنشطة الاقتصادية توجهات أكثر تفاؤلاً وعبر العديد من الرؤساء التنفيذيين عن ثقتهم بعودة النمو في السنوات القادمة من 1-3 سنوات. وبلغ النمو الائتماني 6.6% زيادة عن العام السابق كما في ديسمبر 2021، مدفوعاً بزيادة العائد الائتماني من كل من النفط والغاز، الصناعة، والائتمان الاستهلاكي بالنسب 14.3% و 15.7% و 13.3%. أما مبيعات العقارات فقد عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة مسجلة 2.86 مليار دينار كويتي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021. وجاء على رأس هذا الانتعاش القطاع السكني في حين استمر ضعف قطاعي التجارة والاستثمار.

مستجدات التصنيف الائتماني السيادي وتأثيرها

مع عدم قيام الكويت بعد باعتماد قانون الدين العام الجديد منذ انتهاء سريان القانون السابق في عام 2017، فقد تم تعديل التصنيف الائتماني للدولة خلال العام، حيث قامت وكالة (ستاندرد أند بورز) بتخفيض التصنيف الائتماني للكويت إلى A+ من AA-، مشيرة إلى استمرار ضعف إستراتيجية التمويل في معالجة العجز الحكومي الكبير. وبما أن تصنيفات البنوك والشركات مرتبطة بالتصنيف السيادي فقد خضعت تصنيفاتها أيضاً للتخفيض. وقامت كذلك وكالة (فيتش) بتعديل النظرة المستقبلية السيادية إلى سلبية وعزت ذلك إلى مخاطر السيولة بسبب النضوب الوشيك لصندوق الاحتياطي العام في ظل غياب قانون للدين.

الوضع المالي للدولة وترسية المشاريع

بلغ العجز في ميزانية الكويت 10.8 مليار د.ك. (35.5 مليار دولار أمريكي)، في نهاية السنة المالية 2021 مقارنة بالعام السابق، وهذا العجز هو الأعلى في التاريخ المالي للدولة ويعزى إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي سببته الجائحة. وفي يناير 2021، قامت الكويت باعتماد ميزانية توسعية للسنة المالية 22/21 متوقعة عجزاً بمقدار 12.1 مليار د.ك.، بافتراض أن يبلغ سعر النفط 45 دولار أمريكي للبرميل، إلا أن تحسن أسعار النفط خلال العام قد يساعد في خفض العجز كما إن زيادة إنتاج النفط تماشياً مع اتفاقيات (أوبك بلس) يمكن أن توفر دعماً إضافياً. هذا وقد قامت الدولة باتخاذ بعض الإجراءات لاحتواء نفقاتها مثل توجيه وزاراتها نحو خفض الإنفاق بنسبة 10% أو أكثر. ونتيجة لذلك، بلغ عجز الميزانية 1.2 مليار د.ك. من أبريل ولغاية أكتوبر 2021. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل الكويت عجزاً مالياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.5% في عام 2021 وفائضاً بنسبة 1.0% في عام 2022.

وحققت جهود التطعيم تقدماً، حيث تم الإعلان أن 74.3% من السكان قد تلقوا اللقاح بالكامل كما في ديسمبر 2021.

تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة لمدة 6 أشهر للمرة الثانية في أبريل 2021... استجابة لتخفيف تأثير الوباء من الدولة.

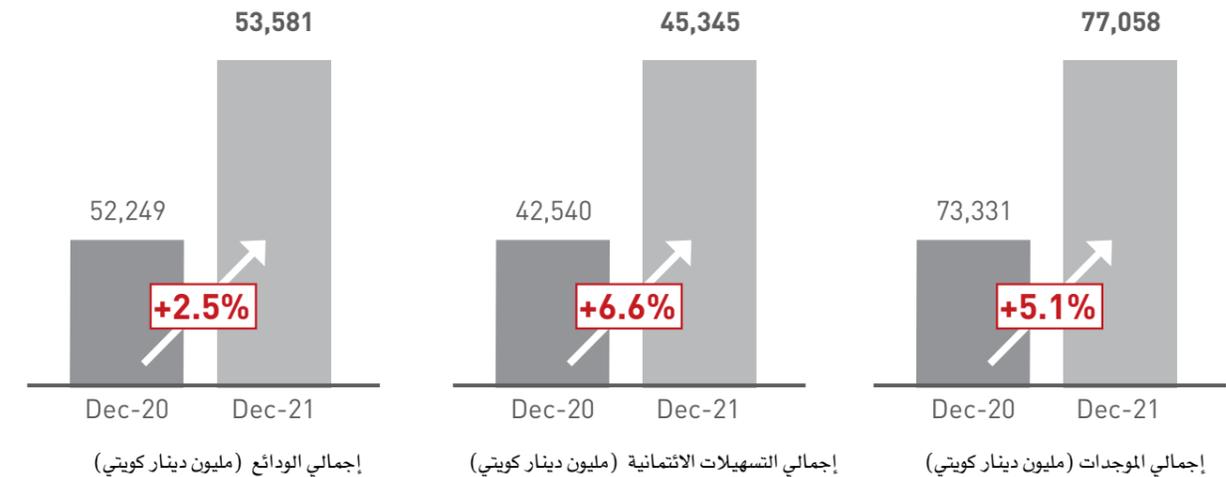
قامت الكويت باعتماد ميزانية توسعية للسنة المالية 21/22 متوقعة عجزاً بمقدار 12.1 مليار د.ك.

وقد انخفض الإنفاق من رأس المال بنسبة 27% في عام 2021 مقارنة بالعام 2020 بسبب تداعيات الجائحة. ومن المتوقع أن يبلغ الإنفاق 2.6 مليار د.ك. في السنة المالية 22/21، منها مبلغ 0.9 مليار د.ك. تم إنفاقه خلال الفترة من أبريل إلى أكتوبر 2021. وبلغت القيمة الإجمالية في ترسيات المشاريع عن عام 2021 حوالي 1.5 مليار دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 13% عن العام السابق. وقد وافقت دولة الكويت على حوالي 18 مشروعاً للسنة المالية 2022/2021 بقيمة 19.6 مليار د.ك.، بما في ذلك 4 شراكات بين القطاعين العام والخاص بقيمة 988 مليون د.ك. في حين ساهم تأثير جائحة كورونا في تأخر بعض المشاريع كمشروع مدينة الحرير وشبكة السكك الحديدية وتوسعة المطار، إلا أنه تم اعتماد تخصيص الأموال لهذه المشاريع في السنة المالية 2022/2021.

القطاع المصرفي

مع عودة الانفتاح التدريجي للاقتصاد، تحسن أداء القطاع المصرفي في العام 2021، حيث ارتفع صافي الدخل للبنوك المدرجة، على خلفية تخفيض المخصصات وارتفاع الإيرادات من الرسوم. كما تقرر تمديد برنامج تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة لمدة ستة أشهر أخرى اعتباراً من أبريل 2021. واستمرت البنوك في الحفاظ على رسميتها الجيدة. وتماشياً مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فقد أبقى الكويت سعر الفائدة على حاله عند 1.5% في عام 2021.

الرسم البياني: لمحة عامة عن القطاع المصرفي الكويتي



وتماشياً مع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فقد أبقى الكويت سعر الفائدة على حاله عند 1.5% في عام 2021.

وبدأ الفيدرالي الأمريكي بالخفض التدريجي لبرنامج التحفيز المالي البالغ 120 مليار دولار أمريكي في مشتريات الأصول من ديسمبر 2021 ويخطط لإيقاف هذه المشتريات بحلول مارس 2022. ويتوقع الفيدرالي الأمريكي أيضاً رفع أسعار الفائدة بمقدار ثلاثة أرباع نقطة مئوية في عام 2022 من النطاق الحالي البالغ 0.00%-0.25% حيث أن سياسته تُعد أيضاً إحدى الاعتبارات الرئيسية في قرار الكويت بشأن أسعار الفائدة وبالتالي يُتوقع أن تشهد الدولة ارتفاعاً في سعر الفائدة في عام 2022.

أداء أسواق الأسهم

تمكنت أسواق الكويت من تحقيق المكاسب خلال العام، حيث ارتفعت الأرباح بنسبة 27.0%. وكان أداء السوق مدعوماً بارتفاع أسعار النفط وانتعاش أرباح الشركات ومعاودة الأنشطة الاقتصادية. وقدم إدراج ثلاث شركات خلال العام وهي شركة جاسم للنقل والمناولة، وشركة الصفاة للاستثمار، وشركة لاند المتحدة العقارية. ومن أبرز الإنجازات التي حققتها أسواق المال كان إصدار دليل إعداد تقارير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG) من قبل بورصة الكويت، وإصدار أول أسهم قابلة للتداول بحقوق الأولوية على اكتتاب زيادة رأسمال شركة طيران الجزيرة.

تطلعات العام 2022

على الرغم من أن الكثير من الأمور لا تزال تعتمد على المسار الذي ستحدده الجائحة، إلا أنه من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 4.9% مدعوماً بارتفاع نسبة التطعيم. كما إن التوجه الذي ستتخذه البنوك المركزية عند سحبها برامج التحفيز المالي ورفع أسعار الفائدة سيكون من المؤشرات الرئيسية لأداء الأسواق المالية والاقتصاد بصورة أشمل. وتشير التوقعات المتفائلة إلى أن أسعار النفط ستصل إلى 110-120 دولار أمريكي للبرميل في أوائل عام 2022 مع توقع زيادة الطلب عليه في الشتاء للتدفئة وزيادة الطلب على وقود الطائرات.

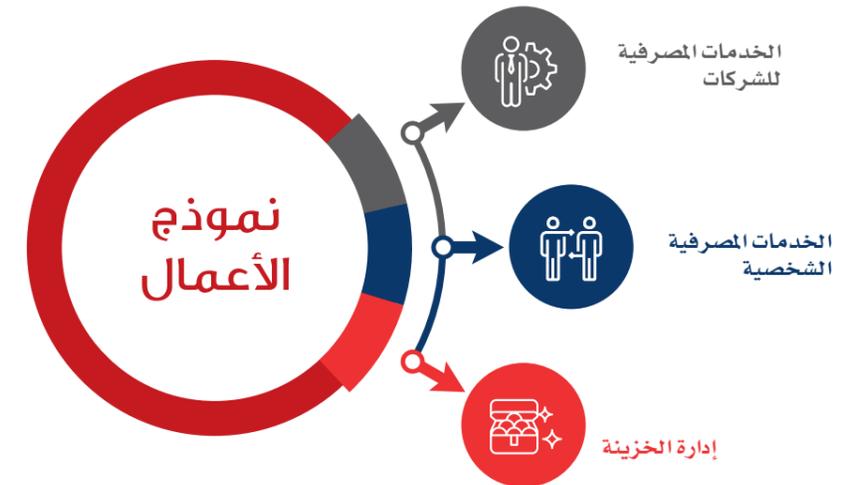
ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت بنسبة 4.3% في عام 2022. ومن المرجح أن يتحسن الناتج المحلي الإجمالي النفطي مدعوماً بالتحسن التدريجي في إنتاج النفط تماشياً مع اتفاقية (أوبك بلس) وزيادة حصة الإنتاج الأساسية اعتباراً من مايو 2022. وكذلك يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر النفط أو استقراره في مستوى مناسب إلى تعزيز الوضع المالي العام للدولة، وبالتالي تعزيز الاستثمار العام ودعم نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وبالنسبة للبنوك، يمكن أن تتحسن ربحيتها مع انخفاض متطلبات المخصصات وزيادة الائتمان وسط بيئة اقتصادية مؤاتية واحتمال ارتفاع أسعار الفائدة. وبشكل عام، فإن التقدم المتوقع في معدلات التحصيل من خلال الحملات الوطنية وتأقلم الدول مع الفيروس وتعاي في أسعار النفط، كلها من العوامل التي تدعو إلى التفاؤل في العام 2022.

تمكنت أسواق الكويت من تحقيق المكاسب خلال العام، حيث ارتفعت الأرباح بنسبة 27.0%.

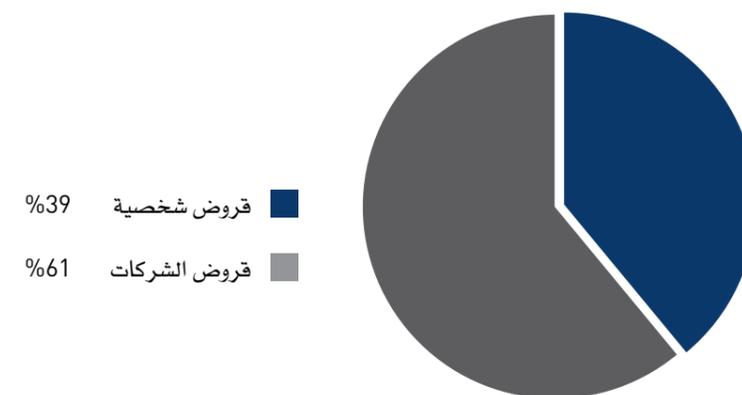
كان عام 2021 عبارة عن قصة من فصلين حيث كنا قد بدأنا العام بارتفاع جديد في حالات الإصابة بفيروس كورونا، وللأسف في عدد الوفيات اليومية، مما أضطر الحكومة ومسؤولي الرعاية الصحية إلى تعزيز الإجراءات الاحترازية للحد من تدهور الوضع. كما تم فرض حظر تجول جزئي وقيود أخرى على الأعمال التجارية بالإضافة إلى إغلاق مطار الكويت الدولي. ولكن بحلول أوائل يونيو، تم رفع معظم تلك القيود بفضل تكثيف جهود حملات التطعيم ومعاودة العمل في المطار بشكل كامل لخدمة المسافرين المحصنين. وقد أدى استئناف الأنشطة الاقتصادية وعودة الشركات للعمل بكامل طاقتها وارتفاع أسعار النفط إلى تحسين الثقة في النظرة المستقبلية للاقتصاد وتعزيز الإنفاق الاستهلاكي وأفاق النمو في الكويت.

وبالرغم من جميع هذه التقلبات ما بين القيود والعودة إلى الوضع الطبيعي، إلا أن بنك الخليج تمكن من التعامل مع الأمر بشكل جيد واستمر في تقديم خدماته للعملاء من خلال منصته الإلكترونية المعززة التي تمكن العملاء من استخدام الأسلوب المتعدد القنوات بشكل مركزي (Omnichannel)، وذلك بفضل برنامج التحول الرقمي الذي تم على معظم الأنشطة الرئيسية للبنك. هذا وقد نجح البنك في تنمية الأعمال في قطاعي الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الشخصية دون التأثير على جودة المحفظة التي حافظت على صمودها.

نموذج الأعمال



إجمالي القروض حسب القطاع كما في 31 ديسمبر 2021



الخدمات المصرفية للشركات

تم تصميم نموذج الأعمال الخاص بإدارة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج لخدمة شريحة واسعة من العملاء تشمل كل من الشركات العائلية، والشركات متعددة الجنسيات، والهيئات الحكومية، والشركات التجارية وشركات المقاولات المتخصصة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن خلال هذه الإدارة، نواصل التركيز على تطوير وتعزيز علاقاتنا بعملائنا بتوفير أكبر قدر من الدعم عن طريق فرق متخصصة في علاقات العملاء من ذوي الخبرة في القطاع المصرفي. كما نواصل الاستثمار في منصتنا الرقمية الشاملة والمتخصصة والتي صممت لخدمة عملائنا من الشركات والتي تتيح لهم إمكانية التعامل المصرفي بكل كفاءة وبساطة.

ولتعزيز النمو، ركزنا خلال هذا العام على (1) جذب عملاء جدد مما ساهم في نمو الأصول لدينا، و(2) المواصلة في تطوير المنصات المصرفية الرقمية لمنح البنك ميزة تنافسية في مواجهة القطاع المصرفي، و(3) تحديث وتعزيز منتجاتنا وخدماتنا مع التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

ويواصل بنك الخليج سعيه في التعامل مع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم ومتطلباتهم. وخلال العام، استمرينا في تقديم الدعم لهذا القطاع الذي لا يزال متضرراً بسبب الجائحة، فقد تواصل البنك مع تلك الفئة لتقديم المشورة لها فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي لضمان القروض. كما تعاون البنك ولأول مرة مع شركة كويتية متخصصة في هذا المجال لتقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية لهذه الفئة لتمكينها من الاستفادة من تلك الخدمات في مرحلة ما بعد الجائحة.

ويفتخر بنك الخليج في قيامه بإدخال بعض العناصر الرقمية في عملية فتح الحسابات المصرفية والتي تتيح لعملائنا من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إمكانية فتح حسابات عبر الانترنت، وكذلك تمكين عملائنا من التجار من طلب مجموعة من الخدمات والبطاقات وبرامج التمويل.

وفي إطار جهود بنك الخليج لتوفير أفضل تجربة للعملاء، باشرت إدارة الخدمات المصرفية للشركات بتطبيق مبادرة التحول الرقمي عبر جميع القنوات المصرفية، مما ساعد البنك على الانتقال من هيكل القنوات المنعزلة إلى هيكل مركزي Omnichannel. وتخضع منصة الخدمات المصرفية للشركات عبر الانترنت إلى تحديث كامل لوظائفها الحالية وإدخال خدمات جديدة تشمل تمكين عملائنا من الشركات من فتح حسابات مصرفية والمباشرة بجميع خدمات التمويل التجاري مع إمكانية التحديث المباشر لوضعية جميع الطلبات. هذا بالإضافة إلى قيامنا بإطلاق تطبيق الهاتف المخصص حصرياً لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما سيجعلهم يحظون بتجربة مصرفية إلكترونية آمنة ومريحة بأقصى درجات السهولة والمرونة.

بالإضافة ساهمت إستراتيجيتنا للتحول الرقمي في مساعدة الشركات على المنافسة بشكل أفضل في بيئة اقتصادية سريعة التغير استجابة للتطورات التكنولوجية.

وانطلاقاً من إيمان بنك الخليج بأن موظفينا هم المصدر الرئيسي لقوتنا، فقد واصلنا الاستثمار في المدراء التنفيذيين الشباب من خلال تقديم الرعاية الكاملة لتعليمهم في البرامج التنفيذية لدى كليات مرموقة في إدارة الأعمال حول العالم، كما نستمر في السعي لاستقطاب المواهب الكويتية الجديدة لتعزيز إمكانيات النمو لدينا.

الخدمات المصرفية الشخصية

حقق بنك الخليج أداءً مميّزاً في عام 2021، مما يعكس التقدم الملحوظ في خططنا لتحقيق النمو والتميز حيث يواصل مصرفنا مسيرته نحو التحول الرقمي الكامل محتلاً الريادة في هذا المجال أمام القطاع المصرفي الكويتي.

وقام البنك بافتتاح فروع جديدة في مواقع رئيسية مثل مطار الكويت الدولي وغيرها، بالإضافة إلى رفع مستوى الخدمات التي يقدمها. وأطلق العديد من المنتجات التي فاقت توقعات العملاء.

وركز البنك خلال العام على تعيين المواطنين الشباب وتشجيعهم على الانضمام إلى القطاع المصرفي من خلال توفير برامج تعليمية متخصصة وتأهيلهم لتولي مناصب قيادية في البنك.

وفي عام 2021، أطلقنا إستراتيجية جديدة ضمن حملة إعلانية تحمل شعارنا الجديد (معاكم

تركز الخدمات المصرفية للشركات على (1) جذب عملاء جدد مما ساهم في نمو الأصول لدينا، و(2) المواصلة في تطوير المنصات المصرفية الرقمية لمنح البنك ميزة تنافسية في مواجهة القطاع المصرفي، و(3) تحديث وتعزيز منتجاتنا وخدماتنا.

بالإضافة ساهمت إستراتيجيتنا للتحول الرقمي في مساعدة الشركات على المنافسة بشكل أفضل في بيئة اقتصادية سريعة التغير استجابة للتطورات التكنولوجية.

تعيين المواطنين الشباب وتشجيعهم على الانضمام إلى القطاع المصرفي من خلال توفير برامج تعليمية متخصصة وتأهيلهم لتولي مناصب قيادية في البنك.

دوم) والتي تجسد إيماننا وثقتنا بتطلعات وأحلام العملاء والشباب، وتعبّر عن رسالتنا الأسمى. وقد نالت إعجاب الجميع وكان لها الأثر الكبير في إعادة صياغة دور البنك في المجتمع، فبنك الخليج ليس مؤسسة مالية وحسب بل هو هنا لمساندتكم في كل خطواتكم من درب التميز والنجاح وليكون معكم اليوم وفي المستقبل. وقد فازت هذه الحملة بجائزة (أفضل حملة إعلانية قومية) من جمعية الشرق الأوسط للعلاقات العامة (ميبيرا).

كما يتمتع بنك الخليج بالعديد من المزايا التنافسية والتي تتمثل بشبكته الواسعة من الفروع إضافة إلى خدماته المصرفية المرنة التي أتاحتها التكنولوجيا فقد تمكن البنك من اكتساب قاعدة كبيرة من العملاء الكويتيين من خلال تبني أحدث التقنيات والتحديثات التي ساعدتنا على مواصلة تحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات بناءً على قيمنا ومبادئنا.

وأثبت بنك الخليج فاعلية إستراتيجيته للتحويل الرقمي، والتي ساهمت في زيادة المعاملات المصرفية عبر الانترنت وعبر تطبيق الهاتف النقال بنسبة 130% وزيادة التحويلات المالية من البنوك الأخرى بنسبة 87% وزيادة تحويلات الرواتب إلى البنك بنسبة 20%.

كما نجح حساب مليونير الدانة في تحقيق أحلام الكثيرين بحصولهم على جوائز سنوية بلغت 2,800,000 د.ك.، بما في ذلك الجائزة الكبرى البالغة قيمتها 1,500,000 د.ك. هذا بالإضافة إلى العديد من العروض التي أطلقها البنك الخاصة بالشباب وعملاء (الخدمة المصرفية الأفضل) و(الخدمة المصرفية المميزة).

كما أطلقنا العديد من المنتجات الجديدة والمبتكرة لتقديم الحلول الأكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية والخدمات المصرفية الحديثة. وتشمل تلك المنتجات بطاقة روز غولد للسيدات، وبطاقة red plus وهي أول بطاقة مسبقة الدفع للاسترداد النقدي للشباب في العالم، وبطاقة (موج) وهي أول بطاقة مسبقة الدفع مع ميزة الاسترداد النقدي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تطبيق Samsung Pay الذي يسمح بإجراء معاملات الشراء بطريقة سهلة وآمنة.

الخزينة والاستثمار

إدارة الخزينة

واصل فريق الخزينة تنفيذ خطته منذ العام الماضي، مما أدى إلى تحسين الميزانية العمومية للبنك وتعزيز نمو الأصول، وتوزيع مصادر التمويل وخفض التكاليف. فمن جانب التجارة والمبيعات، سجل البنك ارتفاعاً في الأرباح مع عودة الاقتصاد واستئناف التدفقات المالية.

واستجابةً لمتطلبات الأعمال المتطورة وتماشياً مع رؤية البنك في الرقمنة والأتمتة، باشر البنك العمل في يونيو 2021 بنظام الخزينة الجديد 3.MX بالتعاون مع شركة ميوركس، الشركة العالمية الرائدة في التجارة وإدارة المخاطر وحلول أسواق المال. ويعد تطبيق المنصة تحولاً جذرياً بالنسبة لبنك الخليج يمكنه من تطوير وأتمتة أنظمة الخزينة وأسواق المال، فهو نظام متكامل يتألف من الوظائف الشاملة التي تغطي الأنشطة المتعلقة بخدمة العملاء والإدارات الوسطى وإدارات المساندة المكتبية. وسوف تقوم إدارة الخزينة تدريجياً بتوسيع نطاق عروض منتجاتها والحلول التحوطية لعملاء البنك.

وحدة المؤسسات المالية والسيادية

يقدم فريق المؤسسات المالية والسيادية مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية من خلال شراكات طويلة الأمد وراسخة مع البنوك المراسلة العالمية والإقليمية.

وتوفر الوحدة من خلال علاقاتها مع الشركاء الرئيسيين لعملاء البنك من الأفراد والشركات حلولاً فعالة، وخدمات تجارية ووسائل دفع دولية مباشرة وآمنة، وهي في الوقت نفسه تحافظ على الالتزام بالقوانين المحلية والدولية. وتمكن هذه العلاقات الرفيعة المستوى للبنك عملاءنا من الأفراد والشركات على التوسع بشكل عالمي من خلال تواجدها المحلي.

ومع الانتعاش التدريجي ما بعد جائحة كورونا، عادت الوحدة إلى تنمية محفظة أصولها من خلال عقد صفقات جديدة ركزت على المنطقة في الأغلب، وتحقق النمو للبنك من خلال مجموعة

مختارة من الأصول عالية الجودة بما يتماشى مع نزعة البنك للمخاطر من خلال إنشاء قروض مشتركة والمشاركة فيها في كل من الأسواق الأولية والثانوية. ويتماشى وضع المحفظة حالياً مع نزعة البنك للمخاطر محققاً أفضل العوائد الممكنة في ظل أفضل استهلاك لرأس المال. وتساعد الوحدة أيضاً كجزء من مجموعة الخزينة في تحديد واستقطاب مصادر تمويل جديدة لتحقيق التنوع والنمو في قاعدة ودائع العملاء.

الاستثمارات

ينصب التركيز الرئيسي لأنشطة بنك الخليج الاستثمارية على دعم احتياجات السيولة للبنك، وتوزيع مصادر الدخل، وتحقيق العوائد في حدود نزعة البنك للمخاطر. في عام 2021، ركز النشاط بمعظمه على إدارة المحفظة الاستثمارية الحالية مع الأخذ بالاعتبار التطورات الجديدة المتعلقة بجائحة كورونا واستمرار أسعار الفائدة المنخفضة.

ومن جهة أخرى، فإن بنك الخليج حاصل على ترخيص من هيئة أسواق المال لتقديم منتجات استثمارية لعملاء البنك. وتشمل الأنشطة الاستثمارية لبنك الخليج الإدارة للغير كل من نشاط مدير محفظة، أمين حفظ، مراقب استثمار ومستشار استثمار. ويعمل البنك أيضاً كوكيل بيع. ويقدم البنك المشورة لقاعدة متنوعة من العملاء تشمل كل من العملاء الأفراد وعملاء إدارة الثروات من خلال تزويدهم بمنتجات وخدمات استثمارية واسعة تلبي احتياجاتهم وتتناسب مع نزعتهم للمخاطر. وتتراوح العروض الاستثمارية بين الأسواق المحلية والخليجية والدولية في فئات مختلفة من الأصول كالأسهم والسندات والصناديق الاستثمارية وصناديق الاستثمار المتداولة.

وبالإضافة إلى عمله كوكيل بيع للعديد من بيوت الاستثمار المحلية الرائدة، يمتلك بنك الخليج منصته الرقمية الاستثمارية الرائدة (وايز) والتي تمكن العملاء من الاستثمار في الأسواق العالمية من خلال صناديق الاستثمار المتداولة. وتهدف خدمة (وايز) الاستثمارية بشكل أساسي، كونها منصة رقمية، إلى السعي المستمر لإضافة المزايا وإنشاء المحافظ الجديدة والتأكد من استيفائها المتطلبات الاستثمارية المتغيرة للعملاء.

وتماشياً مع إستراتيجية البنك ومع رؤية بنك الخليج الهادفة لمنح العملاء تجربة مصرفية متكاملة من خلال الحلول التكنولوجية، فقد قامت (وايز) مؤخراً بتوفير محفظة استثمارية دولية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تحقق عائداً استثمارياً للعملاء.

أثبت بنك الخليج فاعلية إستراتيجيته للتحويل الرقمي، والتي ساهمت في زيادة المعاملات المصرفية عبر الانترنت وعبر تطبيق الهاتف النقال بنسبة 130%.

باشر البنك العمل في يونيو 2021 بنظام الخزينة الجديد 3.MX بالتعاون مع شركة ميوركس.

(وايز) تمكن العملاء من الاستثمار في الأسواق العالمية من خلال صناديق الاستثمار المتداولة... للتأكد من أنها تلبي متطلبات استثمارات العملاء الديناميكية.

كلمة رئيس المدراء الماليين دراسة وتحليل الإدارة



ديفيد تشالينور رئيس المدراء الماليين

حقق البنك صافي ربح بلغ 42 مليون د.ك.، وبلغت ربحية السهم 14 فلساً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مقارنةً بصافي ربح بلغ 29 مليون د.ك. وربحية للسهم بلغت 10 فلس للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 7 فلس عن السهم الواحد وأسهم منحة بنسبة 5% على أن يتم اعتمادها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة لسنة 2021.

وجاءت الزيادة في صافي الربح البالغة 13.3 مليون د.ك. مقارنةً بالعام السابق مدفوعة بثلاثة عوامل إيجابية. أولاً، حقق البنك دخلاً أعلى في صافي الإيرادات من الفوائد بواقع 7.5 مليون د.ك. نتيجة لنمو محفظة القروض وانخفاض تكلفة الأموال. ثانياً، مع استعادة النشاط الاقتصادي زخمه، تحسنت إيرادات البنك من الرسوم ومن عمليات الصرف الأجنبي بمقدار 4.9 مليون د.ك. وثالثاً، انخفض إجمالي المخصصات بمقدار 16.5 مليون د.ك. وقد قوبل هذا التحسن بشكل جزئي بارتفاع في المصاريف التشغيلية بلغ 14.3 مليون د.ك.

ارتفع إجمالي قروض العملاء بمقدار 454 مليون د.ك. أو ما نسبته 10%. وحافظ النمو على قوته في قطاع الأفراد حيث ارتفع بنحو 206 مليون د.ك. أو ما نسبته 12% في حين تعافى قطاع الشركات هذا العام محققاً النمو بنسبة 9% ليصل إلى 2.9 مليار د.ك. كما في نهاية العام 2021 بعد التراجع في العام 2020 بسبب انخفاض الطلب على الخدمات الائتمانية من قبل عملاء البنك من الشركات في العام 2020.

وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة للبنك 0.9% في نهاية السنة 2021 بعد أن كانت 1.1% في نهاية سنة 2020. هذا ويحتفظ البنك بمخصصات وفيرة بلغت نسبة تغطيتها 615% في نهاية العام 2021.

وفي نهاية عام 2021، بلغ إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية 300 مليون د.ك. مقارنةً بمبلغ 189 مليون د.ك. من المخصصات المطلوبة بموجب المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية. وبالتالي، يحتفظ البنك بمخصصات إضافية تبلغ 112 مليون د.ك. وتمثل 37% من إجمالي المخصصات. وهذه هي السنة الرابعة على التوالي منذ بدء تطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية تتجاوز فيه المخصصات الإضافية للتسهيلات الائتمانية مبلغ 100 مليون د.ك.

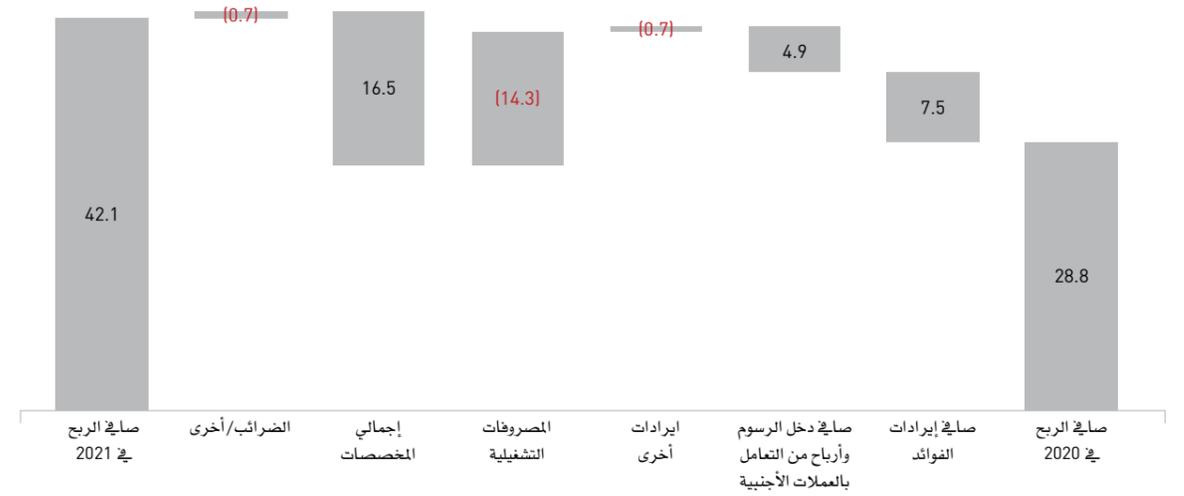
وبلغت الشريحة الأولى لرأس المال 14.46% كما في 31 ديسمبر 2021 أي أعلى بنحو 496 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي البالغ 9.5%. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال في البنك 16.72% كما في 31 ديسمبر 2021، أي أعلى بنحو 522 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي البالغ 11.5%.

أبرز المؤشرات المالية كما في نهاية السنة 31 ديسمبر 2021 (المبلغ بالمليون د.ك. باستثناء الأسهم والنسب).

| أبرز المؤشرات المالية | 2021 | 2020 | أفضل / أسوأ) في 2021 مقارنةً 2020 |
|--|--------|--------|--------------------------------------|
| بيان الدخل | | | |
| صافي إيرادات الفوائد | 132 | 125 | 6% |
| الإيرادات من غير الفوائد | 38 | 34 | 13% |
| الإيرادات التشغيلية | 170 | 158 | 7% |
| المصروفات التشغيلية | 78 | 64 | (22%) |
| الربح التشغيلي | 92 | 94 | (3%) |
| المخصصات / خسائر انخفاض القيمة | 48 | 64 | 26% |
| صافي الربح | 42 | 29 | 46% |
| ربحية السهم (بالفلس) | 14 | 10 | 40% |
| توزيعات الأرباح عن السهم - نقداً (فلس) * | 7 | 5 | 40% |
| * تخضع توزيعات الأرباح 2021 لموافقة الجمعية العامة في مارس 2022. | | | |
| الميزانية العمومية | | | |
| إجمالي القروض والسلف للعملاء | 4,838 | 4,384 | 10% |
| إجمالي الموجودات | 6,556 | 6,113 | 7% |
| ودائع العملاء | 4,304 | 4,034 | 7% |
| إجمالي حقوق الملكية | 666 | 637 | 5% |
| متوسط سعر السهم اليومي (فلس) | 235 | 229 | 3% |
| أبرز النسب المالية | | | |
| العائد على متوسط حقوق الملكية | 6.5% | 4.6% | 195 نقطة أساس |
| العائد على متوسط الموجودات | 0.7% | 0.5% | 20 نقطة أساس |
| صافي هامش الفائدة | 2.1% | 2.0% | 7 نقطة أساس |
| نسبة القروض غير المنتظمة | 0.9% | 1.1% | 19 نقطة أساس |
| المخصصات وخسائر انخفاض القيمة / متوسط إجمالي الموجودات | 0.8% | 1.0% | 30 نقطة أساس |
| نسبة الشريحة الأولى من رأس المال | 14.46% | 14.85% | (39 نقطة أساس) |
| نسبة كفاية رأس المال | 16.72% | 18.25% | (153 نقطة أساس) |

كلمة رئيس المدراء الماليين دراسة وتحليل الإدارة

يوضح الرسم البياني أدناه التغيرات الرئيسية في صافي الربح من 2020 إلى 2021 (بالمليون د.ك.):



تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 9

قام بنك الكويت المركزي باعتماد تطبيق المعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية على التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2018. وكما في نهاية العام 2021، بلغ إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية لبنك الخليج 300 مليون د.ك. أي أعلى من متطلبات المعيار الدولي رقم 9 بمقدار 112 مليون د.ك.

| مقارنة بين إجمالي المخصصات و خسائر الائتمان المتوقعة على إجمالي التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار رقم 9 من المعايير الدولية للتقارير المالية (مليون د.ك.) | 2020 | 2021 |
|--|------|------|
| مخصصات التسهيلات النقدية | 269 | 282 |
| مخصصات التسهيلات غير النقدية | 15 | 19 |
| إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية (أ) | 284 | 300 |
| الخسائر الائتمانية المتوقعة جراء المعيار رقم 9 على التسهيلات الائتمانية (ب) | 172 | 189 |
| الزيادة في إجمالي المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار رقم 9 على التسهيلات الائتمانية (ج = أ - ب) | 112 | 112 |
| المخصصات الإضافية كنسبة مئوية من إجمالي المخصصات (ج/أ) | %39 | %37 |

جودة الأصول

انخفض مجموع التكاليف الائتمانية في 2021، والتي تعرف بالمخصصات المحددة بالإضافة إلى عمليات الشطب بمقدار، 13 مليون د.ك. (18%) عن 2020.

وبلغ إجمالي تكاليف الائتمان مضافاً إليها خسائر انخفاض القيمة 48 مليون د.ك. في عام 2021 مما يمثل 0.8% من متوسط إجمالي الموجودات، مقارنة بنسبة 1.0% في عام 2020.

| المخصصات / خسائر انخفاض القيمة (مليون د.ك.) | 2020 | 2021 | التغيير |
|---|-------|-------|---------|
| المخصصات المحددة | 64 | 56 | (8) |
| عمليات الشطب | 6 | 0.5 | (5) |
| إجمالي تكاليف الائتمان | 69 | 56 | (13) |
| المبالغ المستردة | (10) | (12) | 2 |
| خسائر انخفاض القيمة | 1 | 0.1 | (1) |
| إجمالي تكاليف الائتمان/خسائر انخفاض القيمة | 60 | 44 | (16) |
| النسبة المئوية لمتوسط الموجودات | %0.97 | 0.70% | |
| المخصصات العامة | 4 | 4 | (1) |
| إجمالي المخصصات /خسائر انخفاض القيمة | 64 | 48 | (16) |
| المخصصات /خسائر انخفاض القيمة (كنسبة مئوية من متوسط إجمالي الموجودات) | %1.0 | 0.8% | |
| التكاليف الائتمانية | 59 | 44 | (15) |
| النسبة المئوية لمتوسط إجمالي القروض | %1.31 | 0.95% | |

03 الحوكمة ▶





جاسم مصطفى بودي

رئيس مجلس الإدارة
رئيس لجنة الالتزام والحوكمة
رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- رئيس مجلس الإدارة، 4 مارس 2020 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس الإدارة، 17 مارس 2012 إلى 3 مارس 2020

الخبرة العملية:

- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المتكاملة القابضة، ش.م.ك.ع.، الكويت
- عضو مجلس الإدارة سابقاً، شركة الكويت للتأمين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، الشركة الكويتية الصينية للاستثمار، الكويت
- رئيس المدراء للعمليات سابقاً، مجموعة شركات بودي، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة أسمنت الهلال، الكويت
- رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة مجموعة النقل والتخزين، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة سابقاً، شركة طيران الجزيرة



علي مراد بهباني

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، 15 مارس 2013 إلى الوقت الحاضر
- عضو مجلس الإدارة، 11 أبريل 2009 - 14 مارس 2013

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس آداب لغة انجليزية، جامعة الكويت

الخبرة العملية:

- رئيس مجلس إدارة شركة الكويت للتأمين
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية
- رئيس مجموعة شركات مراد يوسف بهباني
- عضو مجلس إدارة شركة الألبان الكويتية الدنماركية
- عضو مجلس إدارة شركة السينما الكويتية الوطنية - سابقاً
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة الأنايب والخدمات النفطية - سابقاً



عمر حمد العيسى

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

- 11 إبريل 2009

المؤهلات العلمية:

- ليسانس الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:

- رئيس جمعية المحامين الكويتية - سابقاً
- رئيس لجنة القبول بجمعية المحامين الكويتية - سابقاً
- رئيس لمركز التحكيم بجمعية المحامين الكويتية - سابقاً
- رئيس لجنة التطوير والتدريب بجمعية المحامين الكويتية - سابقاً
- صاحب مكتب العيسى وشركاه للمحاماة
- رئيس مجموعة التكويت في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة - سابقاً
- رئيس مجلس إدارة شركة المشروعات السياحية الكويتية، مصر - سابقاً
- عضو سابقاً في مجلس إدارة شركة عربي
- عمل مستشار في الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي - سابقاً
- عضو مجلس الإدارة في الجمعية الكويتية لإحتلافات التعلم - 2015
- عضو مؤسس في جمعية الشفافية الكويتية
- عضو مؤسس في جمعية حماية المال العام



بدر ناصر الخرافي

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

• 17 مارس 2012

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، جامعة الكويت، الكويت
- درجة الماجستير من كلية لندن لإدارة الأعمال، لندن، إنجلترا
- أنهى السيد/ بدر عامين من برنامج الدكتوراه في إدارة الأعمال لدى كلية الدراسات العليا والجامعية للأعمال (Instituto de Empresa) في مدريد، إسبانيا

الخبرة العملية:

- لدى السيد/ بدر خبرة تمتد لأكثر من عشرين عاماً في القطاع المالي والمصرفي والصناعي بالإضافة إلى قطاع الاتصالات.
- بدأ مسيرته المهنية مهندساً بمؤسسة البترول الكويتية لسنة وبعدها التحق بمجموعة الخرايفي، حيث تقلد فيها العديد من المناصب القيادية إلى أن وصل لمنصبه الحالي كعضو في اللجنة التنفيذية في القطاع الصناعي للمجموعة.
- السيد/ بدر عضو بالعديد من مجالس إدارات مؤسسات مالية وصناعية واتصالات محلية وإقليمية ودولية أبرزها:
- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك. (مجموعة زين)، الكويت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات المتنقلة السعودية (زين السعودية).
- رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للكيبلات والصناعات الكهربائية، الكويت.
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة إنجاز الكويت، الكويت.
- عضو مجلس إدارة بالمجلس استشاري الشرق الأوسط (بنك كوتس وشركاه) في المملكة المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة المرطبات التجارية (كوكا كولا)، الكويت.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دياموند موتورز العالمية للسيارات (سيارات متسوبيشي)، مصر.
- عضو مجلس إدارة شركة الصلب البحرينية، ش.م.ب.، البحرين.
- عضو مجلس إدارة فولاذ القابضة ش.م.ب.، البحرين.
- عضو مجلس إدارة جمعية الصداقة الكويتية البريطانية.
- عضو في مجلس مفوضية اللاجئيين للاستدامة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين (مجلس الاستدامة).
- عضو مجلس إدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في بورصة الكويت.
- في سبتمبر 2019، استحوذت شركة بدر ناصر الخرايفي للسيارات تحت مظلة (شركة بدر ناصر الخرايفي القابضة - BNK Holding) على حقوق الامتياز (الوكالة) لشركة فولفو للسيارات على مستوى دولة الكويت.
- في عام 2020، استحوذت شركة BNK Motion التي يملكها بدر الخرايفي على حقوق الامتياز لمجموعة Piaggio Group.



عبدالله ساير الساير

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

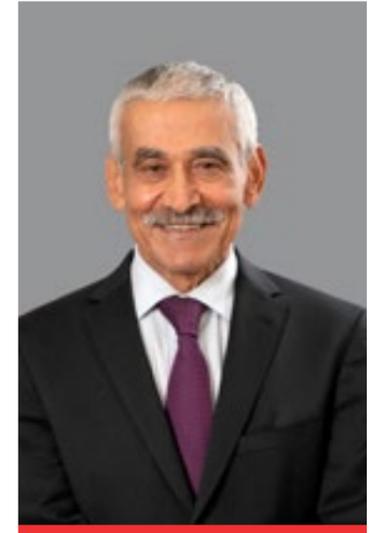
• 27 مارس 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال (التمويل)، من جامعة باري، ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال (التمويل)، من جامعة باري، ميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- عضو مجلس إدارة في بيان للأسنان منذ عام 2019 حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في Credit One منذ عام 2018 حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في شركة حيات للاتصالات منذ عام 2016 حتى 2021.
- عضو مجلس إدارة شركة جبلة القابضة منذ عام 2015 حتى 2021.
- مدير إستراتيجية الأعمال لدى مجموعة الساير - شركة الداو القابضة منذ عام 2015 حتى الآن.
- محلل مالي في شركة إنجازات للتنمية العقارية سابقاً، منذ عام 2013 حتى 2015.
- محلل سابق في شركة بدر العبدالجادر وشركاه (راسل بيدفورد العالمية) منذ عام 2012 حتى 2013.
- مساعد سابق في شركة كونسلت الدولية، الكويت، (2012)



د. عدنان أحمد شهاب الدين

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة الالتزام والحوكمة
نائب رئيس لجنة التدقيق



د. فواز محمد العوضي

عضو مجلس الإدارة
نائب رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار

تاريخ التعيين:

31 أكتوبر 2020

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في الهندسة النووية، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الدكتوراه في الهندسة النووية، جامعة كاليفورنيا، بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- زميل أول - باحث زائر في معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة، المملكة المتحدة.
- مدير عام وعضو مجلس إدارة سابق لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
- الأمين العام بالوكالة ومدير الأبحاث السابق في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).
- وقد تقلد قبل ذلك عدة مناصب قيادية في عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الوكالة الدولية للطاقة الذرية (فيينا)، ومكتب اليونسكو الإقليمي في القاهرة، مصر.
- عضو مجلس إدارة ومدير عام سابق لمعهد الكويت للأبحاث العلمية، ونائب رئيس جامعة الكويت سابقاً.
- عضو في عدة مجالس إدارة ومجالس استشارية في عدد من المؤسسات والمنظمات الدولية، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، المجلس الاستشاري الدولي لمركز الملك عبد الله لدراسات وأبحاث البترول بالمملكة العربية السعودية، المجلس الاستشاري الدولي لمجلس أمناء الجامعة الأمريكية ببيروت، المجلس الاستشاري المشترك لجامعة "جورج تاون" - قطر، ومجلس إدارة معهد "كيرني" لتحويلات الطاقة.

تاريخ التعيين:

7 أغسطس 2019

المؤهلات العلمية:

- جامعة واشنطن في سانت لويس - الولايات المتحدة الأمريكية (مايو 2021) - دكتوراه في القانون المدني.
- جامعة كاليفورنيا، بيركلي - الولايات المتحدة الأمريكية (مايو 2016) - ماجستير في القانون الخاص.
- جامعة بوسطن - الولايات المتحدة الأمريكية (مايو 2015) - دبلوم عالي.
- جامعة الكويت (يونيو 2007) - ليسانس حقوق.

الخبرة العملية:

- الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية - مجموعة صناعات الغانم (يوليو 2020 - حتى الآن).
- أستاذ القانون المدني المساعد - قسم القانون - كلية الدراسات التجارية (يونيو 2016 - حتى الآن).
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تخزين للمستودعات والمخازن ش.م.ك (م) (أغسطس 2021 - حتى الآن)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة إيجاري العقارية ش.م.ك (م) (نوفمبر 2021 - حتى الآن)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة صناعات الغانم ش.م.ك (م) (يناير 2021 - حتى الآن).

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأمانة الكويت القابضة ش.م.ك (م) (يناير 2021 - حتى الآن)
- مدير في مجلس إدارة شركة الغانم الدولية للأغذية ذ.م.م المملكة العربية السعودية (نوفمبر 2021 - حتى الآن)
- مدير في مجلس إدارة شركة كيربي للمقاولات ذ.م.م (نوفمبر 2021 - حتى الآن)
- مدير في مجلس إدارة شركة القمة العالمية للمقارنات ذ.م.م (نوفمبر 2021 - حتى الآن)
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية - مدير فريق التقاضي - مجموعة صناعات الغانم (يونيو 2016 - يوليو 2020)
- مستشار قانوني - مجموعة صناعات الغانم (ديسمبر 2008 - أغسطس 2014).
- مدير في مجلس المدراء لشركة أتارة للاستثمار ش.م.م - الامارات العربية المتحدة (2020 حتى الآن)
- عضو مجلس إدارة الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام (2018 - حتى الآن)
- مدير شركة المصنع السعودي لصناعة عزل الأنابيب (ش.ش.و) - المملكة العربية السعودية (2019 - حتى الآن)
- مدير في مجلس المدراء لشركة قتيبة يوسف الغانم وشركاه للتجارة (ش.ش.و) - المملكة العربية السعودية (2018 - حتى الآن)
- مدير في مجلس المدراء لشركة السعودية الأولى لصناعة المواد العازلة والمنشآت الحديدية (ذ.م.م) - المملكة العربية السعودية (2018 - حتى الآن)
- مدير في مجلس المدراء في شركة باستور للتجارة (ذ.م.م) - الامارات العربية المتحدة (2018 - حتى الآن)
- رئيس مجلس إدارة الأمانة للإستثمار (ش.م.ك) مقفلة (2012)
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الكويت لصناعة المواد العازلة "كيمكو" ش.م.ك (مقفلة) (2012 - 2014)
- عضو مجلس إدارة شركة صناعات الأمانة (ش.م.ك) مقفلة (2010 - 2014)
- عضو مجلس إدارة شركة نايل سيتي - جمهورية مصر العربية (2012 - 2014)
- مدير عام شركة شمس الدولية للتجارة العامة والمقاولات (ذ.م.م) (2011 - 2014)
- عضو جمعية المحامين الكويتية (2007 - 2014)

تاريخ التعيين:

31 أكتوبر 2020

المؤهلات العلمية:

- درجة الإجازة في إدارة الأعمال (تخصص تمويل)، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد / براك بخبرة طويلة في مجال الاستثمارات الدولية.
- مديراً لفرع ثم مديراً في إدارة التسهيلات الائتمانية ببنك الكويت والشرق الأوسط، الكويت (1985 - 1989)
- انتقل للعمل بالقطاع الخاص منذ عام 1989.
- عضو في مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس عام 1993 ثم نائباً لرئيس مجلس الإدارة منذ 2004 وحتى الآن.
- العضو المنتدب لشركة توزيع إطارات بريجستون ذ.م.م. منذ 1992 وحتى الآن.



براك عبدالمحسن العصفور

عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة المخاطر

تاريخ التعيين:

31 أكتوبر 2020

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في علوم إدارة الأعمال، من جامعة جنوب أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية

الخبرة العملية:

- منصب الرئيس التنفيذي للشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (الكويت)
- رئيس مجلس إدارة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (البحرين وعمان)
- شريك مسؤول سابقاً لمجموعة التسويات في شركة المستثمر الدولي
- مدير أول سابقاً لإدارة التسويات في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية.
- مديراً سابقاً لإدارة القروض الاستهلاكية في الشركة العربية الأوروبية للإدارة المالية (عارف).
- رئيس مجلس إدارة شركة البحرين الأولى سابقاً
- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية للتنظيف سابقاً



أحمد محمد البحر

عضو مجلس الإدارة المستقل
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

تاريخ التعيين:

27 مارس 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في العلوم في الهندسة الكيميائية، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الدكتوراه في الفلسفة في إدارة الأعمال - التمويل، من جامعة كولورادو في بولدر، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- أستاذ مساعد في قسم التمويل والمنشآت المالية في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت.
- د. عبد الرحمن نشطاً جداً في مهنة التدريس الأكاديمي لمدة تزيد عن 7 سنوات عقد خلال حياته المهنية العديد من الندوات المهنية وورش العمل وبرامج التطوير.
- قدم مساهمات فكرية في مجال التمويل وحوكمة الشركات في العديد من أوراق البحثية.
- مستشار رئيس جهاز المراقبين الماليين من عام 2019.



د. عبدالرحمن محمد الطويل

عضو مجلس الإدارة المستقل
رئيس لجنة المخاطر
عضو لجنة الالتزام والحوكمة

تاريخ التعيين:

12 سبتمبر 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في المحاسبة والتدقيق، جامعة الكويت، الكويت
- درجة الماجستير التنفيذية في إدارة الأعمال، من الجامعة الأميركية في بيروت، الجمهورية اللبنانية.

الخبرة العملية:

- مستشار سابق لدى البنك الأهلي الكويتي لقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية.
- الرئيس السابق لوحدة الاستخبارات المالية الكويتية، الكويت.
- نائب مدير إدارة الرقابة الميدانية في بنك الكويت المركزي سابقاً.
- محلل ائتمان أول سابقاً لدى بنك الخليج، الكويت.



طلال علي الصايغ

عضو مجلس الإدارة المستقل
رئيس لجنة التدقيق

تاريخ التعيين:

• 7 يوليو 2013

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة ولاية كليفلاند - الولايات المتحدة الأمريكية
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيس ويسترن ريزيرف، أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ أنطوان بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية المحلية والدولية.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي حيث كان مسؤول عن الخدمات المصرفية للشركات والإستثمار لبنك الخليج.
- ترأس في السابق مجموعة الخدمات المصرفية المحلية للشركات لدى كل من بنك الكويت الوطني وناشيونال سيتي بنك، أوهايو، حيث ركز على الخدمات المصرفية الإستثمارية والتمويل المنظم.



أنطوان ضاهر

الرئيس التنفيذي

تاريخ التعيين:

• 5 سبتمبر 2021

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأمريكية - 1992
- برنامج تنفيذي في إدارة المشاريع والقيادة من جامعة كورنيل في الولايات المتحدة الأمريكية - 2011
- دورة تدريبية متخصصة في استراتيجيات صنع القرار من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية - 2015
- برنامج تنفيذي في قيادة التغيير والتجديد التنظيمي في كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية - 2018

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ وليد بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة في مناصب قيادية تتمثل في الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات في بيت التمويل الكويتي، و بنك بي إن بي باربيبا في الكويت والبنك الأهلي المتحد في البحرين.
- عضو مجلس إدارة في بيتك كابيتال وعضو في لجنة إدارة المخاطر 2017 حتى 2021.
- نائب رئيس مجلس إدارة ترك كابيتال القابضة وعضو مجلس إدارة 2015 حتى 2021.



وليد خالد مندني

نائب الرئيس التنفيذي

تاريخ التعيين:

• 15 مايو 2016

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة مدراس
- شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية زافير لإدارة الأعمال، الهند
- زميل معهد محاسبة التكاليف في الهند
- زميل معتمد لدى المعهد الهندي للمصرفيين.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ راغوناندان بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.
- يمثل بنك الخليج في مجلس إدارة شركة الخدمات المصرفية الآلية (K-Net)
- شغل في السابق مناصب إدارية عليا لدى ستاندارد تشارترد بنك في كل من لندن ونيويورك وسنغافورة ومومباي. كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التابعة لبنك ستاندر تشارترد ش.ع.م في كوريا ونيجيريا وأيرلندا.



راغوناندان مينون

نائب الرئيس التنفيذي بالإقامة

تاريخ التعيين:

• 14 ابريل 2021

المؤهلات العلمية:

- درجة جامعية في الاقتصاد مع مرتبة الشرف من جامعة نيوكاسل - المملكة المتحدة
- زميل معتمد لدى معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا ووايلز
- محاسب قانوني مؤهل لدى شركة برايس ووترهاوس في لندن المملكة المتحدة

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ ديفيد بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة في مجال قطاع الخدمات المالية المصرفية.
- عمل سابقاً في منصب رئيس المدراء الماليين لدى بنك الدوحة في قطر لمدة 12 عاماً.
- شغل العديد من المناصب في مؤسسات مالية مرموقة في أستراليا.
- عضو في معهد مدراء الشركات في أستراليا.



ديفيد تشالينور

رئيس المدراء الماليين



فرحان محمود

رئيس مدراء المخاطر

تاريخ التعيين:

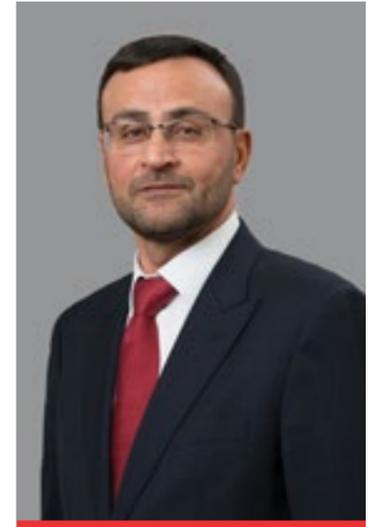
• 29 يونيو 2014

المؤهلات العلمية:

• شهادة بكالوريوس أداره الاعمال في نظم المعلومات الاداريه من جامعة ممفيس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرة العملية:

• يتمتع السيد/ فرحان بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الدولية في مناصب عليا مثل إدارة المخاطر والتدقيق وإدارة الخدمات المصرفية للشركات والإدارة العامة.
• شغل مناصب في كل من المملكة المتحدة والشرق الأوسط و اسيا وأفريقيا.
• وقبل انضمامه إلى بنك الخليج، عمل لمدة 23 عاماً لدى سيتي غروب وبنك دويتشه.



حسام مصطفى

رئيس المدققين الداخليين

تاريخ التعيين:

• 10 أغسطس 2014

المؤهلات العلمية:

• شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك، الأردن والعديد من شهادات التدقيق الداخلي المعتمدة.

الخبرة العملية:

• يتمتع السيد/ حسام بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة في مجال التدقيق وإدارة المخاطر.
• شغل في السابق مناصب عدة في كل من البنك المركزي الأردني، والصندوق السيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة وبنوك الدولة.



محمد القطان

مدير عام - الخدمات المصرفية الشخصية

تاريخ التعيين:

• 19 أغسطس 2014

المؤهلات العلمية:

• درجة البكالوريوس في الإحصاء وبحوث العمليات من جامعة الكويت.
• درجة الماجستير في الإدارة الاستراتيجية من جامعة ماستريخت لإدارة الأعمال

الخبرة العملية:

• يتمتع السيد/ محمد بما يزيد عن 21 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.
• شغل سابقاً مناصب قيادية لدى شركة التسهيلات التجارية.
• عضو مجلس إدارة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (PIFSS) ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر
• عضو مجلس إدارة في شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net).
• نائب رئيس مجلس إدارة في شركة الأولوية للسيارات
• شغل سابقاً عضو مجلس إدارة في الشركة الأولى للوساطة المالية.



أحمد الدويسان

مدير عام - الخدمات المصرفية للشركات

تاريخ التعيين:

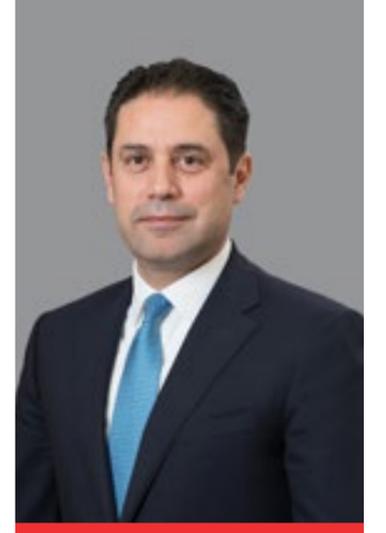
• 1 سبتمبر 2001

المؤهلات العلمية:

• شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة نورث ايسترن في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
• شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت.

الخبرة العملية:

• يتمتع السيد/ أحمد بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
• شغل في السابق منصب نائب مدير عام إدارة معالجة المديونيات المتعثرة - وحدة هيكله التمويل ونائب مدير عام إدارة الأسواق المالية - الأسهم والعقارات لدى بنك الخليج.
• شغل في السابق منصب عضو مجلس الإدارة - الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك)، رئيس لجنة المخاطر والتدقيق.



سامي محفوظ

مدير عام - إدارة الخزينة

تاريخ التعيين:

6 مارس 2018

المؤهلات العلمية:

- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الروح القدس في لبنان.
- أكمل برامج قيادية وتقنية مكثفة.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد / سامي بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة المصرفية بعدة بنوك دولية رائدة في المنطقة.
- عمل سابقاً في بنك ستاندرد تشارترد في منطقة الشرق الأوسط لمدة 18 عاماً، وترأس مؤخراً مجموعة تغطية القطاع العام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتولى سابقاً مجموعة متنوعة من المناصب العليا في الأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة والبحرين ولبنان، كان آخرها رئيساً للأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي. وكان قد بدأ مسيرته المهنية في بنك HSBC لبنان.



منى منصور

مدير عام - إدارة الخدمات المساندة للعملاء

تاريخ التعيين:

15 أغسطس 2004

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت
- شهادة برنامج القيايين الناشئين من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ منى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية.
- شغلت في السابق مناصب عدة لدى بنك الكويت الوطني لمدة عشرين عاماً حصلت خلالها على خبرات متنوعة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والبطاقات وخدمة العملاء والعمليات.



ضاري البدر، CFA

مدير عام - الشؤون المؤسسية وأمين سر مجلس الإدارة

تاريخ التعيين:

21 أكتوبر 2019

المؤهلات العلمية:

- درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية والهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كيمبردج، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية كولومبيا لإدارة الأعمال، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- محلل مالي معتمد.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد/ ضاري بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال الأعمال والقطاع المصرفي.
- شغل سابقاً منصب رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة في صناعات الغانم.
- عمل لدى عدد من المؤسسات العالمية والإقليمية، مثل جي بي مورغان، سيتي جروب، مجموعة دبي المالية، وبنك الكويت الوطني.
- رئيس مجلس إدارة شركة أسيا كابيتال الاستثمارية.



سلمى الحجاج

مدير عام - إدارة الموارد البشرية

تاريخ التعيين:

1 فبراير 2013

المؤهلات العلمية:

- شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة الكويت
- شهادة الماجستير في الإدارة التنظيمية من جامعة فينكس، أريزونا.

الخبرة العملية:

- تتمتع السيدة/ سلمى بما يزيد عن 30 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
- شغلت في السابق عدة مناصب رئيسية في مجال الموارد البشرية في القطاع النفطي في كل مؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول العالمية بالإضافة الي عملها في مؤسسة الخليج للاستثمار.
- عضو سابق في مجلس أمناء الجمعية العربية للموارد البشرية (ASHRM).
- عضو في المجلس الاستشاري لكلية الادارة والاعمال جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.
- عضو في مجلس ادارته انجاز - جمعية غير ربحية تهدف الى تطوير الشباب.
- برزت في مجلة "أولئك الذين يلهمون" 2018 - طبعة الكويت.
- عضو دائم في الجمعية الدولية للسيدات المهنيات.
- مدرب محترف معتمد من الاتحاد الدولي للتدريب.

الإدارة التنفيذية

تاريخ التعيين:

• 1 أغسطس 2019

المؤهلات العلمية:

- شهادة بكالوريوس في علوم الكمبيوتر من معهد نيوبورت في باكستان.
- ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة.

الخبرة العملية:

- يتمتع السيد / شهزاد بما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- وقبل انضمامه إلى بنك الخليج، عمل كمدير معلومات المجموعة في صناعات الغانم في الكويت.



شهزاد انجوم

مدير عام - تكنولوجيا المعلومات بالوكالة

المقدمة

حوكمة الشركات هي مجموعة من المبادئ التي تنظم العلاقة بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين وتشكل قاعدة أساسية لتحديد أهداف البنك، والوسائل التي يتم من خلالها تحقيق تلك الأهداف ومراقبة الأداء. كما تساعد في تحديد الطريقة التي يتم بها تخصيص الصلاحيات والمسؤوليات وكيفية اتخاذ القرارات المؤسسية.

يعمل مجلس الإدارة بالتعاون مع إدارة البنك على تحديد وتعزيز أهداف العمل والأهداف التنظيمية والإستراتيجية القائمة على تعزيز الأعمال التجارية بما يتماشى مع البيئة ككل. وترسخ الحوكمة ثقافة تساعد المجلس والإدارة التنفيذية على التفكير ملياً بالأثار التي قد تنجم عن قراراتهم قبل تنفيذها لمراعاة حقوق جميع أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين في البنك.

يؤمن بنك الخليج ش.م.ك.ع (والمشار إليه بـ"البنك") بأن الحوكمة هي الدافعة التي تحدد الطريقة التي يتم فيها توجيه البنك وإدارته. وتعتبر الحوكمة الفعالة، التي تتماشى بشكل جيد مع اللوائح المحلية وأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة، بمثابة العقيدة الأساسية لفلسفة العمل في بنك الخليج كبنك تستند قيمه الأساسية إلى الحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية ويعتمد على الثقة التي يكتسبها من المساهمين والعملاء والموظفين في نجاح أعماله.

إن الحوكمة هي نهج شامل للإدارة والتنظيم داخل الشركة والتي، إذا تم توجيهها بطريقة شاملة، يمكن أن تُحدث فرقاً كبيراً في نجاح الأعمال واستدامتها على المدى الطويل.

يتمتع بنك الخليج بمعايير عالية في حوكمة الشركات والتي تعتبر أساسية في الحفاظ على مكانته الرائدة في القطاع المصرفي المحلي والمجتمع ككل. وتساهم عملية المراجعة المستمرة والالتزام بممارسات الحوكمة السليمة في تعزيز مستويات الالتزام وفقاً للمعايير المحلية والدولية وأفضل الممارسات.

يواصل بنك الخليج سعيه لتعظيم القيمة للمساهمين وحماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم من خلال السعي لتحقيق التميز في العمل المصرفي. لا يلتزم البنك فقط بجميع متطلبات الجهات الرقابية فحسب، بل يتعين عليه أيضاً صياغة ممارسات حوكمة سليمة والالتزام بها. ويسعى باستمرار إلى دعم حقوق أصحاب المصالح على أفضل وجه بما فيهم المساهمين والعملاء والموظفين والجمهور بشكل عام. ويركز البنك بشكل دائم على الحفاظ على ضوابط داخلية قوية وحوكمة فعالة.

ويلتزم البنك بتحقيق أعلى مستويات الحوكمة. وتم تضمين ممارسات الأعمال الأخلاقية والمسؤولية في ثقافة البنك منذ تأسيسه في عام 1960. ويركز البنك على الشفافية والإفصاح لضمان توافيقها مع أفضل المعايير والممارسات الدولية. ويسعى باستمرار إلى تعزيز مستويات الثقة بين مساهميه والتركيز بشكل أكبر على مبدأ الشفافية. كما يخضع إطار حوكمة الشركات داخل البنك للنموذج الذي وضعه بنك الكويت المركزي ولوائح الجهات الرقابية الأخرى.

الالتزام بتعليمات الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي:

تحدد هذه التعليمات تسعة محاور أساسية لمبادئ الحوكمة السليمة وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي وتعديلاتها: وتشمل ما يلي:

1. مجلس الإدارة
2. القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة
3. الإدارة التنفيذية
4. إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية
5. نظام وسياسة منح المكافآت
6. الإفصاح والشفافية
7. البنوك ذات الهياكل المعقدة
8. حماية حقوق المساهمين
9. حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

وقد قام البنك بوضع السياسات والأدلة والإرشادات اللازمة التي تتوافق بشكل كامل مع المحاور التسعة. كما قام البنك، وتحت إشراف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بإنشاء هيكل قوي وسليم للحوكمة وبإرساء عمليات وإجراءات شفافة للحوكمة.

ومن خلال تطبيق ما ورد أعلاه، يضمن البنك مواصلة التزامه بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بالحوكمة. وعلاوة على ذلك، يتم تعزيز مبادئ الحوكمة لدى مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك الجهاز الرقابي، والمساهمين ومجتمع الأعمال.

تعريف أصحاب المصالح:

وفقاً لأفضل الممارسات، فإن صاحب المصلحة هو الطرف الذي لديه مصلحة في الشركة ويمكنه أو يؤثر أو يتأثر بنشاط الأعمال في الشركة. وتعتبر الكيانات أو الأشخاص التالية أصحاب المصالح الرئيسيين في البنك:

1. العملاء والمودعين
2. المساهمين
3. السلطات الرقابية
4. مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
5. الموظفين
6. الموردين وجهات تقديم الخدمات
7. البنوك المحلية والمراسلة
8. المجتمع الذي يعمل فيه البنك

سياسات وإجراءات الحوكمة:

يمتلك بنك الخليج إطاراً شاملاً للحوكمة يهدف إلى الموازنة بين أهدافه الطموحة، من جهة، وبين الالتزام بالحوكمة المحلية والدولية وأنظمة الالتزام الرقابي، من جهة أخرى. ويؤمن كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إيماناً راسخاً بأن الحوكمة يجب أن تخضع دائماً للمراجعة والتقييم المستمرين بغية رفع مستوى المعايير المعتمدة للحوكمة.

ويقوم البنك بتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات الواضحة وسهلة الاستخدام والتي ترسخ وتعزز الحوكمة السليمة. وتتضمن هذه السياسات والإجراءات، ضمن أشياء أخرى، ما يلي:

- | | |
|---|--|
| 1. دليل الحوكمة | 8. ميثاق التدقيق الداخلي |
| 2. سياسة الإفصاح والشفافية | 9. دليل الموارد البشرية |
| 3. وثيقة النزعة للمخاطر | 10. معايير السياسات والإجراءات |
| 4. دليل سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات | 11. دليل الالتزام الرقابي |
| 5. سياسة تعارض المصالح | 12. سياسة السرية |
| 6. سياسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة | 13. سياسة حقوق المساهمين والأطراف أصحاب المصالح |
| 7. سياسة وإجراءات التعامل مع شكاوى العملاء | 14. دليل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب |

دليل الحوكمة في بنك الخليج - المهام والمسؤوليات:

يحدد دليل الحوكمة المهام الملقاة على كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث لا يسمح بالتداخل بين تلك المهام. ويتضمن الدليل وصفاً واضحاً لمهام كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ورئيس مدراء المخاطر ومدير عام الشؤون المؤسسية ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس المدراء الماليين. ويتم التأكد من استقلالية كل من المهام التنفيذية الأساسية داخل البنك من خلال وضع التسلسل الإداري المناسب والمحدد بوضوح. ويقوم المجلس بالإشراف على الوظائف التنفيذية الرئيسية في البنك، كما يقوم بنك الكويت المركزي بحماية ومراقبة تلك المناصب لضمان استقلاليتها.

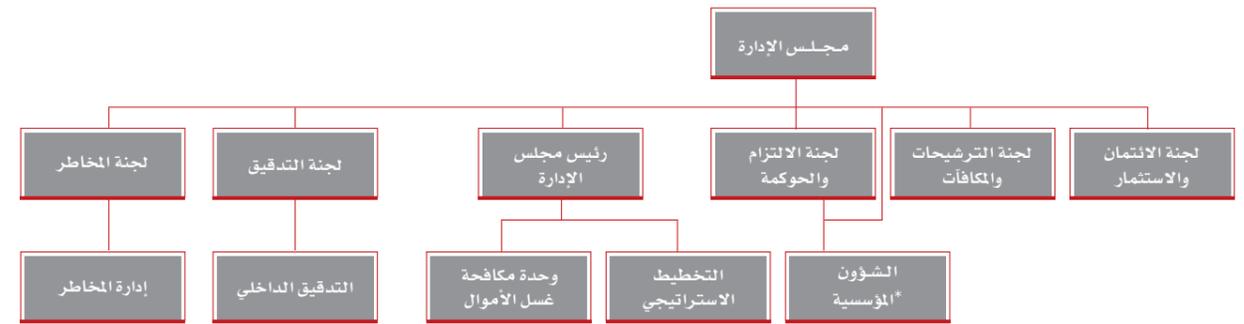
هيكل الحوكمة:

قام البنك بوضع هيكل تنظيمي واسع النطاق للحوكمة لسائر وحدات العمل بالبنك يهدف إلى توفير ممارسات سليمة تعكس في التسلسل الإداري، مع ضمان الفصل الواضح بين المهام، والاستقلالية في الرأي واتخاذ الإجراءات في إدارات معينة مثل وحدة مكافحة غسل الأموال والشؤون القانونية والالتزام الرقابي والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. كما يخضع الهيكل التنظيمي للوائح والتعليمات الرقابية الصادرة من بنك الكويت المركزي.

ويُتبع في الهيكل التنظيمي للحوكمة أسلوب واضح ينقسم إلى ثلاثة مستويات للحوكمة:

- أ. على مستوى مجلس الإدارة.
- ب. على مستوى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- ج. على مستوى الإدارة التنفيذية، من خلال عدة لجان.

الهيكل التنظيمي للحوكمة - مجلس الإدارة



*يتبع مدير عام الشؤون المؤسسية للجنة الحوكمة التابعة لمجلس الإدارة فيما يخص مسؤوليات الحوكمة والالتزام الرقابي والإفصاح.

يتألف مجلس إدارة بنك الخليج من أعضاء يتمتعون بخبرات مهنية متعددة ويمتلكون المؤهلات الأكاديمية والمهارات العالية ويحظون بالاحترام من خلفيات مهنية وأكاديمية متنوعة. ويلتزم الأعضاء التزاماً تاماً باستدامة البنك على المدى الطويل. كما أنهم على دراية بهيكل أعمال البنك وإجراءاته التشغيلية، مما يساعدهم على مواكبة التغييرات المهمة والعمل بسرعة لحماية مصالح البنك طويلة الأجل عند الضرورة.

يجتمع مجلس إدارة بنك الخليج 6 مرات على الأقل في السنة. والتزاماً بتعليمات الحوكمة المعدلة الصادرة من بنك الكويت المركزي، يتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً، من بينهم 3 أعضاء مستقلين. وتوجد خمس لجان منبثقة عن مجلس الإدارة.

ويهدف مجلس الإدارة إلى تحقيق تطلعات البنك مع مراعاة مصالح المساهمين دائماً. ويوافق مجلس الإدارة على الاستراتيجية العامة للبنك ويشرف على تنفيذها وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات. كما يقوم بمراجعة إطار حوكمة الشركات بالبنك على أساس منتظم للتأكد من ملاءمته في ضوء التغييرات في استراتيجية عمل البنك ونطاق أنشطته والمتطلبات الرقابية. ويتحمل مجلس الإدارة بالإضافة إلى الإدارة العليا مسؤولية تحديد نزعة البنك على المخاطر، مع الأخذ بالاعتبار تعرض البنك للمخاطر والأهداف طويلة الأجل.

ويتم تقديم الدورات التدريبية المناسبة بصفة مستمرة لأعضاء مجلس الإدارة لمواجهة التحديات التي قد يتعرض لها البنك، كما يتلقى أعضاء مجلس الإدارة إرشادات شاملة من أمين سر المجلس حول إطار الحوكمة للبنك وما يتصل به من سياسات. وخلال العام، أكمل مجلس الإدارة البرنامج التعريفي الداخلي وشارك أعضاء المجلس في عدة مؤتمرات وندوات حول العمل المصرفي والنشاط المالي.

تقييم الأداء:

يتم تقييم أداء مجلس الإدارة كل عام. ويتم تقييم الأداء وفقاً لأعلى المعايير المهنية، ويغطي هذا التقييم مجموعة واسعة من الموضوعات ويتضمن تقييماً لأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، ومهاراتهم وخبراتهم على مستوى المجلس وخطة الإحلال الوظيفي ووضع استراتيجية البنك وشكل ومضمون معلومات الإدارة المقدمة إلى المجلس. كما يتطرق التقييم إلى التدريب المطلوب. وخلال عام 2021، تلقى المجلس تطويراً مهنيّاً في عدة مجالات، أهمها حوكمة الشركات وعمليات الاحتيال، أحدث الاتجاهات في مجال المعلومات والأمن السيبراني والتحديات، ومكافحة غسل الأموال.

المسؤوليات الشاملة لمجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن نشاطات البنك بوجه عام، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك واستراتيجية المخاطر والحوكمة، والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها. كما يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.

وتتضمن المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة ما يلي:

- مراقبة أعمال البنك وسلامة وضعه المالي واستيفاء المتطلبات الرقابية والقانونية.
- وضع الأهداف الاستراتيجية للبنك والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية.
- الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- اعتماد إطار الرقابة الداخلية والتأكد من تنفيذه بشكل صحيح.
- التأكد من مراجعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتحقق من صحتها قبل أن يتم تنفيذها.
- التأكد من وجود سياسات وإجراءات مناسبة لدى البنك تغطي كافة مجالات النشاط في البنك.
- الإفصاح عن المعلومات الموثوقة للمساهمين بالسرعة المطلوبة فيما يتعلق بأداء البنك وتوقعاته.
- وضع معايير لتقييم الوظائف الإدارية العليا وتحديد أجورها وخطط الإحلال الخاصة بها.
- إجراء المراجعات الدورية لممارسات الحوكمة للتأكد من فاعليتها.

ويشارك أعضاء مجلس الإدارة في مجموعة من البرامج التدريبية المستمرة. وبالإضافة إلى البرنامج التعريفي الرسمي، يتلقى أعضاء المجلس أيضاً نشرات منتظمة لإبلاغهم أولاً بأول بتطورات المجال المصرفي المتعلقة بواجباتهم ومسؤولياتهم في المجلس.

ويؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً أساسياً في تنظيم عمل المجلس والحفاظ على الثقة المتبادلة بين أعضائه، حيث يقوم بما يلي:

- التأكد من اتخاذ قرارات المجلس على أساس سليم وبصورة مطلعة.
- الإشراف على تنفيذ سياسة وبرنامج الإبلاغ عن المخالفات في البنك.
- تأسيس علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية.
- التأكد من ارتفاع مستوى الحوكمة في البنك.
- إيجاد ثقافة أثناء اجتماعات المجلس تؤدي إلى تعزيز النقد البناء في حالة اختلاف وجهات النظر بين أعضاء المجلس والتشجيع على المناقشة والتصويت في تلك الحالات.

تنظيم أعمال مجلس الإدارة:

يقترح رئيس مجلس الإدارة - بالتشاور مع الإدارة التنفيذية - الموضوعات الأساسية الواجب إدراجها في جدول أعمال كل اجتماع يعقده مجلس الإدارة.

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتنظيم أعمال المجلس. وتقع على عاتق أمين سر المجلس مسؤولية توفير أجواء الثقة والارتياح لدى جميع أصحاب المصالح بما يفيد أن البنك يدار بروح الانفتاح. كما يتأكد من تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات والتفاصيل الكافية قبل اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عن المجلس، وذلك ليتسنى لهم اتخاذ القرارات المستنيرة فيما يتعلق بالمسائل التي تتم مناقشتها.

وتقوم أمانة سر مجلس الإدارة بحفظ سجل لحالات تعارض المصالح والأطراف ذات العلاقة، ويتم تحديث ذلك السجل سنوياً من قبل لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويجتمع مجلس الإدارة 6 مرات على الأقل سنوياً ومرة واحدة على الأقل كل ربع سنة. ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بتدوين مداورات المجلس وقراراته. وتحت إشراف رئيس مجلس الإدارة، يتولى أمين السر المسؤولية عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة والحضور:

خلال عام 2021، طرأت تعديلات على تشكيل مجلس الإدارة. ففي مارس 2021، تم انتخاب مجلس الإدارة للفترة المقبلة لمدة 3 سنوات بحيث تم انتخاب 9 أعضاء غير مستقلين و3 أعضاء مستقلين. وفي سبتمبر 2021، استقال أحد الأعضاء المستقلين (السيد/ مناف الهاجري) وبعد الموافقة على استقالته قام المجلس باستدعاء العضو الاحتياطي المستقل (السيد/ طلال ناصر علي الصايغ) وفقاً للمادة (192) من قانون الشركات رقم (1) لعام 2016 والمادة (34) من النظام الأساسي للبنك. وقد تمت إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة مرتين خلال عام 2021.

واجتمع مجلس الإدارة بصفة منتظمة وتلقى أعضاء المجلس المعلومات ما بين الاجتماعات بشأن نشاط البنك ولجان الإدارة بالبنك، وتم عقد 8 اجتماعات لمجلس الإدارة و44 اجتماعاً للجان المنبثقة عن المجلس خلال عام 2021 على النحو الآتي:

| عدد الاجتماعات في 2021 | اجتماعات مجلس الإدارة | لجنة التدقيق | لجنة المخاطر | لجنة الالتزام والحوكمة | لجنة الترشيحات والمكافآت | لجنة الائتمان والاستثمار |
|-----------------------------|-----------------------|--------------|--------------|------------------------|--------------------------|--------------------------|
| جاسم مصطفى بودي | 8 | * | * | 2 | * | 25 |
| علي مراد بهبهاني | 5 | * | * | * | 1 | * |
| بدر ناصر الخرايف | 7 | * | 5 | * | * | * |
| عدنان شهاب الدين | 8 | 7 | * | 2 | * | * |
| عمر حمد يوسف العيسى | 8 | * | * | * | 4 | 25 |
| فواز محمد العوضي | 7 | 2 | * | * | 3 | 16 |
| براك عبدالمحسن العصفور | 8 | * | 4 | * | * | * |
| عبدالله ساير بدر السايير | **7 | 5 | * | * | * | * |
| أحمد محمد البحر | 8 | * | 1 | * | 4 | * |
| عبدالرحمن الطويل | **7 | 3 | 2 | 1 | * | * |
| طلال علي ناصر الصايغ | ****3 | 3 | * | * | * | * |
| مناف عبدالعزيز الهاجري | ****4 | * | 2 | * | * | * |
| ساير بدر السايير | ***1 | * | * | * | * | * |
| علي إبراهيم عبد الله | ***1 | ***2 | * | 1 | * | * |
| عبد اللطيف عبدالعزيز الشارخ | ***1 | * | * | * | * | 7 |

* غير عضو في اللجنة

** التحق بالمجلس في مارس 2021

*** غادر المجلس في مارس 2021

**** التحق بالمجلس في مارس واستقال في سبتمبر 2021

***** التحق بالمجلس في سبتمبر 2021

يعتبر محضر كل اجتماع جزءاً من سجلات البنك.

جميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة قدمت تقاريرها ربع السنوية إلى المجلس بشأن نشاط كل منها.

مكافآت المجلس

أوصت لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مجلس الإدارة، مع مراعاة موافقة المساهمين في الاجتماع السنوي للجمعية العامة، أن يكون مبلغ المكافآت الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2021 هو **179.167 ألف د.ك.** (2020: 113.542 ألف د.ك.).

هيكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

تماشياً مع تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة من بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل خمس لجان للإشراف والرقابة على النشاط الكلي للبنك. وهي كما يلي:

مجلس الإدارة



اللجان المنبثقة عن المجلس

أنشأ مجلس الإدارة خمس لجان: لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الالتزام والحوكمة ولجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الائتمان والاستثمار ("اللجان"). ولكل لجنة لائحة داخلية مكتوبة. ويتوقع مجلس الإدارة إنجاز قدر كبير من عمله من خلال اللجان. ترفع كل لجنة تقاريرها بشكل منتظم إلى مجلس الإدارة مع تقديم موجز حول الإجراءات التي قامت بها كل لجنة وأية قضايا مهمة تنظر فيها. وفي حال حضور جميع أعضاء مجلس الإدارة فلن تكون مثل هذه التقارير مطلوبة حيث يتم النظر في مثل هذه الإجراءات أو القضايا. أما في حال غياب أحد الأعضاء عن اجتماعات اللجنة، فيتم إخطارهم بالإجراءات والقضايا التي تم النظر فيها حسب الاقتضاء. وتتألف كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، حيث يجب أن يستوفي كل عضو في اللجنة متطلبات العضوية المنصوص عليها في اللائحة الداخلية ذات الصلة باللجنة. ويجوز لعضو مجلس الإدارة المشاركة في أكثر من لجنة.

1- لجنة الالتزام والحوكمة

أ- مهام اللجنة

تشرف لجنة الالتزام والحوكمة على الهيكل العام للحوكمة في البنك، على أن تتأكد من الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة. وتعمل لجنة الالتزام والحوكمة على التأكد من حماية مصالح المودعين واستيفاء الالتزامات تجاه المساهمين، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى، وذلك بالإشراف على العمليات والإبلاغ عن أي تعارض في المصالح في تعاملات الأطراف ذات العلاقة.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ جاسم بودي، رئيس اللجنة
- الدكتور/ عدنان شهاب الدين، نائب رئيس اللجنة
- الدكتور/ عبد الرحمن الطويل، عضو اللجنة
- السيد/ ضاري البدر، أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

يجب أن تجتمع لجنة الالتزام والحوكمة مرتين على الأقل سنوياً. وتتألف من 3 أعضاء غير تنفيذيين (بما في ذلك عضو مستقل) يتم انتخابه من قبل مجلس الإدارة. ويكون مطلوباً حضور عضوين لعقد الاجتماع.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2021

- مراجعة وتقييم كفاية السياسات الخاصة بحوكمة الشركات في البنك وممارسات مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد دليل إجراءات شؤون مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد التقرير السنوي للحوكمة.
- مراجعة واعتماد بطاقة الأداء المتوازن 2021 لمدير عام - الشؤون المؤسسية، وتقييم أدائه السنوي لعام 2020.
- مراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة وتقارير تعارض المصالح.
- مراجعة أنشطة وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح لعام 2021 واعتماد خطة عملها لعام 2022.
- مراجعة عملية المراقبة والإبلاغ بموجب سياسة الإبلاغ عن الممارسات الخاطئة.

هـ - التغييرات خلال السنة

بعد إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في 27 مارس 2021 في أعقاب الانتخابات، تم تعيين السيد / جاسم بودي، رئيساً للجنة الالتزام والحوكمة والدكتور / عدنان شهاب الدين، نائباً لرئيس اللجنة، كما تم تعيين الدكتور / عبد الرحمن الطويل، (عضو مستقل) كعضو جديد في لجنة الالتزام والحوكمة.

2- لجنة التدقيق

أ- مهام اللجنة

تتولى لجنة التدقيق مهامها في إطار مبادئ وممارسات الحوكمة التي يضعها مجلس الإدارة. وتشجع اللجنة عملية مساءلة كبار المسؤولين، مع التأكد من عملهم بما يخدم مصالح البنك ومساهميه بهدف تعزيز القيمة للمساهمين، مع مراعاة مصالح أصحاب المصالح. وتتطوي مهمة لجنة التدقيق على مساعدة مجلس الإدارة في استيفاء مسؤولياته الإشرافية. وفي هذا الصدد، تم تفويض لجنة التدقيق بالقيام بعملية الإشراف وإبداء التأكيدات المعقولة حول إجراءات التقارير المالية، مع إبراز القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، ونزاهة ودقة الرقابة الداخلية في البنك ونظام إدارة المخاطر، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، ومدى فاعلية وتقييم الأداء، وإجراءات البنك المتعلقة بمراقبة مدى الالتزام بالقوانين واللوائح وميثاق السلوك، ووظيفة التدقيق الداخلي. وتقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء مدير عام التدقيق الداخلي ورئيس المدققين الداخليين، مع التوصية إلى مجلس الإدارة بترشيح وإنهاء تعيين ومكافأة المدققين الخارجيين. وحيث إن فاعليتها مرتبطة مباشرة بمدى فاعلية مجلس الإدارة، فإن لجنة التدقيق تعمل عن كثب مع الإدارة التنفيذية للحصول على أية معلومات مطلوبة لتعزيز أداء المجلس.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد / طلال الصايغ، رئيس اللجنة
- الدكتور / عدنان شهاب الدين، نائب رئيس اللجنة
- السيد / عبد الله السايير، عضو اللجنة
- السيد / ضاري البدر، أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة التدقيق مرة كل ثلاثة أشهر، أو حسب الحاجة، أو بناءً على طلب رئيس اللجنة أو عضويتها. ويترأس الجمعية أحد الأعضاء المستقلين - ويتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2021

- الإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي، بما في ذلك مراجعة الخطط والاستراتيجيات والإجراءات وأنشطة المتابعة، والهيكل التنظيمي، مع الميزانيات التشغيلية والميزانيات المخصصة للموظفين.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي الإستراتيجية لثلاث سنوات، مع مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة.
- الموافقة على خطة التدقيق الداخلي الثلاثية المحدث (2021-2023)، ومراجعة الملاحظات وخطط العمل والتوصيات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
- قامت اللجنة بعقد اجتماعات خاصة مع مدير عام - التدقيق الداخلي، والمدققين الخارجيين، ومسؤول الالتزام الرقابي والإفصاح في البنك دون حضور الإدارة التنفيذية، وذلك بناءً على المتطلبات الرقابية في هذا الشأن.
- مراجعة نطاق وأسلوب خطط التدقيق للمدققين الخارجيين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
- مراجعة والتوصية إلى مجلس الإدارة بالبيانات المالية السنوية وربيع السنوية.
- مراجعة الملاحظات وخطة العمل والتوصيات الواردة في تقرير الرقابة الداخلية الإلزامي المرسل إلى بنك الكويت المركزي.
- مراجعة ميثاق / اللوائح الداخلية المعدلة للجنة التدقيق وإحالتها إلى مجلس الإدارة للمصادقة عليها.

هـ - التغييرات خلال السنة

بعد إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في 27 مارس 2021 في أعقاب الانتخابات، تم تعيين الدكتور / عبد الرحمن الطويل رئيساً للجنة التدقيق والدكتور / عدنان شهاب الدين نائباً لرئيس اللجنة، والسيد / عبد الله السايير عضواً جديداً في لجنة التدقيق. وخلال شهر سبتمبر وبعد تعيين السيد / طلال الصايغ (عضو مستقل) ليحل محل السيد / مناف الهاجري في مجلس الإدارة، تم تعيين السيد / طلال الصايغ رئيساً للجنة التدقيق.

3- لجنة المخاطر

أ- مهام اللجنة

تتمحور المهام الأساسية للجنة المخاطر حول الإشراف على إدارة المخاطر في البنك، والتأكد من استقلالية وظيفية إدارة المخاطر وتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة للأمور المتعلقة بالمخاطر والتي تواجه البنك. وتقوم اللجنة بمراجعة الانكشافات الكبيرة على المخاطر، وتزويد مجلس الإدارة بأخر المستجدات بشأن استراتيجية البنك ونزعه للمخاطر في الوقت الحاضر وفي المستقبل، وتشرف على أداء الإدارة التنفيذية للاستراتيجية. وتقوم اللجنة بتقييم الانكشاف على المخاطر وحدود التركيز والتحمل، ولها صلاحية الموافقة على الحدود الكلية وحدود المعاملات والتداول للمخاطر غير الاعتيادية أو الجديدة. كذلك، تقوم اللجنة بصفة ربع سنوية بمراجعة مخاطر الائتمان المصنفة في المرتبة 6 أو أسوأ والانكشافات التي تشكل أكثر من 10% من رأس مال البنك. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمراجعة الأوضاع المحددة للمعاملات أو الانكشاف على المخاطر أو تحليل أثر أي من المخاطر المحتملة أو التغييرات في البيئة الخارجية والتي تعتبرها ذات أهمية لإدارة المخاطر التي تواجه البنك، وإصدار التعليمات بالإجراءات الواجب اتخاذها لتخفيف وإدارة المخاطر للتأكد من التوافق مع نزعة البنك للمخاطر. وتقوم اللجنة على أساس مستمر بمراجعة الأنشطة والفعاليات الهامة لأمن المعلومات والأمن السيبراني وتزويد مجلس الإدارة برؤية واضحة عن الوضع الحالي لمبادرات وأنشطة البرنامج الأمني.

ب- تشكيل اللجنة

- الدكتور / عبد الرحمن الطويل، رئيس اللجنة
- السيد / بدر الخرافي، نائب رئيس اللجنة
- السيد / براك العصفور، عضو اللجنة
- السيد / ضاري البدر، أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة المخاطر أربع مرات على الأقل خلال السنة. يترأس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين - ويتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2021

- مراجعة تقارير إدارة المخاطر ومصنوفات قياس المخاطر وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير ربع السنوية.
- مراجعة والتوصية بسياسات إدارة المخاطر وأمن المعلومات والأمن السيبراني واللائحة الداخلية للجنة المخاطر، لاعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة والتوصية بالموافقة على التعديلات على نزعة البنك للمخاطر للموافقة والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة إستراتيجية وأهداف الأمن السيبراني وأمن المعلومات للموافقة والمصادقة عليهم من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد إستراتيجية إدارة المخاطر التشغيلية المطورة.
- مراجعة واعتماد مؤشرات المخاطر الجديدة لمراقبة مخاطر الالتزام ومكافحة غسل الأموال والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني.
- مراجعة ملخص جميع الموافقات الائتمانية الصادرة من قبل اللجنة التنفيذية للائتمان.
- التأكد من توافر الدعم التنظيمي والتوجيهات لتحقيق الالتزام التام بالإطار السيبراني لبنك الكويت المركزي، بما في ذلك إرسال التدقيق الخارجي المستقل إلى البنك المركزي دون وجود أي ثغرات فيه.
- عقد اجتماعات مع رئيس مدراء المخاطر دون حضور الإدارة التنفيذية للبنك.
- المراجعة الدورية للوضع وتقديم الإرشادات حول المشروعات الهامة، بما في ذلك المتعلقة بتعزيز أمن المعلومات في البنك.
- الحصول على التدريبات المتعمقة حول المناهج والقوانين الخاصة باختبارات الضغط الخاصة بالبنك.

هـ- التغييرات خلال السنة

بعد إعادة تشكيل اللجان المنتهية عن مجلس الإدارة في 27 مارس 2021 في أعقاب الانتخابات، تم تعيين السيد/ مناف الهاجري رئيساً للجنة المخاطر والسيد/ بدر الخراي نائباً لرئيس اللجنة، والسيد/ براك العصفور عضواً جديداً في لجنة المخاطر. وخلال شهر سبتمبر وبعد استقالة السيد/ مناف الهاجري (عضو مستقل ورئيس لجنة المخاطر) في 8 سبتمبر 2021 تم تعيين الدكتور/ عبدالرحمن الطويل (عضو مستقل) رئيساً للجنة المخاطر.

4- لجنة الترشيحات والمكافآت

أ- مهام اللجنة

تعمل لجنة الترشيحات والمكافآت على التأكد من أن جميع مكونات منح المكافآت المالية تطابق إطار تعزيز فاعلية إدارة المخاطر في البنك. وترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة حول ترشيح أعضاء المجلس، وتقوم بمراجعة مهاراتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً لسياسات البنك ومعايير المعتمدة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي. وتقوم اللجنة بإجراء المراجعة السنوية لهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات حول التعديلات التي يمكن إجراؤها بما يعود بالمصلحة على البنك.

كما تتأكد اللجنة من إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة بصفة مستمرة بآخر مستجدات العمل المصرفي والتحقق من سلامة المبادئ والممارسات التي يتم منح المكافآت بناءً عليها.

وتقوم اللجنة، بالاشتراك مع لجنة المخاطر، بمراجعة أجور ومزايا أعضاء الإدارة التنفيذية (بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي)، بما في ذلك المبادئ والمعايير المستخدمة لتقييم أدائهم السنوي. ويشمل ذلك أيضاً تقييم صلاحية أعضاء مجلس الإدارة وسمايتهم القيادية. وفي ظل ممارستها لهذه المهمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بصفة سنوية بإعداد سياسة درجات المكافآت ومراجعتها وتقديمها إلى مجلس الإدارة.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ أحمد البحر، رئيس اللجنة
- السيد/ عمر العيسى، نائب رئيس اللجنة
- الدكتور/ فواز العوضي، عضو اللجنة
- السيد/ ضاري البدر، أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت مرتين سنوياً على الأقل. ويترأس اللجنة أحد الأعضاء المستقلين - ويتم اختياره من قبل مجلس الإدارة. ويتحقق النصاب لعقد الاجتماع بحضور عضوين.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2021

- مراقبة خطة التكويت في البنك بما يتماشى مع متطلبات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة خطة الإحلال القيادية عن كتب تماشياً مع توصيات بنك الكويت المركزي ورفعها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب حيالها.
- قيادة عملية إعادة هيكلة البنك ومراجعة عملية الوصول إلى المستوى الأمثل.
- التوصية والموافقة على سداد الأجر للإدارة التنفيذية ورفع التوصيات في هذا الصدد إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب حيالها.
- تقييم تقارير دراسة اتجاهات السوق ونتائج دراسة الأجر.
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار فيما يتعلق بزيادات الرواتب وسداد المنح.
- تقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت.
- استكمال تدقيق الأطراف الأخرى على أجر الإدارة التنفيذية.
- اعتماد وتنفيذ خطة تقييم فاعلية مجلس الإدارة.

هـ- التغييرات خلال السنة

بعد إعادة تشكيل اللجان المنتهية عن مجلس الإدارة في 27 مارس 2021 في أعقاب الانتخابات، تم تعيين السيد/ أحمد البحر رئيساً للجنة الترشيحات والمكافآت والسيد/ عمر العيسى نائباً لرئيس اللجنة والدكتور/ فواز العوضي عضواً جديداً في لجنة الترشيحات والمكافآت.

5- لجنة الائتمان والاستثمار

أ- مهام اللجنة

تتألف لجنة الائتمان والاستثمار من 3 أعضاء من مجلس الإدارة ويترأسها رئيس مجلس الإدارة. ومن أهداف ونطاق أنشطة هذه اللجنة التي تم تشكيلها في مارس 2018 مراجعة واعتماد أو رفض أو تعديل أو الموافقة المشروطة على مقترحات الائتمان التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان، بما يصل إلى حدود الإقراض القانونية في البنك، باستثناء التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس إدارة البنك بناءً على المبادئ الإرشادية الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما تم منح اللجنة صلاحيات بالموافقة على جميع الاستثمارات أو عمليات التخارج من الاستثمارات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجان ذات المستويات الأدنى، والخصومات على عمليات التسوية والشطب، والخصومات التي تتجاوز الصلاحيات الممنوحة للجنة التنفيذية للائتمان. كذلك للجنة الائتمان والاستثمار صلاحية منح التفويض الائتماني للجنة التنفيذية للائتمان.

ب- تشكيل اللجنة

- السيد/ جاسم بودي، رئيس اللجنة
- السيد/ عمر العيسى، نائب رئيس اللجنة
- الدكتور/ فواز العوضي، عضو اللجنة
- السيد/ ضاري البدر، أمين سر اللجنة

ج- اجتماعات اللجنة

تجتمع اللجنة عادة مرة كل أسبوعين، إذا لزم الأمر. ولانعقاد الاجتماع يتطلب الأمر حضور عضوين لهما حق التصويت على الأقل، ويجب أن يكون بين العضوين اللذين لهما حق التصويت الرئيس أو نائب رئيس لجنة الائتمان والاستثمار.

د- الإنجازات الرئيسية خلال عام 2021

- أدى تشكيل لجنة على مستوى مجلس الإدارة للموافقة على مقترحات الائتمان والاستثمار إلى تعزيز الحوكمة وفقاً لتعليمات وتوجيهات بنك الكويت المركزي، وزيادة كفاءة وشفافية عمليات الموافقة الائتمانية.
- الموافقة على مقترحات الائتمان الكبيرة التي تشكل الجزء الأكبر من محفظة البنك الائتمانية، بما في ذلك حدود البنك وحدود الدولة.
- الموافقة على تسوية أو استرداد العديد من المديونيات الكبيرة.
- الموافقة على برنامج القروض لإنقاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدقيق العمليات بما يتماشى مع إرشادات بنك الكويت المركزي.
- الموافقة على حدود الخزينة وفقاً للنزعة للمخاطر في البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتعديلات التي أجريت على نسب السيولة بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي.
- مراجعة محفظة الاستثمار في البنك بناءً على إرشادات بنك الكويت المركزي وسياسة الاستثمار المعمول بها في بنك الخليج.
- اعتماد التعديلات على اللائحة الداخلية للجنة التنفيذية للائتمان في أعقاب التغيير في تفويض الصلاحيات.

هـ- التغييرات خلال العام

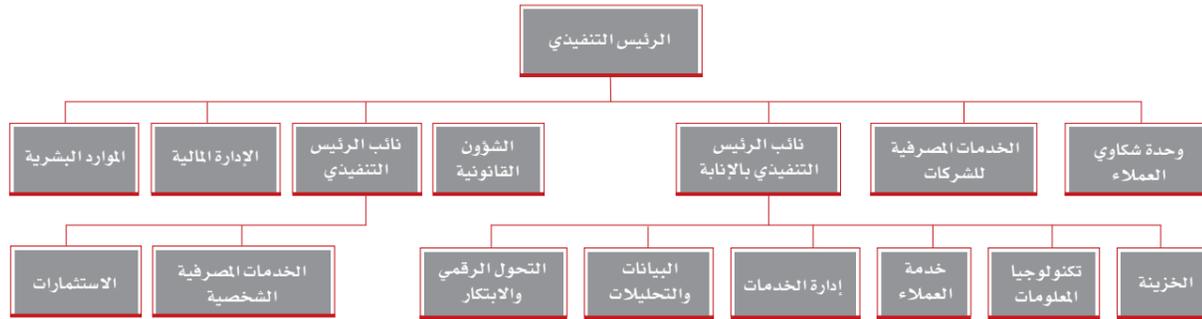
بعد إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في 27 مارس 2021 في أعقاب الانتخابات، تم تعيين السيد/ جاسم بودي رئيساً للجنة الائتمان والاستثمار والسيد/ عمر العيسى نائباً لرئيس اللجنة والدكتور/ فواز العوضي عضواً جديداً في لجنة الائتمان والاستثمار.

الهيكل التنفيذي للحوكمة:

ينعكس نموذج العمل التنفيذي للحوكمة في عدد من اللجان العاملة على المستوى التنفيذي للبنك، ويشمل ذلك عدة لجان ائتمانية، ولجاناً لإدارة المخاطر وعدة أنواع أخرى من اللجان كما هو مبين في الشكل التالي:

| لجان الائتمانية | لجان الإدارة |
|------------------------------------|---|
| ▶ اللجنة التنفيذية للائتمان | ▶ اللجنة التنفيذية للمخاطر |
| ▶ لجنة الإدارة للائتمان | ▶ لجنة الأصول والخصوم |
| ▶ لجنة الائتمان لمعالجة المديونيات | ▶ لجنة مكافحة عمليات الاحتيال |
| ▶ لجنة التصنيف والمخصصات | ▶ لجنة حوكمة الرقابة الداخلية |
| ▶ لجنة الائتمان الشخصي | ▶ لجنة إدارة مخاطر التكنولوجيا وأمن المعلومات (اللجنة الفرعية للجنة حوكمة الرقابة الداخلية) |
| ▶ لجنة الائتمان لإدارة الثروات | ▶ اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات |
| | ▶ لجنة السياسات والإجراءات |
| | ▶ لجنة حوكمة إدارة الثروات |
| | ▶ اللجنة التنفيذية للمنتجات |
| | ▶ لجنة المناقصات |
| | ▶ لجنة حوكمة المشروعات |
| | ▶ لجنة مراجعة تقارير المعاملات المشبوهة |

الهيكل التنظيمي لإدارة التنفيذ



خطة الإحلال الوظيفي

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة عملية تخطيط الإحلال الوظيفي للإدارة العليا، وذلك للتأكد من مبدأ الشفافية والتزاماً باستراتيجية البنك.

وتتم مراجعة خطة الإحلال الوظيفي ويتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تحديد المهام الأساسية في أنحاء البنك، والتي تظل شاغرة؛ وذلك بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر قد يتعرض لها البنك في هذا الصدد. وتحدد خطة الإحلال الوظيفي شخصاً واحداً على الأقل ليخلف كل شاغل للوظائف الرئيسية.

سياسة المكافآت

يتم تصميم مكافآت القيادات التنفيذية في البنك بهدف استقطاب وتحفيز والاحتفاظ بالمواهب القيادية المسؤولة عن النمو الاستراتيجي للبنك والتأكد من استدامة تحقيق القيمة للمساهمين. والمقصود بالمكافآت المنوطة للقيادات التنفيذية هو أن تركز على فلسفة "التميز" لتأسيس ثقافة "استحقاق"، وتحقيق التوازن القوي بين أداء النشاط وأجور القيادات التنفيذية، بالإضافة إلى الالتزام بالمبادئ الإرشادية لكل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

وتشكل تلك المكافآت الثابتة والمتغيرة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الشامل للمكافآت في البنك، والذي يتحقق فيه ما يلي:

- التكامل بشكل تام مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وتدعيم قيمه الأساسية.
- إتاحة عملية استقطاب الموظفين في المستقبل ممن يستوفون المعايير المطلوبة، والاحتفاظ بالمواهب الأساسية والإعداد الداخلي والتميز بناءً على الأداء.
- العدالة والإنصاف - حيث تتيح التأكد من وجود مزيج المكافآت الثابتة والمتغيرة على مختلف المستويات الإدارية. وبصفة عامة، يمنح البنك أجوراً مختلفة بناءً على أسلوب "التعرض للمخاطر" للإدارة التنفيذية، بحيث يتم وضع حوافز كافية لتشجيع الأداء المتميز بصرف النظر عن أن محفظة الحوافز المتغيرة تشجع على تقوية قاعدة رأس المال للبنك، بل تمنع أية مخاطر إضافية.

وترتكز سياسة منح المكافآت على التأكد من وضوح الإفصاح عن عمليات سداد الأجور، وشمول الإفصاح وإجراءاته بالسرعة المطلوبة لتسهيل المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصالح والسماح لهم بتقييم الأداء مقابل أهداف واضحة، وتحقيق استراتيجية البنك وتقليل تعرضه للمخاطر.

هيكل الرواتب

يسعى البنك إلى تعيين أفضل الكوادر والاحتفاظ بهم، ويقوم ذلك على التنافس على المستوى الخارجي والعدالة على المستوى الداخلي. وتطبق سياسة منح المكافآت لدى البنك بصورة متسقة على مستوى جميع الدرجات الوظيفية. وقد تم تصميم هيكل الرواتب المطبق بالبنك لضمان المساواة في الرواتب على المستويين الداخلي والخارجي مع توفر المرونة لتحقيق درجات مختلفة من الأداء الفردي ومستويات المسؤولية.

مكافآت الأداء المتميز السنوية

يقوم البنك بمراجعة أداء جميع الموظفين على أساس سنوي مع إمكانية منح الموظفين الزيادة للأداء المستحق بموافقة الإدارة ويسري ذلك اعتباراً من الأول من يناير من كل سنة ميلادية.

التقييم باستخدام نظام "Korn Ferry - Hay Group"

يستخدم البنك نظام "Korn Ferry Hay Group" للتقييم، وهو نظام يساعد في تحديد القيمة للوظائف في البنك، وذلك للتأكد من منح المكافآت للمستحقين في مختلف الوظائف بصورة عادلة وبإنصاف، وبناءً على منهجية هيكلية لتقييم تلك الوظائف.

الزيادة للترقية

يقوم البنك بترقية الموظفين ممن يتسمون بالتميز والخبرة في الأداء في حالة توفر الوظيفة المناسبة واستيفاء الموظف الشروط الموضوعية. يحصل الموظف على الترقية إلى درجة وظيفية جديدة بما يترتب عليه زيادة في الراتب الأساسي وتغير في البدلات والمزايا الخاصة بالوظيفة الجديدة.

وتماشياً مع سياسة منح المكافآت تماماً مع المتطلبات الرقابية، بما في ذلك تطبيق تعليمات "الرجوع عن الإجراء" بما يسمح للبنك بالامتناع عن دفع جزء من المكافأة المؤجلة لكبار المسؤولين التنفيذيين بسبب عدم الوفاء ببعض شروط الأداء بما في ذلك إساءة التصرف والإهمال والخطأ وتجاوز حدود الموافقة الائتمانية و/أو حدود المخاطر وأي ممارسات أعمال أخرى مشكوك فيها.

مزايا الموظفين

يقدم البنك مجموعة من المزايا الوظيفية. حيث يتأهل الموظف للحصول على مزايا معينة وفقاً لمعايير التأهل وشروط الوظيفة. ويتضمن ذلك منتجات/خدمات بنك الخليج بشروط تفضيلية والمزايا غير المصرفية بما يتفق مع احتياجات العمل وممارسات السوق.

وفيما يلي إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء الإدارة العليا، والموظفين في مواجهة المخاطر الجوهرية وموظفي إدارة المخاطر والمالية والرقابة عن عام 2021/2020:

| إجمالي قيمة المكافآت في السنة المالية الحالية | 2021 (ألف دينار كويتي) | | 2020 (ألف دينار كويتي) | |
|---|---------------------------|-----------|---------------------------|-----------|
| | مؤجلة | غير مقيدة | مؤجلة | غير مقيدة |
| مكافآت ثابتة | | | | |
| على أساس نقدي | 3,390 | - | 3,373 | - |
| أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم | - | - | - | - |
| أخرى | - | - | - | - |
| مكافآت متنوعة | | | | |
| على أساس نقدي | 1,122 | - | - | - |
| أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم | - | - | - | 137 |
| أخرى | 1,185 | - | 763 | - |

| فئات الموظفين | 2021 (ألف دينار كويتي) | | 2020 (ألف دينار كويتي) | |
|-------------------------------------|---------------------------|----------------------------|---------------------------|----------------------------|
| | عدد الموظفين في الفئة | إجمالي المكافآت المدفوعة** | عدد الموظفين في الفئة | إجمالي المكافآت المدفوعة** |
| الإدارة العليا* | 17 | 3,967 | 16 | 3,344 |
| الموظفون في مواجهة المخاطر الجوهرية | 6 | 601 | 5 | 271 |
| الموظفون في المالية والرقابة | 9 | 1,129 | 9 | 658 |

* تم الإفصاح عن مكافأة موظفي الإدارة العليا ضمن الإفصاح 23 حول البيانات المالية.

** يتضمن المبالغ النقدية الفعلية المدفوعة زائداً المكافآت المتغيرة المقدرة.

يمثل جميع الموظفين ضمن كل فئة من الفئات المشار إليها أعلاه جزءاً من فريق إدارة البنك. ويضم فريق إدارة البنك جميع الموظفين المسؤولين عن اتخاذ القرارات الرئيسية ومساعدتهم.

ويضم فريق موظفي الإدارة التنفيذية الرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي بالإدارة، ورئيس المدراء الماليين، ورئيس مدراء المخاطر وغيرهم من رؤساء وحدات العمل الأخرى. أما الموظفون في مواجهة المخاطر الجوهرية فهم أولئك المسؤولون التنفيذيون الذين يكونون للأنشطة التي يتولونها تأثير جوهري على أوضاع المخاطر في البنك.

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لخمسة من كبار المسؤولين التنفيذيين **1,961,000 دينار كويتي** (2020: 1,485,000 دينار كويتي).

بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة إلى الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي بالإدارة ورئيس المدراء الماليين ورئيس مدراء المخاطر ورئيس المدققين الداخليين **1,606,000 دينار كويتي** (2020: 1,135,000 دينار كويتي).

وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح

نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام، تقوم الوحدة بمراقبة عملية الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات التي يصدرها كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى الالتزام بالقرارات والتوجيهات التي يصدرها مجلس الإدارة. وتقوم الوحدة بإبلاغ مجلس الإدارة أولاً بأول بمدى مطابقتها لقراراته لتعليمات الجهات الرقابية، وإطلاعهم بشكل دائم على آخر التطورات والمتطلبات والتشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك.

كما تقوم الوحدة بتعزيز التزام البنك في جميع الأوقات بالمتطلبات التنظيمية والقانونية أو الرقابية والمتعلقة بالإفصاح والشفافية، مع التأكد من تزويد جميع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح - بالدقة والسرعة المطلوبتين - بجميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالبنك، بما في ذلك مركزه المالي وأدائه ونتائج أعماله وأية تغييرات في هيكل ملكيته أو إدارته، فضلاً عن أية مسائل أخرى مطلوبة بموجب الأسس والقواعد والتعليمات الصادرة في هذا الشأن، وأهمها التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بشأن الحوكمة فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى القرار رقم 72 لسنة 2015 واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن تأسيس هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتعديلاته. ويعمل البنك على التأكد من تطبيق ممارسات الإفصاح بصفة مستمرة وأن جميع أفراد مجتمع الأعمال، بمن فيهم المستثمرون الأفراد، لديهم إمكانية الوصول بشكل فوري إلى المعلومات المفصّل عنها.

وعليه، فقد تبنى البنك سياسة الإفصاح والشفافية التي تتضمن تفاصيل عن متطلباته المتعلقة بالإفصاح ومسؤولياته العامة في هذا الصدد.

معلومات الأشخاص المطلعين

وفقاً للتعليمات الصادرة من السلطات الرقابية، قام بنك الخليج باستحداث سياسات وإجراءات واضحة معتمدة من قبل مجلس الإدارة لتحكم عملية تناول معلومات الأشخاص المطلعين وإبعاد الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن استغلال تلك المعلومات لمنفعتهم الشخصية. وقد تم تعميم تلك الإجراءات على جميع الموظفين المعنيين، وتم الحصول على إقرارات من الأشخاص المطلعين داخل بنك الخليج يقرون فيها بأنهم على دراية بالتداعيات القانونية والجزاءات التي تتجم عن إساءة استخدام معلومات الأشخاص المطلعين.

ميثاق السلوك الأخلاقي

يُعتبر ميثاق السلوك الأخلاقي واحداً من أهم مكونات إطار الحوكمة ويتم تعزيزه من خلال ميثاق السلوك، الذي يتبعه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في التعاملات اليومية مع الموظفين والعملاء وجميع أصحاب المصالح المرتبطين بالبنك.

غسل الأموال

يعتبر غسل الأموال من العمليات التي يتم فيها استخدام البنوك كأدوات لإخفاء عوائد الأنشطة الإجرامية. وتعتبر مثل هذه الأنشطة غير قانونية وتهدد نزاهة البنك وتضر بسمعته وتثبط عزيمة العملاء الصادقين وتعرض البنك لعقوبات صارمة.

ويدعم بنك الخليج بشكل كبير الحملة الدولية (القانونية والتشغيلية) ضد هذه الجرائم الشنيعة ويلتزم بمساعدة السلطات لمنع مثل هذه الأنشطة.

تمويل الإرهاب

تمويل الإرهاب هو أي عمل يقوم به أي شخص من خلال توفير الأموال أو جمعها بقصد استخدامها لارتكاب أو دعم ارتكاب عمل إرهابي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو بشكل طوعي مع العلم أن هذه الأموال أو جزء منها سيتم استخدامها بمثل هذه الأعمال أو لدعم شخص إرهابي أو منظمة إرهابية.

تشكل أي من الأعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة جريمة تمويل الإرهاب، حتى لو لم يتم ارتكاب العمل الإرهابي أو استخدام الأموال بشكل فعلي، بغض النظر عن البلد أو المنطقة التي يقع أو سيقع فيها العمل الإرهابي.

ويدعم بنك الخليج بشدة الاتفاقية الدولية، وكذلك القوانين الكويتية المعمول بها وتعليمات البنك المركزي، وسيعامل أي نشاط يندرج تحت التعريف أعلاه من قبل الموظف أو العميل على أنه جريمة خطيرة، مع اتخاذ الإجراء الذي يراه مناسباً.

تعارض المصالح

يسعى بنك الخليج إلى التأكد من عدم تأثير أي تعارض في المصالح على عملائه أو على مصالح البنك أو المساهمين أو أصحاب المصالح الآخرين من خلال تحديد أي حالات تعارض في المصالح ومنع حصولها ومعالجتها.

ويتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تمارس أعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال وتتجنب حالات التعارض في المصالح. كما يعتمد المجلس ضوابط تساعد - في إدارة نقل المعلومات داخل الإدارات المختلفة لمنع استخدامها لتحقيق مكاسب شخصية. ولتحقيق ذلك، يتبنى بنك الخليج سياسة تعارض المصالح للتأكد من إتمام جميع المعاملات بالشفافية والموضوعية المطلوبة.

السرية

بناءً على الأسس والقواعد الصادرة من بنك الكويت المركزي وغيره من الجهات الرقابية، يلتزم كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بالحفاظ على أمن وسرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بعملاء البنوك الأخرى وغيرهم من أصحاب المصالح.

ويطبق بنك الخليج الضوابط المطلوبة لضمان سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، وتبعاً لالتزام البنك تجاه المساهمين وغيرهم من الأطراف، وعملاً بأعلى مستويات الأخلاقيات ومتطلبات النزاهة في الأعمال، قام البنك بإعداد - سياسة الإبلاغ عن المخالفات - من خلال قناة إبلاغ مباشرة مع رئيس مجلس الإدارة. وتهدف السياسة إلى الكشف عن أية ممارسات تخرج عن نطاق القانون واللوائح والسلوك المهني السليم، بحيث تتم معالجتها بالسرعة المطلوبة.

تقع على عاتق الموظفين مسؤولية التحدث والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة والمضلة الفعلية أو المحتملة مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة، إما عبر البريد الإلكتروني أو الإنترنت أو عن طريق الرسائل.

ويتعين على الموظفين الإبلاغ عن أي حوادث مشبوهة أو مفترضة لسوء سلوك جسيم أو سلوك ينتهك قواعد السلوك والأخلاقيات الخاصة بالبنك أو سياساته أو إجراءاته أو أي إجراء يتخذه أي موظف أو أي طرف ثالث يشكل خطراً أو قد يضر بمصالح البنك أو سمعته. وسيحظى أولئك الذين يبلغون عن أنشطة غير قانونية أو مشبوهة بالحماية التامة، وستبقى هوياتهم مجهولة. ولذلك بإمكانهم التعبير عن مخاوفهم بسرية تامة، ولن يتم الكشف عن أسمائهم دون إذن صريح منهم.

وحدة شؤون مجلس الإدارة

تتولى وحدة شؤون مجلس الإدارة الإشراف والتعامل مع كافة المسائل المتعلقة بمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. وتتولى الوحدة المسؤولية عن إعداد جداول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والجمعية العامة السنوية للمساهمين ووضع وتدوين محاضر تلك الاجتماعات. كما تتولى التعامل مع المسائل المتعلقة بلوائح وتعليمات الحوكمة التي يصدرها بنك الكويت المركزي.

وتتولى الوحدة مهام الاتصال والتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المسائل المتعلقة بتطبيق السياسات والقرارات المعتمدة من مجلس الإدارة.

كما تقوم وحدة شؤون مجلس الإدارة بالتنسيق مع وحدة الالتزام الرقابي والإفصاح للتأكد من الالتزام بالتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت ووزارة التجارة والصناعة.

وحدة علاقات المستثمرين

تختص وحدة علاقات المستثمرين بخدمة مساهمي بنك الخليج ووكالات التصنيف الائتماني والمحللين والمستثمرين على الصعيد المحلي والدولي، وتشكل النقطة المحورية الأساسية لوسائل الاتصال. كما تتحمل مسؤولية الإدارة الاستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال التواصل الفعال والشفاف بين بنك الخليج والمجتمع المالي والجهات الأخرى المستهدفة.

ويساهم التزام فريق علاقات المستثمرين والجهود التي يبذلها بشكل كبير في تحقيق التقييم العادل والتصنيفات الائتمانية القوية لأوراق بنك الخليج المالية.

يحرص بنك الخليج على التواصل باستمرار مع أصحاب المصالح من خلال اللقاءات الخاصة بالنتائج المالية ربع السنوية وحضور مؤتمرات المستثمرين وعقد اجتماعات فردية مع المستثمرين الحاليين والمحتملين بالإضافة إلى إدارة إجراءات التصنيف الائتماني للبنك وإعداد التقارير السنوية.

وحدة شكاوى العملاء

يحرص البنك على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يرفعها العملاء (الأفراد). وتحقيقاً لهذا الهدف، قام بنك الخليج في عام 2011 بإنشاء وحدة مستقلة متخصصة في تناول شكاوى العملاء، بتبعية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي. ولهذه الوحدة سياساتها وإجراءاتها الخاصة، بالإضافة إلى الآليات المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء وفقاً للتعليمات ذات العلاقة الصادرة من بنك الكويت المركزي. كما أن الوحدة مسؤولة عن الإشراف على تطبيق دليل حماية العملاء، الذي يضمن حسن الأداء والشفافية في الخدمات المصرفية المقدمة من بنك الخليج إلى العملاء.

وقد أدى الإشراف على عملية تطبيق دليل حماية العملاء بدقة، بالإضافة إلى نشاط هذه الوحدة إلى نجاح البنك في حماية وتعزيز رضا العملاء وثقتهم وولائهم.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

إن بعض الأطراف ذات العلاقة (كبار المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي بنك الخليج، عائلاتهم وشركاتهم التي يكون لهم فيها الملكية الرئيسية) هم من عملاء البنك وجزء من أعماله الاعتيادية.

ويطبق البنك إجراءات صارمة لتحديد ومراقبة والإبلاغ عن انكشافاته على الأطراف ذات العلاقة. ويتم إجراء المعاملات مع هذه الأطراف بنفس الطريقة وإلى حد كبير بنفس الشروط التي تحكم المعاملات المماثلة مع الأطراف غير ذات العلاقة.

وتتوفر تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون فيها لأي عضو مجلس إدارة و/أو أطراف ذات علاقة تعارض فعلي أو محتمل للمصالح، ويتم رفعها إلى مجلس الإدارة لمراجعته وموافقته. وحيثما كانت لأي عضو مجلس إدارة أية مصلحة، لا يجوز لذلك العضو أن يشارك في أية مناقشات أو أي تصويت على تلك الأمور. وتتطوي سياسة البنك، بأقصى قدر ممكن، على المشاركة في المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فقط بالشروط ووفقاً للقوانين والتعليمات ذات الصلة.

وقد وردت تفاصيل تلك المعاملات في الإيضاح رقم 23 حول البيانات المالية.

كبار المساهمين

بنك الخليج مدرج في بورصة الكويت، ضمن السوق الرئيسي. يرجى الرجوع إلى صفحة بنك الخليج على الموقع الرسمي لبورصة الكويت على (www.boursakuwait.com.kw) للاطلاع على قائمة المساهمين الرئيسيين الذين يملكون أو لديهم حصة مسيطرة تعادل 5% أو أكثر من رأس مال البنك.

كفاية نظم الرقابة الداخلية

يقر مجلس الإدارة ويشهد، بالإضافة إلى قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في يونيو 2012، بأنه قد قام بمراجعة نظم الرقابة الداخلية المعتمدة ويؤكد على كفايتها وفعاليتها.

وتشكل الضوابط الداخلية جزءاً لا يتجزأ من وجود البنك وممارسته لنشاطه. ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن الحفاظ على ضوابط داخلية سليمة والإشراف العام على الإدارة التنفيذية في هذا الصدد. وتتولى الإدارة التنفيذية المسؤولية عن وضع والاحتفاظ بنظم الرقابة الداخلية. كما تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤولة عن التحسين المستمر للضوابط الداخلية، وذلك من خلال عمليات التقييم المتواصلة الرامية إلى استيفاء الاحتياجات والأنشطة الطارئة للبنك، والتأكد من التزامه باللوائح والسياسات المطبقة.

وفيما يلي العناصر الرئيسية التي تضمن كفاية نظم الرقابة الداخلية في البنك:

- وجود السياسات الملائمة المعتمدة من مجلس الإدارة والإجراءات المعتمدة من الإدارة التنفيذية، والتي تخضع لعمليات المراجعة والتحديث الدورية للتحقق من قابليتها للتطبيق وكفايتها.
- وجود عدة لجان على مستوى مجلس الإدارة وعلى مستوى الإدارة والتي تتولى الإشراف على كافة المجالات الهامة للنشاط.
- وجود وظائف خاصة بالرقابة مثل الالتزام الرقابي وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي، ووجود العمليات والإجراءات المتوافقة مع مبدأ "خطوط الدفاع الثلاثية" لضمان تحديد نقاط الضعف وإبلاغ كل من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بها.
- وجود عملية مراجعة مستقلة من قبل مجموعة التدقيق الداخلي، والتي تعمل على تقييم عمليات البنك وإجراءاته ونظمه بناءً التزاماته، بما في ذلك التأكيد المستقل والتقييم لدى ملاءمة تصميم وتشغيل الحوكمة وتقييم مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمراقبة وإدارة وتخفيف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك، وما يرتبط بذلك من عمليات، وذلك بناءً على خطة التدقيق السنوية المعتمدة. ويركز التدقيق الداخلي على المجالات التي تشوبها المخاطر الكبيرة، مع التحقق والتقييم لدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية، والإبلاغ عن الملاحظات الهامة والثغرات في الرقابة، مع إجراءات الإدارة المتفق عليها، إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- وجود مراجعات رقابة مستقلة على سجلات وبيانات المحاسبة المالية من قبل المدققين الخارجيين بناءً على متطلبات القوانين واللوائح الرقابية المحلية، وتقديم تقارير التدقيق في شكل كتب إدارة إلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.
- وجود عملية مراجعة شاملة ومستقلة للرقابة الداخلية، يتم إجراؤها سنوياً من خلال مكتب تدقيق عالمي (بخلاف المدقق الخارجي)، وذلك بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي، والتي من شأنها تحديد والإبلاغ عن أي أوجه قصور في الرقابة الداخلية، مع تقديم خطة عمل للإدارة بهدف معالجة تلك الملاحظات. وقد تم إصدار آخر تقرير لمراجعة الرقابة الداخلية في يونيو 2021 ولم يتضمن أية ملاحظات (الملحق أ) وقد تم تقديم ملخص لتقرير مراجعة الرقابة الداخلية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة خلال عام 2021 وتمت مراجعته واعتماده من قبل المجلس. وقد قام المدقق الخارجي بإجراء عملية مراجعة بتاريخ 2021/09/30 و 2021/12/31 لتأكيد الإجراءات التصحيحية لنتائج بناءً على متطلبات بنك الكويت المركزي.
- تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين وتعزيز تلك الاستقلالية. حيث تقوم اللجنة باستعراض تقارير التدقيق الداخلي وتقارير التدقيق إلى بنك الكويت المركزي وكتب الإدارة وتقارير مراجعة الرقابة الداخلية، وتقوم بصفة دورية بمراقبة مستجدات تلك الملاحظات من خلال عملية المتابعة السليمة للتأكد من التطبيق السليم للضوابط الموضوعية لمعالجة الملاحظات المثارة.

تقرير أنظمة الرقابة الداخلية

بروتيفتي

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

بنك الخليج ش.م.ك.ع

ص.ب: 3200، الصفاة 13032

دولة الكويت

التاريخ: 27 يونيو 2021

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 3 فبراير 2021 قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك الخليج ش.م.ك.ع "البنك" للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2020.

وقد شمل الفحص كافة العمليات بالبنك وهي كما يلي:

- الحوكمة
- الخدمات المصرفية للأفراد
- الخدمات المصرفية للشركات
- الخزنة
- الاستثمار
- الشؤون القانونية
- الإلتزام
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
- أنشطة الأوراق المالية
- مكافحة الإحتيال والضوابط الرقابية
- إدارة المخاطر
- وحدة شكاوي العملاء
- العمليات
- الإدارة المالية
- تكنولوجيا المعلومات
- الموارد البشرية
- إدارة المرافق
- التدقيق الداخلي
- الحفاظ علي سرية معلومات و بيانات العملاء

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 7 يناير 2021 آخذين في الإعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة في 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية والتعليمات المتعلقة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بمنع حدوث والإبلاغ عن حالات الإختلاس والإحتيال.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسؤولون عن إرساء النظم المحاسبية والإحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الإعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والإلتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي المذكورة بالفقرة أعلاه. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى إنسيابية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم. ونظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم إكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الإلتزام بتلك الإجراءات.

نظراً لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2020، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا، مع الإستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى مجلس إدارة البنك، فإنه في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والإحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 11 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 7 يناير 2021.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر مادياً على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2020.

ج. الإجراءات التي تم أخذها لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابق تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



سانجيف اجروال
المدير التنفيذي

شركة بروتيفتي ممبر فيرم الكويت

هيكل رأس المال

وفقاً للتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب - ر ب إ/336/2014) يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 13% والحد الأدنى من معدل الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة 11%. تتكون الشريحة الأولى لرأس المال من شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET1) والشريحة الإضافية 1 (AT1) لرأس المال.

تتكون شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET1) لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") من رأس المال المدفوع وعلاوة إصدار الأسهم والاحتياطات بما في ذلك احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي التقييم العادل ناقصاً أسهم الخزينة؛ وتتألف الشريحة الثانية من رأس المال للبنك من الحصة المسموح بها من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية) والسندات المساندة ضمن الشريحة الثانية. تم تحديد البنك ضمن البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)، ويجب عليه الاحتفاظ برأس المال الإضافي ضمن شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET1) بنسبة 1% (2020: 1%)، بالإضافة إلى تدابير الدعم الخاصة بجائحة كوفيد-19، يجب على البنك الحفاظ على الحد الأدنى من معدل كفاية رأس المال بنسبة 11.5% (2020: 11.5%) والحد الأدنى من معدل الشريحة الأولى من رأس المال بنسبة 9.5% (2020: 9.5%).

تدابير الدعم بشأن كوفيد-19

في 2 أبريل 2020، قام بنك الكويت المركزي بإصدار التعميم رقم 2/ر ب / ر ب إ/454/2020 (التعميم) لاتخاذ تدابير الدعم بشأن فيروس كوفيد-19. وقام البنك باتخاذ عدة تدابير سعيًا منه لدعم الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي بالكويت من خلال تنفيذ عدة تدابير لتعزيز قدرة البنوك على القيام بدور محوري في الاقتصاد وذلك بزيادة نطاق الإقراض لديها وتعزيز قدراتها التمويلية وتشجيعها على إقراض القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتقديم السيولة للعملاء المتضررين.

المصدرة الرأسمالية التحوطية

وفقاً للتعميم، تم الإفراج عن متطلبات المصدرة الرأسمالية التحوطية بنسبة 2.5% في شكل شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET1). وبالتالي، تم تخفيض الحد الأدنى من متطلبات رأس المال من نسبة 14% إلى 11.5% (بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1%)، والحد الأدنى من متطلبات الشريحة الأولى من رأس المال من نسبة 12% إلى 9.5% (بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1%) والحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET1) من نسبة 11.5% إلى 8% (بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1%).

علاوة على ذلك، يوضح تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب / ر ب إ/488/2021 بتاريخ 11 أكتوبر 2021 بالتفصيل الخطة المرحلية لسحب معدلات رأس المال المخففة اعتباراً من 1 يناير 2022 و1 يناير 2023. وبناءً على ذلك، سيزداد الحد الأدنى من متطلبات رأس المال من نسبة 11.5% إلى 12.5% (بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1%)، والحد الأدنى من متطلبات الشريحة الأولى من رأس المال من نسبة 9.5% إلى 10.5% (بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1%) والحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET1) من نسبة 8% إلى 9% (بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1%) اعتباراً من 1 يناير 2022 فصاعداً. في السنة التالية اعتباراً من 1 يناير 2023 فصاعداً، سيزداد الحد الأدنى من متطلبات رأس المال من نسبة 12.5% إلى 14% (بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1%)، والحد الأدنى من متطلبات الشريحة الأولى من رأس المال من نسبة 10.5% إلى 12% (بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1%) والحد الأدنى من متطلبات شريحة حقوق المساهمين العامة 1 (CET1) من نسبة 9% إلى 10.5% (بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB)).

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وموزونات المخاطر

وفقاً للتعميم، فقد تم توافق تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للتعريف الوارد في القانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن إنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعدل بموجب القانون رقم (14) لسنة 2018 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة له. تم تخفيض موزون المخاطر المطبق على الانكشاف لمحفظه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نسبة 75% إلى 25%. يحافظ تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب / ر ب إ/488/2021 بتاريخ 11 أكتوبر 2021 على موزون مخاطر أقل بنسبة 25% بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تأجيل القروض الاستهلاكية والمقسطة لسنة 2020

خلال سنة 2020 واستجابةً لقرار مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، أعلن البنك عن تأجيل تحصيل مدفوعات القروض الاستهلاكية والمقسطة وكذلك مدفوعات بطاقات الائتمان لفترة ستة أشهر اعتباراً من 1 أبريل 2020 دون أيضاً تحميل أي فائدة أو أي رسوم أخرى ناتجة عن هذا التأجيل. تعتبر تأجيلات الأقساط بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة لدى المقترضين من الأفراد. أدى نظام تأجيل القروض إلى خسائر تعديل على مدار اليوم الأول بمبلغ 42,212 ألف دينار كويتي الناتجة عن تعديل التدفقات النقدية التعاقدية. وتم تحميل خسائر التعديل على الأرباح المرحلة في 2020 بدلا من بيان الدخل طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية التزاماً بتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب / ر ب إ/461/2020.

وفقاً للتعميم ولغرض قاعدة رأسمالية، سيتم إدراج هذه الخسائر ضمن الأرباح المرحلة على مدى فترة أربع سنوات تبدأ من سنة 2021 حتى سنة 2024. ووفقاً لذلك، قام البنك باستبعاد خسائر التعديل على مدار اليوم الأول بمبلغ 31,659 ألف دينار كويتي (2020: 42,212 ألف دينار كويتي) ناتجة عن نظام تأجيل القروض من الأرباح المرحلة.

إدارة وتوزيع رأس المال

يبين الجدول أدناه تفاصيل رأس المال الرقابي للبنك كما في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020،

(بالمليون دينار كويتي)

| عناصر رأس المال | 31 ديسمبر 2021 | 31 ديسمبر 2020 | الفارق |
|--|----------------|----------------|---------------|
| شريعة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: الأدوات والاحتياطيات | | | |
| رأس المال من أسهم عادية مؤهلة وصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم | 473.1 | 457.8 | 15.2 |
| الأرباح المرحلة | 176.1 | 182.3 | (6.2) |
| إيرادات شاملة أخرى متراكمة (واحتياطيات أخرى) | 67.1 | 64.0 | 3.1 |
| شريعة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية | 716.3 | 704.1 | 12.2 |
| شريعة حقوق المساهمين العامة 1 من رأس المال: التعديلات الرقابية | - | - | - |
| استثمارات في أسهم البنك (في حالة عدم مقاصتها بالفعل مقابل رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية المسجلة) | (18.2) | (24.5) | 6.4 |
| إجمالي التعديلات الرقابية على شريعة حقوق المساهمين العامة 1 | (18.2) | (24.5) | 6.4 |
| شريعة حقوق المساهمين العامة 1 | 698.2 | 679.6 | 18.6 |
| شريعة إضافية 1 من رأس المال: أدوات | - | - | - |
| شريعة إضافية 1 من رأس المال: تعديلات رقابية | - | - | - |
| شريعة إضافية 1 من رأس المال | - | - | - |
| شريعة 1 من رأس المال (شريعة 1 = شريعة حقوق المساهمين العامة 1 + الشريعة الإضافية 1) | 698.2 | 679.6 | 18.6 |
| الشريعة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات | | | |
| أدوات ضمن الشريعة 2 مؤهلة وصادرة مباشرة زائداً فائض الأسهم ذي الصلة | 50.0 | 100.0 | (50.0) |
| مخصصات عامة ضمن الشريعة 2 من رأس المال | 58.9 | 55.5 | 3.4 |
| الشريعة 2 من رأس المال قبل التعديلات الرقابية | 108.9 | 155.5 | (46.6) |
| الشريعة 2 من رأس المال: التعديلات الرقابية | - | - | - |
| الشريعة 2 من رأس المال | 108.9 | 155.5 | (46.6) |
| إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريعة 1 + الشريعة 2) | 807.1 | 835.1 | (28.1) |
| إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر | 4,827.7 | 4,576.1 | 251.6 |

(بالمليون دينار كويتي)

| عناصر رأس المال | 31 ديسمبر 2021 | 31 ديسمبر 2020 | الفارق |
|---|----------------|----------------|--------------|
| معدلات رأس المال والمصدات | | | |
| شريعة حقوق المساهمين العامة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) | 14.5% | 14.9% | 0.4-% |
| الشريعة 1 (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) | 14.5% | 14.9% | 0.4-% |
| إجمالي رأس المال (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) | 16.7% | 18.3% | 1.6-% |
| متطلبات المصدات المتعلقة بالبنك (الحد الأدنى من متطلبات شريعة حقوق المساهمين العامة 1 زائداً المصدات الرأسمالية التحوطية capital conservation buffer زائداً متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك countercyclical buffer زائداً متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك ذات التأثير النظامي والتي تم التعبير عنها كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) | 8% | 8% | - |
| منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية | 0.0% | 0.0% | 0.0% |
| منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية المرتبطة بالبنك | - | - | - |
| منها: متطلبات المصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي | 1.0% | 1.0% | 0.0% |
| شريعة حقوق المساهمين العامة 1 المتاحة للوفاء بالمصدات (كنسبة من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) | 7.5% | 7.9% | 0.4-% |
| الحد الأدنى الأساسي | - | - | - |
| الحد الأدنى الأساسي من شريعة حقوق المساهمين العامة 1 | 8.0% | 8.0% | 0.0% |
| الحد الأدنى الأساسي من الشريعة 1 | 9.5% | 9.5% | 0.0% |
| الحد الأدنى الأساسي لإجمالي رأس المال باستثناء العملات والمصدات الرأسمالية للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي | 10.5% | 10.5% | 0.0% |
| المبالغ أقل من حدود الخصم (قبل الترجيح بالمخاطر) | - | - | - |
| استثمارات غير جوهرية في رأسمال مؤسسات مالية أخرى other financials | - | - | - |
| استثمارات جوهرية في أسهم عادية لمؤسسات مالية | - | - | - |
| حقوق خدمات الرهن (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة) | - | - | - |
| موجودات ضرائب مؤجلة ناتجة من فروق مؤقتة (بالصافي بعد التزام الضرائب ذي الصلة) | - | - | - |
| الحدود العليا Caps السارية على إدراج المخصصات ضمن الشريعة 2 | - | - | - |
| المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريعة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحدود العليا Caps) | 262.6 | 259.0 | 3.6 |
| الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريعة 2 وفقاً للأسلوب القياسي | 58.9 | 55.5 | 3.4 |
| المخصصات المؤهلة للإدراج في الشريعة 2 والمتعلقة بالانكشافات الخاضعة لأسلوب التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحدود العليا) | - | - | - |
| الحدود العليا لإدراج المخصصات في الشريعة 2 وفقاً لأسلوب التصنيفات الداخلية | - | - | - |

إدارة وتوزيع رأس المال

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة إدارة رأس المال لدى البنك في التأكد من الاحتفاظ بقاعدة رأسمال كافية لدعم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد متطلبات رأس المال الحالية والمستقبلية على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات الأعمال والنمو المتوقع في البنود الأخرى المدرجة بالميزانية والتسهيلات غير المدرجة بالميزانية وأنشطة المتاجرة (أي مخاطر السوق) وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية لدى البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الحذر بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة 1 والشريحة 2 من رأس المال.

يوضح الجدول التالي تفاصيل الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر ومتطلبات رأس المال الرقابية ومعدلات رأس المال الرقابية للبنك كما في 31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2020،

| الانكشافات لمخاطر الائتمان | 31 ديسمبر 2021 | 31 ديسمبر 2020 | الفارق |
|---|----------------|----------------|--------|
| الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان | 4,713.0 | 4,442.9 | 270.0 |
| ناقصاً: مخصص عام زائد | (203.7) | (203.4) | (0.2) |
| صافي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان | 4,509.3 | 4,239.5 | 269.8 |
| الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق | 1.7 | 2.1 | (0.4) |
| الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل | 316.7 | 334.5 | (17.8) |
| إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر | 4,827.7 | 4,576.1 | 251.6 |

متطلبات رأس المال الرقابية بنسبة 10.50%

| مخاطر الائتمان | 31 ديسمبر 2021 | 31 ديسمبر 2020 | الفارق |
|--|----------------|----------------|--------|
| بنود نقدية | - | - | - |
| مطالبات على الدول السيادية | 5.8 | 3.6 | 2.2 |
| مطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs) | 10.6 | 5.5 | 5.1 |
| مطالبات على بنوك التنمية المتعددة | 0.0 | 0.6 | (0.6) |
| مطالبات على البنوك | 40.4 | 34.6 | 5.9 |
| مطالبات على الشركات | 233.7 | 230.5 | 3.3 |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | 167.9 | 152.0 | 15.9 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 3.3 | 4.3 | (1.0) |
| انكشافات أخرى | 33.1 | 35.4 | (2.3) |
| مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان | 494.9 | 466.5 | 28.4 |
| ناقصاً: مخصص عام زائد | (21.4) | (21.4) | (0.0) |
| مخصص رأس المال المطلوب لصافي مخاطر الائتمان | 473.5 | 445.1 | 28.4 |

(بالمليون دينار كويتي)

| مخاطر السوق | 31 ديسمبر 2021 | 31 ديسمبر 2020 | الفارق |
|---|----------------|----------------|--------|
| مخاطر مراكز أسعار الفائدة | - | - | - |
| مخاطر تحويل العملات الأجنبية | 0.2 | 0.2 | (0.0) |
| مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر السوق | 0.2 | 0.2 | (0.0) |
| مخصص رأس المال المطلوب لمخاطر التشغيل | 33.3 | 35.1 | (1.9) |
| مخصص رأسمال إضافي (البنوك المحلية ذات التأثير النظامي بنسبة 1%) | 48.3 | 45.8 | 2.5 |
| إجمالي رأس المال المخصص | 555.2 | 526.2 | 29.0 |

| نسب كفاية رأس المال (نسبة مئوية) | 31 ديسمبر 2021 | 31 ديسمبر 2020 | الفارق |
|----------------------------------|----------------|----------------|--------|
| نسبة الشريحة 1 | 14.5% | 14.9% | -0.4% |
| إجمالي نسبة كفاية رأس المال | 16.7% | 18.3% | -1.6% |

إن إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2021 هو بمبلغ 4,827.7 مليون دينار كويتي (2020: 4,576.1 مليون دينار كويتي)، وهو ما يتطلب توفر إجمالي رأسمال بنسبة 11.5% (2020: 11.5%) بما في ذلك البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (D-SIB) بنسبة 1% بمبلغ 555.2 مليون دينار كويتي (2020: 526.2 مليون دينار كويتي).

إن رأس المال الرقابي المتاح لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2021 هو بمبلغ 807.1 مليون دينار كويتي (2020: 835.1 مليون دينار كويتي) والذي يرتبط بمعدل كفاية رأس المال بنسبة 16.72% (2020: 18.25%).

تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر

توفر سياسات إدارة المخاطر وتقبل المخاطر التي تم اعتمادها من قبل المجلس المعلومات اللازمة المتعلقة بمنهج إدارة المخاطر وأهدافها وسبل الإدارة والهيكل التنظيمي. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر بصورة دورية والعمل عند الضرورة على تعديلها وتحسينها لكي تعكس التغيرات في المنتجات والسوق.

قام البنك بتشكيل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (BRC) لدعم فاعلية مراقبة المجلس لأموال المخاطر التي تواجه البنك مع تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة، متى كان ذلك مناسباً. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالإشراف على إدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية ووحدة المخاطر لدى البنك. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر وتقبل التوصية بها لغرض الحصول على موافقة مجلس الإدارة. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمراجعة كافة الانكشافات للمخاطر العالية والكبيرة وأي انكشافات لا تستوفي معايير الإفراض العادية. يقدم قسم إدارة المخاطر بالبنك برئاسة رئيس إدارة المخاطر تقارير دورية إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما قام البنك بتشكيل لجنة المخاطر التنفيذية (ERC) والتي يرأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر وهي اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر للبنك بتقديم تقارير منتظمة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة المخاطر التنفيذية حتى يكون أعضاء اللجنة على دراية بكافة انكشافات المخاطر التي تواجه البنك.

إن تنظيم إدارة المخاطر والمهام والمسؤوليات للجان المختلفة مدرج ضمن إيضاح 24 حول البيانات المالية.

حوكمة الشركات

إن بنك الخليج، بقيادة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، قام بتطبيق القواعد الجديدة لحوكمة الشركات لسنة 2012 وتعديلاتها اللاحقة في سبتمبر 2019 وفقاً لما أعلن عنه بنك الكويت المركزي. كما يعمل البنك على تطبيق أفضل الممارسات العالمية والتي تعتبر ضرورية لوضعه المالي والعام. قام البنك بتشكيل أربع لجان رئيسية منبثقة عن مجلس الإدارة - لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة حوكمة الشركات ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتطبيق منهج حوكمة الشركات لدى البنك.

القدرة على تحمل المخاطر واستراتيجية المحافظ

يتبع البنك منهجاً قوياً لإدارة المخاطر ويدير العلاقة بين المخاطر/المزايا داخل وضمن كل مجال من مجالات أعمال البنك. ويقوم البنك باستمرار بمراجعة سياسات وممارسات إدارة المخاطر لديه للتأكد من عدم تعرض البنك لتقييم أصل جوهري وتقلب الربحية.

لدى البنك مستند يوثق عوامل القدرة على تحمل المخاطر والذي يسمح بالمراقبة عن قرب للمخاطر المختلفة بصورة مستمرة مقابل الحدود الموضوعية داخلياً. وبشكل ربع سنوي، يتم عرض مؤشرات المخاطر ومناقشتها مع لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويتم تقييم مستند القدرة على تحمل المخاطر بصورة دورية وتعديله بما يتوافق مع عوامل السوق والعوامل الاقتصادية. يستعين البنك بسياسة ائتمانية مفصلة معتمدة من قبل المجلس ويتم مراجعتها بصورة دورية لمواكبة التغيرات في المخاطر وظروف السوق.

يوضح دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحكم منح الائتمان بما يقدم هيكلاً إرشادياً يجب أن يعتمد عليه مجال الأعمال المصرفية وبما يضمن اتباع منهج متمثل في كافة أنشطة الإفراض لدى البنك. كما يوضح السياسة التي يجب اتباعها فيما يتعلق بانكشاف المخاطر المقبولة على مستوى الدول. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية المتعلقة بالدول من قبل لجنة الائتمان والاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تمثل لجنة عليا لاعتماد الائتمان مفوضه من قبل مجلس الإدارة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف انكشافه للمخاطر طبقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف القطاعات (NAICS). ويأتي هذا التصنيف بالإضافة إلى التصنيف المعتمد على رموز الأغراض طبقاً لما هو محدد من قبل بنك الكويت المركزي. وهذا يسمح للبنك بتصنيف محفظته إلى عدة قطاعات فرعية لتسهيل مهمة التحليل وتحسين إدارة التركزات، إن وجدت. كما يقوم البنك باستخدام نموذج تصنيف الائتمان لتصنيف التسهيلات الائتمانية لدى الشركات وذلك لتسهيل القرارات المتعلقة بالائتمان ورقابة الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك باحتساب تصنيف مخاطر المحفظة على أساس المتوسط المرجح والذي يتم من خلاله تقييم جودة المحافظ الكلية على فترات زمنية فاصلة منتظمة وطرحها للمناقشة بلجنة المخاطر التنفيذية ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

كما يستعين البنك بنموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) لتقييم صافي القيمة المرتبطة بالحسابات بعد مراعاة تكلفة رأس المال. ويساعد النموذج في اتخاذ قرارات مطلعة وإضافة مزيد من القيمة للمساهمين.

إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

هذا الإجراء يعمل على تحديد وقياس وتجميع ومراقبة مخاطر البنك و يتيح للبنك الاحتفاظ بمستوى ملائم من رأس المال الداخلي بالنسبة لحجم المخاطر الشاملة التي يواجهها البنك وخطة الأعمال. ويقوم البنك بإجراء تقييم للمخاطر الجوهرية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر تركز الائتمان (تركزات القطاعات والاسم التجاري) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة وغيرها كجزء من إجراء التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما يقوم البنك بإجراء تحليل اختبار الضغط لقياس التأثير على قيمة الضمانات وتدفقات الإيرادات وتدني تصنيفات محفظة الإفراض وغيرها على مدى نطاق زمني لمدة سنة واحدة لثلاثة سيناريوهات منطوية للضغط (معتدل ومتوسط وحاد).

يتم مراجعة توزيع رأس المال لكل مخاطرة من المخاطر ونتائج اختبار الضغط ومناقشتها خلال اجتماعات لجنة المخاطر التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن المجلس لضمان توزيع رأسمال كاف لكل مخاطرة، مع مراعاة عوامل الاقتصاد الكلي والجزئي.

إن معدل كفاية رأس المال طبقاً للركن 1 (بازل 3) كما في 31 ديسمبر 2021 هو بنسبة **16.72%** (2020: 18.25%) ومعدل كفاية رأس المال المقابل طبقاً للإجراء الداخلي لتقييم كفاية رأس المال هو بنسبة **15.24%** (2020: 16.64%).

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر تكبد الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. تنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإفراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها. قام مجلس الإدارة بتفويض كافة الصلاحيات المتعلقة بقرارات الائتمان (باستثناء التسهيلات الائتمانية إلى أعضاء مجلس الإدارة والأسماء ذات الصلة) إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار التي يمكنها تفويض صلاحياتها إلى لجنة الائتمان التنفيذية وفقاً لتوجيهات مجلس الإدارة التزاماً في إطار تعليمات بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل ويوضح أيضاً سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر أن تؤدي الحركات في قيم أو أسعار السوق بما في ذلك أسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والهوامش الائتمانية إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه (الموجودات والأدوات المالية).

يتعرض البنك لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك، على أساس الملكية، وكذلك احتفاله بالموجودات والمطلوبات المالية. تقوم مجموعة الخزينة بإدارة مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة لدى البنك. تراقب مجموعة الاستثمارات مخاطر سوق الأسهم فيما يتعلق بمحفظة الاستثمارات التي يملكها البنك. تهدف الحدود إلى ضمان إدارة مخاطر السوق للبنك ضمن الإرشادات الرقابية العامة لبنك الكويت المركزي والحدود الداخلية التي وضعها سياسة القدرة على تحمل المخاطر لدى البنك. يتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملات والسيولة باستمرار من قبل مجموعة الخزينة ويتم مراجعتها دورياً من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية لدى البنك معاملات تحويل العملات الأجنبية نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تنفيذ معاملات العملاء في الغالب على أساس المساندة. تقوم مجموعة الخزينة بإجراء عدد محدد من معاملات تداول العملات الأجنبية التي يملكها البنك وبصورة رئيسية تتضمن عملات مجموعة الدول السبع ولكن أيضاً بالعملات الإقليمية وبعض العملات الفرعية الأخرى. تعتبر المخاطر هنا محدودة حيث إن مراكز تحويل العملات الأجنبية المفتوحة تعتبر ضئيلة للغاية ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملات المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. لا يقوم البنك بالمتاجرة في الاستثمارات ذات الدخل الثابت أو الأوراق المالية.

تقتصر عمليات التداول في سوق المال على الوفاء بمتطلبات تمويل موجودات العملات الأجنبية المحلية والدولية لدى البنك واستثمار أي فوائض. وكسياسة عامة، فإن هذه المراكز لا تتضمن مخاطر أسعار الفائدة جوهرية.

كما تحتفظ مجموعة الخزينة بالبنك أيضاً بمحفظة من سندات خزينة الحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بمتطلبات السيولة القانونية الموضوعية من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك محفظة تتكون في أغلبها من السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي المدرجة بالدولار الأمريكي لإدارة السيولة الفائضة.

يعتبر الدينار الكويتي العملة الرئيسية للبنك، ويتم إدراج غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر صرف العملات الأجنبية الهيكلية يعتبر محدوداً.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يشرح الإيضاح 24 (ج) حول البيانات المالية مخاطر العملات الأجنبية بالتفصيل.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

تنتج مخاطر أسعار الفائدة لدى البنك من احتمالات تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. يراقب البنك التأثيرات على صافي إيرادات الفوائد لمدة 12 شهراً وكذلك التغير في القيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات طبقاً لسيناريوهات معدلات الفائدة المختلفة. يبين الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية مخاطر حساسية صافي إيرادات البنك من الفائدة للتغيرات في أسعار الفائدة.

مخاطر أسعار الأسهم (السجلات المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية التي يملكها البنك في السجلات المصرفية (أي تلك التي ليست لغرض المتاجرة). ويلتزم البنك بكافة الحدود المتعلقة بالاستثمارات والمفروضة من قبل بنك الكويت المركزي.

يتم تصنيف الاستثمارات في الأسهم كـ "مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. ولقد تم الإفصاح عن التصنيفات المحاسبية وقياسات القيمة العادلة في إيضاح السياسات المحاسبية الهامة حول البيانات المالية. تم الإفصاح عن أنواع الاستثمارات وتصنيفاتها المحاسبية ضمن إيضاح 13 حول البيانات المالية.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد تكاليف جوهرية. وتشأ مخاطر السيولة من التمويل العام للأنشطة التي يقوم بها البنك. قام البنك بالاحتفاظ برصيد في الموجودات السائلة يزيد عن متطلبات الحد الأدنى التي يضعها بنك الكويت المركزي. يشرح الإيضاح 24 (د) حول البيانات المالية مخاطر السيولة بالتفصيل كما يوضح سياسة البنك وإطار العمل الموضوع لإدارة هذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عجز الأفراد أو فشل الإجراءات أو التقنيات أو تأثير أحداث خارجية. وهي تتضمن أعمال الغش والأعمال غير المسموح بها والأخطاء والسهو وانعدام الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية.

يعمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على تحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف ومتابعة المخاطر التشغيلية في البنك بفاعلية بطريقة متماثلة.

يشتمل إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك على التقييم الذاتي للمخاطر والمراقبة (RCSA) والمؤشرات الرئيسية للمخاطر. كما يطبق البنك آلية للإبلاغ عن الحوادث، يتم الاستعانة بها للإبلاغ داخلياً عن عجز الأدوات الرقابية والأسباب الرئيسية التي تم تحديدها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب. يجمع البنك معلومات خسائر التشغيل الداخلية وتتيح البيانات للبنك وضع أدوات الرقابة الملائمة لمنع تكبد هذه الخسائر في المستقبل. يستخدم البنك حلول إضافية RiskNucleus للمخاطر التشغيلية، وذلك لأغراض مراقبة المخاطر التشغيلية هذه. يقدم الإيضاح 24 (هـ) حول البيانات المالية معلومات إضافية حول إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك.

الانكشاف لمخاطر الائتمان

يستعين البنك بنظام موديز Moody لتصنيف المخاطر من أجل تصنيف الانكشافات لمخاطر الائتمان. يوضح الإيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية عملية التصنيف الداخلي لدى البنك بالتفصيل.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

يلخص الجدول التالي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى البنك (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي تلك خارج الميزانية العمومية) إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تعديلات معامل التحويل الائتماني ('CCF') حيث إن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية النهائية للبنك في حالة عجز الأطراف المقابلة.

إدارة المخاطر

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 - حسب المنطقة الجغرافية (بالألف دينار كويتي)

| الإجمالي | باقي دول العالم | آسيا والمحيط الهادي | أمريكا وكندا | غرب أوروبا | دول الشرق الأوسط الأخرى | الكويت | |
|-----------|-----------------|---------------------|--------------|------------|-------------------------|-----------|---|
| 59,057 | - | - | - | - | - | 59,057 | بنود نقدية |
| 980,838 | - | - | - | - | 149,872 | 830,966 | المطالبات على الدول السياسية |
| 391,861 | - | - | - | - | 194,833 | 197,028 | المطالبات على مؤسسات القطاع العام |
| - | - | - | - | - | - | - | المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف |
| 1,157,246 | 15,131 | 169,460 | 64,414 | 148,079 | 693,201 | 66,961 | المطالبات على البنوك |
| 3,553,308 | 1,651 | 40,075 | 9,754 | 88,849 | 287,613 | 3,125,366 | المطالبات على الشركات |
| 1,753,389 | 482 | 497 | 62 | 287 | 843 | 1,751,218 | الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد |
| 40,374 | - | - | - | - | 9,271 | 31,103 | الانكشافات للقروض المتأخرة |
| 346,096 | - | - | - | 183 | 2,170 | 343,743 | انكشافات أخرى |
| 8,282,169 | 17,264 | 210,032 | 74,230 | 237,398 | 1,337,803 | 6,405,442 | الإجمالي |

| نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية | %100 | %0.2 | %2.5 | %0.9 | %2.9 | %16.2 | %77.2 |
|--|------|------|------|------|------|-------|-------|
|--|------|------|------|------|------|-------|-------|

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2020 - حسب المنطقة الجغرافية (بالألف دينار كويتي)

| الإجمالي | باقي دول العالم | آسيا والمحيط الهادي | أمريكا وكندا | غرب أوروبا | دول الشرق الأوسط الأخرى | الكويت | |
|-----------|-----------------|---------------------|--------------|------------|-------------------------|-----------|---|
| 51,355 | - | - | - | - | - | 51,355 | بنود نقدية |
| 955,757 | - | - | - | - | 112,989 | 842,768 | المطالبات على الدول السيادية |
| 300,837 | - | - | - | - | 98,646 | 202,191 | المطالبات على مؤسسات القطاع العام |
| 11,422 | 11,422 | - | - | - | - | - | المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف |
| 1,132,387 | 8,689 | 170,953 | 41,401 | 394,242 | 458,557 | 58,545 | المطالبات على البنوك |
| 3,312,212 | 7,142 | 55,734 | 9,743 | 82,728 | 179,176 | 2,977,689 | المطالبات على الشركات |
| 1,608,061 | 417 | 321 | 80 | 298 | 667 | 1,606,278 | الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد |
| 50,627 | - | - | - | - | - | 50,627 | الانكشافات للقروض المتأخرة |
| 338,248 | 130 | - | - | 294 | 4,280 | 333,544 | انكشافات أخرى |
| 7,760,906 | 27,800 | 227,008 | 51,224 | 477,562 | 854,315 | 6,122,997 | الإجمالي |

| نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية | %100 | %0.4 | %2.9 | %0.7 | %6.2 | %11.0 | %78.8 |
|--|------|------|------|------|------|-------|-------|
|--|------|------|------|------|------|-------|-------|

(بالمليون دينار كويتي)

| إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان | 31 ديسمبر 2020 | 31 ديسمبر 2021 | الفارق |
|--|----------------|----------------|--------|
| الانكشاف الممول لإجمالي مخاطر الائتمان | 6,367.4 | 6,814.4 | 447.0 |
| الانكشاف غير الممول لإجمالي مخاطر الائتمان | 1,393.5 | 1,467.8 | 74.3 |
| مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان | 7,760.9 | 8,282.2 | 521.3 |

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 هو بنسبة 82% (2020: 82%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

إن إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان المقسم بين الممول وغير الممول استناداً إلى المحفظة القياسية مبين بالتفصيل في قسم الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020 مبين بالتفصيل أدناه:

التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة (بالتوسط) كما في 31 ديسمبر

| | 2020 | | 2021 | |
|---|-----------|-----------|-----------|-----------|
| | المجموع | غير ممول | المجموع | غير ممول |
| بنود نقدية | 52,614 | - | 52,732 | - |
| المطالبات على الدول السيادية | 926,967 | 991 | 904,501 | 101 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام (PSEs) | 289,384 | 12,672 | 322,612 | 22,560 |
| المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف | 11,523 | - | 5,386 | - |
| المطالبات على البنوك | 1,094,337 | 287,530 | 1,134,566 | 262,120 |
| المطالبات على الشركات | 3,425,107 | 1,101,851 | 3,434,300 | 1,120,879 |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | 1,573,474 | 13,281 | 1,658,153 | 485 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 57,396 | 4,060 | 56,134 | 6,580 |
| انكشافات أخرى | 351,269 | 328 | 341,664 | 249 |
| الإجمالي | 7,782,071 | 1,420,713 | 7,910,048 | 1,412,974 |

إن متوسط إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان لسنة 2021 هو بنسبة 82.14% (2020: 81.74%) من مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لمبالغ نهاية الشهر اعتباراً من 31 ديسمبر 2020 حتى 31 ديسمبر 2021 على نحو شامل.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان

فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الرئيسي من التسهيلات الائتمانية.

إدارة المخاطر

إن غالبية الانكشاف لمخاطر الائتمان لدى البنك تقع في الكويت وتتكون من 6.41 مليار دينار كويتي (نسبة 77% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2021 مقارنة بمبلغ 6,12 مليار دينار كويتي (نسبة 79% من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) في 31 ديسمبر 2020.

التوزيع الجغرافي لمتوسط الانكشافات لمخاطر الائتمان

فيما يلي متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعامي 2021 و2020 وقد تم تحليله حسب المنطقة الجغرافية ومحفظه مخاطر الائتمان القياسية:

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 (المتوسط) - حسب المنطقة الجغرافية (بالآلاف دينار كويتي)

| الكويت | دول الشرق الأوسط الأخرى | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا والمحيط الهادي | باقي دول العالم | الإجمالي | |
|-----------|-------------------------|------------|--------------|---------------------|-----------------|-----------|--|
| 52,732 | - | - | - | - | - | 52,732 | بنود نقدية |
| 779,425 | 125,076 | - | - | - | - | 904,501 | المطالبات على الدول السيادية |
| 203,868 | 118,744 | - | - | - | - | 322,612 | المطالبات على مؤسسات القطاع العام |
| - | - | - | - | - | 5,386 | 5,386 | المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف |
| 51,457 | 591,506 | 255,247 | 63,845 | 163,717 | 8,794 | 1,134,566 | المطالبات على البنوك |
| 3,030,709 | 248,975 | 84,154 | 9,807 | 54,378 | 6,277 | 3,434,300 | المطالبات على الشركات |
| 1,656,609 | 551 | 62 | 67 | 421 | 443 | 1,658,153 | الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد |
| 53,128 | 3,006 | - | - | - | - | 56,134 | الانكشافات للقروض المتأخرة |
| 339,182 | 2,277 | 195 | - | - | 10 | 341,664 | انكشافات أخرى |
| 6,167,110 | 1,090,135 | 339,658 | 73,719 | 218,516 | 20,910 | 7,910,048 | الإجمالي |
| 78.0% | 13.8% | 4.3% | 0.9% | 2.8% | 0.3% | 100% | نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية |

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2020 (المتوسط) - حسب المنطقة الجغرافية (بالآلاف دينار كويتي)

| الكويت | دول الشرق الأوسط الأخرى | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا والمحيط الهادي | باقي دول العالم | الإجمالي | |
|-----------|-------------------------|------------|--------------|---------------------|-----------------|-----------|--|
| 52,614 | - | - | - | - | - | 52,614 | بنود نقدية |
| 815,175 | 111,792 | - | - | - | - | 926,967 | المطالبات على الدول السياسية |
| 182,995 | 106,389 | - | - | - | - | 289,384 | المطالبات على مؤسسات القطاع العام |
| - | - | - | - | - | 11,523 | 11,523 | المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف |
| 63,321 | 514,263 | 268,563 | 44,268 | 189,916 | 14,006 | 1,094,337 | المطالبات على البنوك |
| 3,067,691 | 263,574 | 46,952 | 9,839 | 29,360 | 7,691 | 3,425,107 | المطالبات على الشركات |
| 1,571,532 | 746 | 374 | 88 | 363 | 371 | 1,573,474 | الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد |
| 57,396 | - | - | - | - | - | 57,396 | الانكشافات للقروض المتأخرة |
| 348,599 | 2,359 | 301 | - | - | 10 | 351,269 | انكشافات أخرى |
| 6,159,323 | 999,123 | 316,190 | 54,195 | 219,639 | 33,601 | 7,782,071 | الإجمالي |
| 79.2% | 12.8% | 4.1% | 0.7% | 2.8% | 0.4% | 100% | نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب المنطقة الجغرافية |

إدارة المخاطر

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي بيان بتوزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال (بعد المخصصات المحددة) والذي تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020:

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 - حسب قطاع الأعمال (بالآلاف دينار كويتي)

| شخصي | مالي | تجاري | نפט خام وغاز | إنشاءات | تصنيع | عقارات | خدمات أخرى | الإجمالي |
|-----------|-----------|---------|--------------|---------|---------|---------|------------|-----------|
| - | - | - | - | - | - | - | 59,057 | 59,057 |
| - | 189,486 | - | - | - | - | - | 791,352 | 980,838 |
| - | 40,940 | - | 225,975 | - | - | - | 124,946 | 391,861 |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| - | 1,157,246 | - | - | - | - | - | - | 1,157,246 |
| 263,952 | 175,907 | 792,286 | 207,521 | 639,574 | 350,773 | 632,376 | 490,919 | 3,553,308 |
| 1,747,930 | 6 | - | - | - | - | - | 5,453 | 1,753,389 |
| 10,279 | 44 | 18 | 49 | 20,300 | - | 9,463 | 221 | 40,374 |
| 40,693 | - | - | - | 145 | - | - | 164,648 | 346,097 |
| 2,062,854 | 1,563,629 | 792,304 | 433,545 | 660,019 | 350,773 | 782,450 | 1,636,595 | 8,282,169 |
| %24.9 | %18.9 | %9.6 | %5.2 | %8.0 | %4.2 | %9.4 | %19.8 | %100 |

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2020 - حسب قطاع الأعمال (بالآلاف دينار كويتي)

| شخصي | مالي | تجاري | نפט خام وغاز | إنشاءات | تصنيع | عقارات | خدمات أخرى | الإجمالي |
|-----------|-----------|---------|--------------|---------|---------|---------|------------|-----------|
| - | - | - | - | - | - | - | 51,355 | 51,355 |
| - | 217,108 | - | - | - | - | - | 738,649 | 955,757 |
| - | 22,917 | - | 191,410 | - | - | - | 86,510 | 300,837 |
| - | 11,422 | - | - | - | - | - | - | 11,422 |
| - | 1,132,387 | - | - | - | - | - | - | 1,132,387 |
| 223,822 | 201,151 | 688,890 | 169,845 | 661,400 | 314,972 | 575,001 | 477,131 | 3,312,212 |
| 1,606,811 | 210 | 654 | - | 225 | 6 | - | 155 | 1,608,061 |
| 773 | 28 | 5,519 | 49 | 25,486 | - | 18,149 | 623 | 50,627 |
| 30,117 | - | - | - | - | - | - | 161,874 | 338,248 |
| 1,861,523 | 1,585,223 | 695,063 | 361,304 | 687,111 | 314,978 | 739,407 | 1,516,297 | 7,760,906 |
| %23.9 | %20.4 | %9.0 | %4.7 | %8.9 | %4.1 | %9.5 | %19.5 | %100 |

نسبة إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

نسبة إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب قطاعات الأعمال

إدارة المخاطر

توزيع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان حسب باقى مدة الاستحقاق

يبين الجدول التالي تفاصيل إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقى مدة الاستحقاق (بعد المخصصات المحددة) وتم تحليلها وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020:

| مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 | (بالآلاف دينار كويتي) | | | | | |
|---|-----------------------|--------------|--------------|----------------|---------------|-----------------|
| | حتى شهر | 1 إلى 3 أشهر | 3 إلى 6 أشهر | 6 إلى 12 شهراً | 1 إلى 3 سنوات | أكثر من 3 سنوات |
| بنود نقدية | 59,057 | - | - | - | - | 59,057 |
| المطالبات على الدول السيادية | 525,988 | 146,557 | 122,074 | 39,583 | 77,895 | 68,741 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 4,459 | 9,006 | 122 | 2,719 | 117,181 | 258,374 |
| المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف | - | - | - | - | - | - |
| المطالبات على البنوك | 480,854 | 177,364 | 45,635 | 102,183 | 312,629 | 38,581 |
| المطالبات على الشركات | 358,641 | 668,770 | 302,535 | 647,765 | 661,457 | 914,140 |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | 47,794 | 8,151 | 7,044 | 16,417 | 111,784 | 1,562,199 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 15,389 | 366 | 57 | 5,882 | 2,321 | 16,359 |
| انكشافات أخرى | 135,696 | 91,212 | 36,993 | 50,262 | 1,191 | 30,743 |
| المجموع | 1,627,878 | 1,101,426 | 514,460 | 864,811 | 1,284,458 | 2,889,136 |
| نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقى مدة الاستحقاق | 19.7% | 13.3% | 6.2% | 10.4% | 15.5% | 34.9% |

مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2020

| مجموع إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2020 | (بالآلاف دينار كويتي) | | | | | |
|---|-----------------------|--------------|--------------|----------------|---------------|-----------------|
| | حتى شهر | 1 إلى 3 أشهر | 3 إلى 6 أشهر | 6 إلى 12 شهراً | 1 إلى 3 سنوات | أكثر من 3 سنوات |
| بنود نقدية | 51,355 | - | - | - | - | 51,355 |
| المطالبات على الدول السيادية | 506,277 | 126,533 | 127,689 | 23,029 | 109,023 | 63,206 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 11,159 | 13,771 | 8,396 | 3 | 52,156 | 215,352 |
| المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف | - | - | - | 11,422 | - | - |
| المطالبات على البنوك | 656,881 | 44,033 | 42,851 | 77,311 | 228,526 | 82,785 |
| المطالبات على الشركات | 269,091 | 796,937 | 361,466 | 442,700 | 736,576 | 705,442 |
| الانكشافات الرقابية للخدمات المصرفية للأفراد | 76,622 | 16,109 | 11,175 | 19,513 | 106,864 | 1,377,778 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 33,668 | 4,942 | 66 | 220 | 11,524 | 207 |
| انكشافات أخرى | 137,198 | 87,859 | 7,624 | 68,419 | 8,028 | 29,120 |
| المجموع | 1,742,251 | 1,090,184 | 559,267 | 642,617 | 1,252,697 | 2,473,890 |
| نسبة إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان حسب باقى مدة الاستحقاق | 22.5% | 14.0% | 7.2% | 8.3% | 16.1% | 31.9% |

القروض منخفضة القيمة والمخصصات

القروض منخفضة القيمة والمخصصات حسب قطاعات الأعمال

يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الذي يتم تطبيقه امتثالاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى. إن المحاسبة عن القروض منخفضة القيمة والمخصصات وقياساتها موضح عنها في إيضاح السياسات المحاسبية الجوهرية والإيضاح 12 حول البيانات المالية. يبين الجدول التالي توزيع القروض منخفضة القيمة (الجزء المتأخر والرصيد القائم) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامه) حسب قطاعات الأعمال كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020:

| القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2021 | (بالآلاف دينار كويتي) | | | |
|---|--------------------------|-----------------------|---|---------------|
| | المخصصات المحددة النقدية | غطاء المخصصات المحددة | القروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء) | الرصيد القائم |
| شخصية | 8,330 | 44.8% | 18,608 | 10,279 |
| مالية | - | 0.0% | - | - |
| تجارية | 102 | 100.3% | 102 | - |
| النفط الخام والغاز | - | 0.0% | 49 | 49 |
| إنشاءات | 682 | 4.3% | 15,802 | 15,120 |
| تصنيع | - | 0.0% | - | - |
| عقارات | 3,586 | 27.5% | 13,049 | 9,463 |
| أخرى | - | 0.0% | 203 | 203 |
| الإجمالي | 12,700 | 26.6% | 47,813 | 35,114 |

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2020

| القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2020 | (بالآلاف دينار كويتي) | | | |
|---|--------------------------|-----------------------|---|---------------|
| | المخصصات المحددة النقدية | غطاء المخصصات المحددة | القروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء) | الرصيد القائم |
| شخصية | 655 | 45.9% | 1,427 | 772 |
| مالية | - | 0.0% | - | - |
| تجارية | 1,599 | 22.5% | 7,101 | 5,502 |
| النفط الخام والغاز | - | 0.0% | 49 | 49 |
| إنشاءات | 5,292 | 22.5% | 23,517 | 18,225 |
| تصنيع | - | 0.0% | - | - |
| عقارات | 600 | 3.2% | 18,749 | 18,149 |
| أخرى | 12 | 0.0% | 636 | 624 |
| الإجمالي | 8,158 | 15.8% | 51,479 | 43,321 |

ارتفعت القروض متعثرة الأداء بمبلغ 4 مليون دينار كويتي في عام 2021 (للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر إيضاحي 12 و24 (أ) حول البيانات المالية والجدول التالي).

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي تحليل للمخصصات المحملة والمشطوبات حسب قطاعات الأعمال:

المخصصات المحملة والمشطوبات خلال سنة 2021 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالآلاف دينار كويتي)

| | التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة | | |
|--------------------|---|----------|---------------|
| | مخصص محدد | مخصص عام | إجمالي المخصص |
| شخصية | 22,658 | 1,778 | 24,436 |
| مالية | 591 | 633 | 1,224 |
| تجارية | 6,363 | 220 | 6,583 |
| النفط الخام والغاز | - | 641 | 641 |
| إنشاءات | 18,147 | (217) | 17,930 |
| تصنيع | 152 | 272 | 424 |
| عقارات | 2,986 | 387 | 3,373 |
| أخرى | (12) | 4,837 | 4,825 |
| المجموع | 50,885 | 8,551 | 59,436 |

المخصصات المحملة والمشطوبات خلال سنة 2020 (حسب قطاعات الأعمال)

(بالآلاف دينار كويتي)

| | التحميل / (الإفراج عن) مخصص انخفاض القيمة | | |
|--------------------|---|----------|---------------|
| | مخصص محدد | مخصص عام | إجمالي المخصص |
| شخصية | 22,380 | 1,046 | 23,426 |
| مالية | 34,867 | (20,913) | 13,954 |
| تجارية | 11,116 | (852) | 10,264 |
| النفط الخام والغاز | - | 463 | 463 |
| إنشاءات | 14,674 | (1,030) | 13,644 |
| تصنيع | - | 1,274 | 1,274 |
| عقارات | 600 | 155 | 755 |
| أخرى | 158 | 4,756 | 4,914 |
| المجموع | 83,795 | (15,101) | 68,694 |

لا يتضمن المخصص المحدد المحمل المذكور أعلاه مبلغ 43.2 مليون دينار كويتي (2020: 80.8 مليون دينار كويتي) المبالغ المشطوبة خلال السنة.

القروض منخفضة القيمة والمخصصات حسب القطاعات الجغرافية

فيما يلي التحليل الجغرافي للقروض منخفضة القيمة (أي متعثرة الأداء) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2021

و31 ديسمبر 2020:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2021

(بالآلاف دينار كويتي)

| | المخصصات المحددة النقدية | قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء) | | غطاء المخصصات المحددة |
|-------------------------|--------------------------|---|---------------|-----------------------|
| | | الرصيد القائم | الجزء المتأخر | |
| الكويت | 12,019 | 37,860 | 25,842 | 31.7% |
| دول الشرق الأوسط الأخرى | 682 | 9,953 | 9,271 | 6.8% |
| غرب أوروبا | - | - | - | 0.0% |
| أمريكا وكندا | - | - | - | 0.0% |
| آسيا والمحيط الهادي | - | - | - | 0.0% |
| باقي دول العالم | - | - | - | 0.0% |
| المجموع | 12,700 | 47,813 | 35,114 | 26.6% |

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2020

(بالآلاف دينار كويتي)

| | المخصصات المحددة النقدية | قروض منخفضة القيمة (قروض متعثرة الأداء) | | غطاء المخصصات المحددة |
|-------------------------|--------------------------|---|---------------|-----------------------|
| | | الرصيد القائم | الجزء المتأخر | |
| الكويت | 8,158 | 51,479 | 43,321 | 15.8% |
| دول الشرق الأوسط الأخرى | - | - | - | 0.0% |
| غرب أوروبا | - | - | - | 0.0% |
| أمريكا وكندا | - | - | - | 0.0% |
| آسيا والمحيط الهادي | - | - | - | 0.0% |
| باقي دول العالم | - | - | - | 0.0% |
| المجموع | 8,158 | 51,479 | 43,321 | 15.8% |

إدارة المخاطر

فيما يلي إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني المرتبط بالأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل 3، ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020 وقد تم تحليله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 (بالآلاف دينار كويتي)

| إجمالي الانكشاف للمخاطر | الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان | | | إجمالي الانكشاف للمخاطر | | |
|---|---|-----------|-----------|-------------------------|-----------|-----------|
| | ممول | غير ممول | الإجمالي | ممول | غير ممول | الإجمالي |
| بنود نقدية | 59,057 | - | 59,057 | 59,057 | - | 59,057 |
| المطالبات على الدول السيادية | 980,721 | 118 | 980,839 | 980,721 | 118 | 980,839 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 380,381 | 11,480 | 391,861 | 380,381 | 11,480 | 391,861 |
| المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف | - | - | - | - | - | - |
| المطالبات على البنوك | 889,075 | 268,171 | 1,157,246 | 889,075 | 268,171 | 1,157,246 |
| المطالبات على الشركات | 2,371,425 | 1,181,883 | 3,553,308 | 2,371,425 | 1,181,883 | 3,553,308 |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | 1,752,793 | 596 | 1,753,389 | 1,752,793 | 596 | 1,753,389 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 35,114 | 5,259 | 40,373 | 35,114 | 5,259 | 40,373 |
| انكشافات أخرى | 345,841 | 255 | 346,096 | 345,841 | 255 | 346,096 |
| المجموع | 6,814,407 | 1,467,762 | 8,282,169 | 6,814,407 | 1,467,762 | 8,282,169 |

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2020 (بالآلاف دينار كويتي)

| تخفيف مخاطر الائتمان | الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان | | | تخفيف مخاطر الائتمان | | |
|---|---|-----------|-----------|----------------------|-----------|-----------|
| | ممول | غير ممول | الإجمالي | ممول | غير ممول | الإجمالي |
| بنود نقدية | 51,355 | - | 51,355 | 51,355 | - | 51,355 |
| المطالبات على الدول السيادية | 955,752 | 5 | 955,757 | 955,752 | 5 | 955,757 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 283,098 | 17,739 | 300,837 | 283,098 | 17,739 | 300,837 |
| المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف | 11,422 | - | 11,422 | 11,422 | - | 11,422 |
| المطالبات على البنوك | 864,321 | 268,066 | 1,132,387 | 864,321 | 268,066 | 1,132,387 |
| المطالبات على الشركات | 2,212,604 | 1,099,608 | 3,312,212 | 2,212,604 | 1,099,608 | 3,312,212 |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | 1,607,573 | 488 | 1,608,061 | 1,607,573 | 488 | 1,608,061 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 43,321 | 7,306 | 50,627 | 43,321 | 7,306 | 50,627 |
| انكشافات أخرى | 337,973 | 275 | 338,248 | 337,973 | 275 | 338,248 |
| المجموع | 6,367,419 | 1,393,487 | 7,760,906 | 6,367,419 | 1,393,487 | 7,760,906 |

تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان

وفقاً للمنهج القياسي الخاص بمعايير بازل 3 بخصوص مخاطر الائتمان، يتم تطبيق أساليب تخفيف مخاطر الائتمان للحد من مقدار الانكشافات لمخاطر الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر وذلك لأغراض كفاية رأس المال. يبين إيضاح 24 (أ) حول البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يوضح سياسة وإطار عمل البنك الموضوع لإدارة هذه المخاطر. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ضمن معيار بازل 3، لا يتم اعتبار العقار مؤهلاً ضمن تخفيف مخاطر الائتمان لأغراض احتساب رأس المال.

وفقاً لسياسة الائتمان لدى البنك سيتم تحديد متطلبات الضمان والتغطية ورفع قيمة الضمان، إن وجد، من خلال لجنة الائتمان المسؤولة عن اعتماد التسهيلات الائتمانية استناداً على عدة عوامل منها القوة المالية للمقترض، ومصادر التدفقات النقدية للسداد، وسجلات التتبع، والدعم الجماعي، والتقلب ... وغيرها. إذا كانت ضمانات الأسهم هي المصدر الوحيد للسداد، يجب الاحتفاظ ببند رفع الضمان. ففي حالة انخفاض قيمة الضمان المحتفظ به لقرض معين بأقل من نسبة تغطية الضمان المقررة مبدئياً وتصل إلى حد نسبة رفع الضمان، يلتزم العميل بتقديم ضمان إضافي أو تسوية الانكشاف بشكل جزئي وذلك لزيادة نسبة التغطية. كما يتم يومياً تقييم الأسهم المسعرة من خلال أسعار بورصة الكويت وأسواق الأوراق المالية المسجلة. في بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / تضامنية من أفراد أو شركات ذات ملاءة ائتمانية عالية للمساعدة في ضمان التسهيلات الائتمانية. وتخضع أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بهذه الكفالات لغرض احتساب رأس المال لما هو مقرر ضمن تعليمات بازل.

تكون القروض الاستهلاكية بصفة عامة غير مكفولة بضمانات ولكن يتم التخفيف من مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط "تحويل الراتب" الذي يطالب صاحب العمل للعميل بتحويل راتب العميل مباشرة إلى حسابه لدى بنك الخليج. كما أن الضمان أو التأمين الذي يكون عادة على هيئة وديعة عميل محجوزة لدى بنك الخليج أو ضمان شخصي أو أوامر دائمة، يتم الحصول عليه في حالات نادرة عندما يتم منح القروض الاستهلاكية دون إجراء تحويل الراتب.

إدارة المخاطر

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان المخاطر

يقدم الجدول التالي مزيداً من التقسيم للانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020 والموجودات الناتجة المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان إلى انكشافات مقدرة وغير مقدرة:

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2021 (بالآلاف دينار كويتي)

| الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان | تخفيف مخاطر الائتمان | | الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان | الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر | |
|---|----------------------|--------------|-----------------------------------|----------------------------------|-----------|
| | ضمان مالي مؤهل | كفالات مؤهلة | | مقدرة | غير مقدرة |
| بنود نقدية | 59,057 | - | 59,057 | - | - |
| المطالبات على الدول السيادية | 980,802 | 59 | 980,743 | 55,028 | - |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 386,121 | 17,179 | 368,942 | 101,071 | - |
| المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف | - | - | - | - | - |
| المطالبات على البنوك | 1,016,038 | 1,835 | 1,014,203 | 384,935 | 2 |
| المطالبات على الشركات | 2,904,924 | 688,979 | 2,215,945 | 2,226,140 | 2,181,664 |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | 1,753,064 | 153,255 | 1,599,809 | 1,599,264 | - |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 37,743 | 4,355 | 33,388 | 31,665 | 31,665 |
| انكشافات أخرى | 345,969 | 81,050 | 264,919 | 314,853 | 314,853 |
| المجموع | 7,483,718 | 946,712 | 6,537,006 | 4,712,956 | 4,127,448 |

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان؛ والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2020 (بالآلاف دينار كويتي)

| الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان | تخفيف مخاطر الائتمان | | الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان | الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر | |
|---|----------------------|--------------|-----------------------------------|----------------------------------|-----------|
| | ضمان مالي مؤهل | كفالات مؤهلة | | مقدرة | غير مقدرة |
| بنود نقدية | 51,355 | - | 51,355 | - | - |
| المطالبات على الدول السيادية | 955,784 | 102 | 955,682 | 34,420 | - |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 291,652 | 33,467 | 258,185 | 52,156 | - |
| المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف | 11,422 | - | 11,422 | 5,711 | - |
| المطالبات على البنوك | 994,702 | 576 | 994,126 | 329,135 | 1 |
| المطالبات على الشركات | 2,702,258 | 505,483 | 2,196,775 | 2,194,881 | 2,192,987 |
| الانكشافات للخدمات المصرفية للأفراد | 1,607,817 | 158,964 | 1,448,853 | 1,448,289 | - |
| الانكشافات للقروض المتأخرة | 46,974 | 4,940 | 42,034 | 41,131 | 41,131 |
| انكشافات أخرى | 338,111 | 59,363 | 278,748 | 337,219 | 337,219 |
| المجموع | 7,000,075 | 762,895 | 6,237,180 | 4,442,942 | 4,019,627 |

إن معظم أشكال تخفيف مخاطر الائتمان تكون على هيئة ضمان مالي مؤهل والذي يتمثل بشكل رئيسي في أسهم مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وودائع نقدية.

محفظة المتاجرة

تقتصر محفظة المتاجرة على مقدار معقول لمركز العملات المفتوحة في سياق متطلبات العملاء من التسهيلات والمتاجرة وإدارة الميزانية العمومية للبنك.

يستخدم البنك المنهج القياسي لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ويتم ربط السجلات المصرفية للمتاجرة بالسوق على أساس يومي كما يستخدم البنك هيكل للحدود الموضوع لإدارة ومراقبة الانكشافات لمخاطر السوق الناتجة من أنشطة المتاجرة. ويستخدم البنك أيضاً قيمة المتاجرة المعرضة للمخاطر لتتبع ومراقبة مخاطر تحويل العملات الأجنبية. ووفقاً لقواعد بازل 3، يُحدد إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق عن طريق ضرب قيمة رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق في نسبة 12.5.

(بالآلاف دينار كويتي)

| مخاطر السوق | 31 ديسمبر 2021 | 31 ديسمبر 2020 | الفارق |
|---|----------------|----------------|--------|
| مخاطر مركز أسعار الفائدة | - | - | - |
| مخاطر تحويل العملات الأجنبية | 134 | 167 | (33) |
| إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر السوق | 134 | 167 | (33) |
| الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق | 1,675 | 2,088 | (413) |
| إجمالي متطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق بنسبة 10.50% (2020: 10.50%) | 176 | 219 | (44) |

في 31 ديسمبر 2021، كان إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق بمبلغ 1.68 مليون دينار كويتي (2020: 2 مليون دينار كويتي) وقدر إجمالي المتطلبات الرأسمالية بمبلغ 176 ألف دينار كويتي (2020: 219 دينار كويتي).

مخاطر التشغيل

تم تصنيف أنشطة الأعمال لدى البنك إلى ثلاث مجالات أعمال كما يلي: المتاجرة والمبيعات والخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية للأفراد. يتم استخدام أسلوب تسعير تحويلات الأموال الداخلية لدى البنك لتوزيع إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين مجالات الأعمال المذكورة أعلاه.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة للبنك كما في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020:

(بالآلاف دينار كويتي)

| مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2021 | متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات | معامل بيتا | رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل |
|---|---------------------------------------|------------|---------------------------------------|
| المتاجرة والمبيعات | 29,554 | 18% | 5,320 |
| الخدمات المصرفية التجارية | 70,732 | 15% | 10,610 |
| الخدمات المصرفية للأفراد | 78,372 | 12% | 9,405 |
| الإجمالي | 178,658 | | 25,335 |
| إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل | | | 316,688 |
| إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 10.50%) | | | 33,252 |

(بالآلف دينار كويتي)

| مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2020 | متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات | معامل بيتا | رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل |
|---|---------------------------------------|------------|---------------------------------------|
| المتاجرة والمبيعات | 34,309 | 18% | 6,176 |
| الخدمات المصرفية التجارية | 76,161 | 15% | 11,424 |
| الخدمات المصرفية للأفراد | 76,318 | 12% | 9,158 |
| الإجمالي | 186,788 | | 26,758 |
| إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل | 334,475 | | 334,475 |
| إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل (بنسبة 10.50%) | 35,120 | | 35,120 |

وفقاً لتعليمات بازل 3، يحتسب إجمالي رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل عن طريق ضرب متوسط إجمالي الإيرادات عن مدة 3 سنوات لمجالات الأعمال في معامل بيتا المحدد مسبقاً. ويحدد إجمالي الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المحمل لتغطية مخاطر التشغيل في نسبة 12.5. يشمل إجمالي الإيرادات صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات التي لا تحمل فوائد. في 31 ديسمبر 2021، بلغ المتوسط المرجح للانكشاف لمخاطر التشغيل **316.7 مليون دينار كويتي** (2020: 334.5 مليون دينار كويتي) وكان إجمالي المتطلبات الرأسمالية لتغطية مخاطر التشغيل بنسبة 10.50% بمبلغ **33 مليون دينار كويتي** (2020: بنسبة 13% بمبلغ 35 مليون دينار كويتي).

مخاطر أسعار الأسهم في السجلات المصرفية

لا يتداول بنك الخليج في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع استثمارات البنك في الأسهم في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) ويتم تصنيفها كمدرجة "بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى"، أي أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم إدراج أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل بما في ذلك عند البيع. يتم عند البيع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المترتبة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. إن القيم العادلة للأدوات المسعرة تستند إلى أسعار الشراء عند الإقفال أو باستخدام السعر الحالي في السوق لتلك الأداة. تم تحديث القيم العادلة للأدوات غير المسعرة التي يتم تقديرها من خلال معدلات السعر / الربحية أو باستخدام سعر/ نسب التدفقات النقدية لتعكس الظروف المحددة لجهة الإصدار. كما أن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المشتركة أو صناديق وحدات الاستثمار أو الأدوات الاستثمارية المشابهة تستند إلى آخر سعر شراء معلن/آخر صافي قيمة موجودات معلن. يستخدم البنك خدمات التقييم الخارجي عند الضرورة.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية المحتفظ بها في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020 وكذلك الأرباح غير المحققة المترتبة في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية والتأثيرات على رأس المال الرقابي.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2021

| إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية | أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1) | تفاصيل رأس المال الرقابي | متطلبات رأس المال الرقابي | تفاصيل البيع |
|---|---|--------------------------|---------------------------|--------------|
| 34,870 | 2,373 | 4,010 | 4,010 | 505 |
| 23,832 | 793 | 2,741 | 2,741 | |
| 11,038 | 1,580 | 1,269 | 1,269 | |
| إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية | أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1) | تفاصيل رأس المال الرقابي | متطلبات رأس المال الرقابي | تفاصيل البيع |
| 34,870 | 2,373 | 4,010 | 4,010 | 505 |
| أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى | | | | |
| | | | | |

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخص في السجل المصرفي كما في 31 ديسمبر 2020

| إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية | أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1) | تفاصيل رأس المال الرقابي | متطلبات رأس المال الرقابي | تفاصيل البيع |
|---|---|--------------------------|---------------------------|--------------|
| 38,161 | 3,685 | 5,343 | 5,343 | 350 |
| 26,057 | 2,254 | 3,648 | 3,648 | |
| 12,104 | 1,431 | 1,695 | 1,695 | |
| إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية | أرباح غير محققة من الأوراق المالية (جزء من شريحة حقوق المساهمين العامة 1) | تفاصيل رأس المال الرقابي | متطلبات رأس المال الرقابي | تفاصيل البيع |
| 38,161 | 3,685 | 5,343 | 5,343 | 350 |
| أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى | | | | |
| | | | | |

لدى البنك استثمار جوهري في أسهم في مؤسسة مالية تم تصنيفه كموزون مخاطر بنسبة 250% (استثمارات في مؤسسات مالية أقل من حدود الاقتطاع).

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالتحركات في أسعار الفائدة. ويتمثل الجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (أي لغير أغراض المتاجرة) في إدارة حساسية صافي إيرادات البنك من الفوائد للتغيرات في معدلات الفائدة السوقية. إن حساسية صافي إيرادات الفائدة للتغيرات في سعر الفائدة مصفح عنها في الإيضاح 24 (ب) حول البيانات المالية.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة

قام البنك بتطوير مجموعة من السياسات والعمليات المرتبطة بالمخاطر لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان المتعلقة بالأطراف المقابلة ورفع التقارير عنها. تتكامل هذه السياسات مع إدارة مخاطر الائتمان وتم تطبيقها لوضع الحدود الداخلية فيما يتعلق بالحد الأقصى لمن الانكشافات بناء على التصنيف الائتماني للطرف المقابل. حيث ترتبط الأطراف المقابلة ذات درجات التصنيف العالية بانكشافات الحدود الأعلى، في حين يقتصر ارتباط العملاء ذوي درجات التصنيف الائتماني الأقل بانكشافات المستويات المنخفضة. وقد تم تحديد هذه الحدود بناء على احتمالية التعثر المرتبطة بكل درجة من درجات المخاطر المتعلقة بالمقترضين. وفي ضوء احتمالات التعثر، يسعى البنك إلى الحد من تكبد خسائر غير متوقعة. بالنسبة لعقود تحويل العملات الأجنبية، فقد تم إعداد هيكل الحدود بناء على أجل العقد والمخاطر المترتبة على التقلب المتعلق بالعقود الأساسية. وقد تم إعداد هيكل الحدود المتعلقة بالأطراف المقابلة حسب المنتج بما في ذلك الحدود الموضوعة لتحوط مخاطر التسوية.

سياسة المكافآت

لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على التقرير السنوي - الجزء الرابع من حوكمة الشركات.

نموذج الإفصاحات العامة عن نسبة الرفع المالي

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ب س/ 342/ 2015)، يجب على البنوك الكويتية الحفاظ على نسبة رفع مالي قدرها 3% كحد أدنى. يتم احتساب نسبة الرفع المالي كنسبة من الشريحة 1 من رأس المال وفقاً لقواعد بازل 3 إلى إجمالي الانكشاف. يمثل إجمالي الانكشاف مجموع الانكشافات داخل وخارج الميزانية العمومية بعد تعديل معامل التحويل الائتماني.

يعرض الجدول التالي مطابقة الموجودات داخل الميزانية العمومية وفقاً للبيانات المالية المصدرة بالإضافة إلى إجمالي مبلغ الانكشاف ضمن قياس نسبة الرفع.

(ملخص المقارنة بين الموجودات المحاسبية وقياس الانكشاف لنسبة الرفع)

| (بالآلاف دينار كويتي) | | | |
|-----------------------|----------------|----------------|---|
| الفارق | 31 ديسمبر 2020 | 31 ديسمبر 2021 | |
| 443,202 | 6,112,708 | 6,555,910 | 1. إجمالي الموجودات المجمعة وفقاً للبيانات المالية المصدرة |
| - | - | - | 2. تعديل للاستثمارات في المؤسسات المصرفية أو المالية أو شركات التأمين أو التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية ولكن خارج نطاق التجميع الرقابي |
| - | - | - | 3. تعديل للموجودات على سبيل الامانة المحققة في الميزانية العمومية وفقاً لإطار العمل المحاسبي التشغيلي ولكن المستبعدة من قياس الانكشاف لنسبة الرفع |
| - | - | - | 4. تعديلات للأدوات المالية المشتقة |
| - | - | - | 5. تعديل لمعاملات تمويل الأوراق المالية (أي التزام إعادة الشراء والمعاملات المماثلة من الإقراض المكفول بضمان) |
| 59,788 | 736,066 | 795,854 | 6. تعديل للبنود خارج الميزانية (أي التحويل إلى المبالغ الائتمانية المكافئة للانكشافات خارج الميزانية) |
| - | - | - | 7. تعديلات أخرى |
| 502,990 | 6,848,774 | 7,351,764 | 8. الانكشاف لنسبة الرفع |

(بالآلاف دينار كويتي)

| الفارق | 31 ديسمبر 2020 | 31 ديسمبر 2021 | |
|---|----------------|----------------|---|
| الانكشافات داخل الميزانية العمومية | | | |
| 443,202 | 6,112,708 | 6,555,910 | 1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية ولكنها مشتملة على الضمانات) |
| - | - | - | 2. (مبالغ الموجودات المخصصة عند تحديد الشريحة 1 من رأس المال وفقاً لقواعد بازل3) |
| 443,202 | 6,112,708 | 6,555,910 | 3. إجمالي الانكشافات داخل الميزانية (باستثناء المشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية) (مجموع البنود 1 و2) |
| انكشافات المشتقات | | | |
| - | - | - | 4. تكلفة الاستبدال المرتبطة بجميع معاملات المشتقات (أي بالصافي بعد هامش فروق النقد المؤهلة) |
| - | - | - | 5. المبالغ المضافة إلى الانكشاف المحتمل المستقبلي المرتبطة بجميع معاملات المشتقات |
| - | - | - | 6. إجمالي لضمانات المشتقات المقدمة والمخصصة من موجودات الميزانية العمومية طبقاً لإطار العمل المحاسبي التشغيلي |
| - | - | - | 7. (الخصومات لموجودات الأرصدة المدينة لهامش فروق النقد المقدم في معاملات المشتقات) |
| - | - | - | 8. (المراكز المقابلة المركزية المعفاة لانكشافات التداول التي تم مقاصتها للعملاء) |
| - | - | - | 9. المبلغ الاسمي المعدل الفعلي للمشتقات الائتمانية المكتتية |
| - | - | - | 10. (المبادلات الاسمية الفعلية المعدلة والخصومات الإضافية للمشتقات الائتمانية المكتتية) |
| - | - | - | 11. إجمالي انكشافات المشتقات (مجموع البنود من 4 إلى 10) |
| انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية | | | |
| - | - | - | 12. إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية (دون أي تحقق للمقاصة) |
| - | - | - | 13. (المبالغ المقاصة للأرصدة النقدية الدائنة والمدينة من إجمالي موجودات معاملات تمويل الأوراق المالية) |
| - | - | - | 14. انكشافات الأطراف المقابلة المركزية لموجودات معاملات تمويل الأوراق المالية |
| - | - | - | 15. انكشافات معاملات الوكلاء |
| - | - | - | 16. إجمالي انكشافات معاملات تمويل الأوراق المالية (مجموع البنود من 12 إلى 15) |
| انكشافات أخرى خارج الميزانية | | | |
| 66,851 | 2,359,585 | 2,426,436 | 17. انكشاف خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني) |
| (7,063) | (1,623,519) | (1,630,582) | 18. (تعديلات لتعكس التحويل إلى المبالغ الائتمانية المكافئة) |
| 59,788 | 736,066 | 795,854 | 19. البنود خارج الميزانية (مجموع البنود 17 و18) |
| رأس المال وإجمالي الانكشافات | | | |
| 18,575 | 679,576 | 698,151 | 20. الشريحة 1 من رأس المال |
| 502,990 | 6,848,774 | 7,351,764 | 21. إجمالي الانكشافات (مجموع البنود 3 و11 و16 و19) |
| نسبة الرفع المالي | | | |
| (%0.43) | %9.92 | %9.50 | 22. نسبة الرفع المالي طبقاً لتعليمات بازل 3 (الشريحة 1 من رأس المال (20) / إجمالي الانكشافات (21)) |

04

البيانات المالية

106

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

110

بيان الدخل

111

بيان الدخل الشامل

112

بيان المركز المالي

113

بيان التدفقات النقدية

114

بيان التغيرات في حقوق الملكية

115

إيضاحات حول البيانات المالية



تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الخليج ش.م.ك.ع.

خسائر الائتمان للقروض والسلف

يتم تسجيل خسائر الائتمان للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") الممنوحة إلى العملاء والبنوك إما حسب خسائر الائتمان المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى استناداً إلى تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصص المتعلق بها ("قواعد بنك الكويت المركزي"). كما هو موضح عنها في السياسات المحاسبية وضمن الإيضاحين 2 و12 حول البيانات المالية.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية معقدة وتتطلب إصدار أحكام جوهرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها لتقييم الازدياد الملحوظ في خسائر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعثر وإعداد نماذج تقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقيق الضمانات. وكما هو موضح عنه في إيضاح 24، أثرت جائحة كوفيد-19 بصورة جوهرية على تحديد الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة كما استوجبت تطبيق درجة عالية من الأحكام. نتيجة لذلك، ارتبطت خسائر الائتمان المتوقعة بدرجة كبيرة من عدم التأكد عما هو معتاد عليه كما تخضع المدخلات المستخدمة للتغير بشكل كبير وهو ما قد يؤدي إلى تغير التقديرات في الفترات المستقبلية بصورة جوهرية.

يستند الاعتراف بالمخصص المحدد في حالة التسهيل منخفض القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي إلى تعليمات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من عدم تأكد حول التقديرات والأحكام التي يتم إصدارها لاحتساب انخفاض القيمة وكذلك حالة عدم التأكد الكبيرة من التقديرات نتيجة لتأثيرات جائحة كوفيد-19، فإنها تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها بتقييم عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة والمدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل البنك في تطوير النماذج بالإضافة إلى أدوات الرقابة الخاصة بالحوكمة والمراجعة والتي تستند إليها الإدارة في تحديد مدى ملاءمة خسائر الائتمان. كما تم تحديث إجراءات التدقيق لكي تشمل مراعاة الاضطراب الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19 بما فيها التركيز على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، حددنا عينات من تسهيلات الائتمان القائمة كما في تاريخ البيانات المالية وقد اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها كما قمنا بتقييم كيفية قيام البنك بتحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. وتم الاستعانة بالمخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتحقق من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بتقييم معايير البنك لعملية تحديد المراحل وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك ملاءمة وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل البنك بالإضافة إلى التعليمات التي تم مراعاتها من قبل الإدارة في ضوء جائحة كوفيد-19 الحالية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة مع مراعاة تعليمات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بتقييم مدى تناسب مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لمتطلبات المخصصات التي حددتها قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم معايير تحديد ما إذا كان هناك ضرورة لاحتساب أية خسائر ائتمان طبقاً للتعليمات ذات الصلة وما إذا كان يتم احتسابها طبقاً لذلك عند الضرورة. وبالنسبة لعينات المختارة والتي اشتملت على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها، قمنا بالتحقق مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة. وبالنسبة لعينات المختارة التي اشتملت أيضاً على تسهيلات ائتمانية منخفضة القيمة، قمنا أيضاً بتقييم الضمان وأعدنا احتساب المخصصات الناتجة.

Deloitte.

ديلويت وتوش
الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق
مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع
ص.ب: 20214 الصفاة 13062
الكويت
هاتف: 2243 8060 - 965 2240 8844
فاكس: 2245 2080 - 965 2240 8855
www.deloitte.com

EY
نبني عالمنا
أفضل للعمل

العيان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
مستودق رقم 74 الصفاة
الكويت الصفاة 13001
ساحة الصفاة
برج بينك الطابق 18-20
شارع أحمد الجابر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2021 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمر التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الخليج ش.م.ك.ع.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2021

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2021، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبّر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتمز الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.

• تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

• التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات

ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن مواصلة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

• تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نصصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب |/ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2/ رب |/ 342/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب |/ 336/ 2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له ورقم 2/ رب |/ 342/ 2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

عبد الكريم عبد الله السمدان

سجل مراقبي الحسابات رقم 208 فئة أ

إرنست ويونغ

العيبان والعصيمي وشركاهم

10 فبراير 2022

الكويت

طلال يوسف المريني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ

ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

بيان الدخل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

| 2020 | 2021 | ايضاحات | |
|-----------------|-----------------|---------|---|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | | |
| 209,348 | 185,994 | 4 | إيرادات فوائد |
| (84,581) | (53,681) | 5 | مصروفات فوائد |
| 124,767 | 132,313 | | صافي إيرادات فوائد |
| 24,136 | 27,428 | 6 | صافي أتعاب وعمولات |
| 7,443 | 9,058 | | صافي أرباح من التعامل بالعملة الأجنبية |
| 572 | 679 | | إيرادات توزيعات أرباح |
| 1,350 | 580 | | إيرادات أخرى |
| 158,268 | 170,058 | | إيرادات التشغيل |
| 36,873 | 47,712 | | مصروفات موظفين |
| 2,765 | 2,628 | | تكاليف إشغال |
| 7,618 | 6,823 | | استهلاك |
| 16,670 | 21,018 | | مصروفات أخرى |
| 63,926 | 78,181 | | مصروفات التشغيل |
| 94,342 | 91,877 | | ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة |
| | | | تحميل مخصصات: |
| 64,476 | 55,833 | 7 | - محددة |
| 4,218 | 3,603 | 12,18 | - عامة |
| (5,512) | (11,943) | 12 | استرداد قروض، بالصافي بعد الشطب |
| (122) | 110 | | صافي مخصص موجودات مالية أخرى |
| 992 | - | 14 | خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى |
| 64,052 | 47,603 | | ربح التشغيل |
| 30,290 | 44,274 | | مكافأة أعضاء مجلس الإدارة |
| 135 | 179 | 22 | حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي |
| 302 | 446 | | ضريبة دعم العمالة الوطنية |
| 752 | 1,098 | | الزكاة |
| 302 | 446 | | ربح السنة |
| 28,799 | 42,105 | | ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس) |
| 10 | 14 | 8 | |

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل الشامل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|--|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 28,799 | 42,105 | ربح السنة |
| | | إيرادات شاملة أخرى |
| | | بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل: |
| (3,486) | (807) | صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية - أسهم |
| (256) | 25 | إعادة تقييم مباني ومعدات |
| (3,742) | (782) | خسائر شاملة أخرى للسنة |
| 25,057 | 41,323 | إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة |

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

| إيضاحات | 2021 ألف دينار كويتي | 2020 ألف دينار كويتي |
|---|-------------------------|-------------------------|
| الموجودات | | |
| نقد ونقد معادل | 942,495 | 1,105,925 |
| سندات خزينة حكومة الكويت | 74,000 | 108,500 |
| سندات بنك الكويت المركزي | 281,197 | 280,724 |
| ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى | 124,642 | 3,033 |
| قروض وسلف للبنوك | 278,451 | 192,063 |
| قروض وسلف للعملاء | 4,558,086 | 4,116,537 |
| استثمارات في أوراق مالية | 141,941 | 174,855 |
| موجودات أخرى | 120,705 | 97,018 |
| مباني ومعدات | 34,393 | 34,053 |
| مجموع الموجودات | 6,555,910 | 6,112,708 |
| المطلوبات وحقوق الملكية | | |
| المطلوبات | | |
| المستحق للبنوك | 595,501 | 550,543 |
| ودائع من المؤسسات المالية | 673,169 | 705,337 |
| ودائع العملاء | 4,303,995 | 4,033,719 |
| أموال مقترضة أخرى | 215,000 | 100,000 |
| مطلوبات أخرى | 101,753 | 85,745 |
| إجمالي المطلوبات | 5,889,418 | 5,475,344 |
| حقوق الملكية | | |
| رأس المال | 304,813 | 304,813 |
| أسهم منحة مقترحة | 15,241 | - |
| احتياطي إجباري | 46,562 | 42,135 |
| علاوة إصدار أسهم | 153,024 | 153,024 |
| احتياطي إعادة تقييم عقارات | 18,194 | 18,169 |
| احتياطي القيمة العادلة | 2,374 | 3,686 |
| أرباح مرحلة | 144,441 | 140,073 |
| أرباح مرحلة | 684,649 | 661,900 |
| أسهم خزينة | (18,157) | (24,536) |
| إجمالي حقوق الملكية | 666,492 | 637,364 |
| مجموع المطلوبات وحقوق الملكية | 6,555,910 | 6,112,708 |

انطوان ضاهر

(الرئيس التنفيذي)

جاسم مصطفى بودي

(رئيس مجلس الإدارة)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

| إيضاحات | 2021 ألف دينار كويتي | 2020 ألف دينار كويتي |
|--|-------------------------|-------------------------|
| أنشطة التشغيل | | |
| ربح السنة | 42,105 | 28,799 |
| تعديلات: | | |
| تعديل معدل الفائدة الفعلي | - | (34) |
| إيرادات توزيعات أرباح | (679) | (572) |
| استهلاك | 6,823 | 7,618 |
| مخصصات خسائر قروض | 59,436 | 68,694 |
| صافي مخصص موجودات مالية أخرى | 110 | (122) |
| خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى | - | 992 |
| التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل قبل التغييرات في موجودات ومطلوبات التشغيل | 107,795 | 105,375 |
| النقص / (الزيادة) في موجودات التشغيل: | | |
| سندات خزينة حكومة الكويت | 34,500 | 123,500 |
| سندات بنك الكويت المركزي | (473) | (2,049) |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى | (121,612) | 125,417 |
| قروض وسلف للبنوك | (86,767) | 20,838 |
| قروض وسلف للعملاء | (497,449) | (1,164) |
| موجودات أخرى | (21,274) | 13,495 |
| الزيادة / (النقص) في مطلوبات التشغيل: | | |
| المستحق للبنوك | 44,958 | 151,830 |
| ودائع من المؤسسات المالية | (32,168) | (313,150) |
| ودائع عملاء | 270,276 | 83,818 |
| مطلوبات أخرى | 12,851 | (29,808) |
| صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التشغيل | (289,363) | 278,102 |
| أنشطة الاستثمار | | |
| شراء استثمارات في أوراق مالية | (22,498) | (14,371) |
| متحصلات من بيع/استحقاق استثمارات في أوراق مالية | 52,085 | 8,808 |
| شراء مباني ومعدات | (7,138) | (5,263) |
| إيرادات توزيعات أرباح مستلمة | 679 | 572 |
| صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار | 23,128 | (10,254) |
| أنشطة التمويل | | |
| صافي المتحصلات من أموال مقترضة أخرى | 115,000 | - |
| توزيعات أرباح مدفوعة | (15,056) | (31,947) |
| متحصلات من بيع أسهم خزينة | 2,861 | 22,143 |
| صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) أنشطة التمويل | 102,805 | (9,804) |
| صافي (النقص) / الزيادة في النقد والنقد المعادل | (163,430) | 258,044 |
| النقد والنقد المعادل في 1 يناير | 1,105,925 | 847,881 |
| النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر | 942,495 | 1,105,925 |
| معلومات إضافية عن التدفقات النقدية | | |
| فوائد مستلمة | 184,319 | 217,055 |
| فوائد مدفوعة | 55,739 | 101,520 |

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

الإصلاح المعياري لمعدلات الفائدة - المرحلة 2: تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9، ومعيار المحاسبة الدولي 39، والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16

تتضمن التعديلات المبررات العملية التالية:

- مبرر عملي يستلزم إجراء تغييرات تعاقدية أو تغييرات على التدفقات النقدية والتي تكون مطلوبة بصورة مباشرة لعملية الإصلاح، والتي يتم معاملتها كتغييرات في سعر الفائدة المتغيرة، بما يعادل الحركة في سعر الفائدة السوقية.
 - السماح بتغييرات يتعين إجراؤها بموجب متطلبات إصلاح معدل الليبور على تصنيفات التحوط وتوثيقات التحوط دون إيقاف علاقة التحوط.
- كما في 31 ديسمبر 2021، لم ينتقل البنك إلى معيار سعر فائدة بديل لأي من مراكزه وسوف ينتقل لاستخدام معدلات مرجعية معيارية خالية من المخاطر في تاريخ أقصاه يونيو 2023. وكما في 31 ديسمبر 2021، يقدر انكشاف البنك لمخاطر الموجودات المالية والتي تستند إلى معدل الإيبور بالدولار الأمريكي وتستحق بعد يونيو 2023 بمبلغ قدره **557,367** ألف دينار كويتي. أما انكشاف البنك لمخاطر المطلوبات المالية المرتبطة بمعدل الإيبور بالدولار الأمريكي، فهو غير جوهري نسبياً. تقدر الانكشافات لمعدل الفائدة المتغير بغير الدولار الأمريكي بمبلغ **13,612** ألف دينار كويتي فقط. ويتولى فريق عمل المشروع المتعلق بمعدلات الإيبور لدى البنك إدارة أنشطة الانتقال وسيستمر في التواصل مع أصحاب المصلحة المختلفين لدعم عملية انتقال منظمة وتخفيف المخاطر الناتجة من الانتقال. كما البنك يعمل على عقد المناقشات لتحقيق عملية انتقال منظمة لهذه الانكشافات حتى يتم استخدام المعدلات المرجعية المعيارية الخالية من المخاطر ذات الصلة.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2021 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية العامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقوم البنك عند الاعتراف المبدئي بتصنيف موجوداته المالية لاحقاً كالتالي: موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقائمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقائمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يحدد البنك تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.

تقييم نموذج الأعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات المالية بما يحقق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف البنك يقتصر فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال (البيع) وقياسها وفقاً للقائمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال البنك على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعمة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

اختبار الاعتراف بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يكون نموذج الأعمال مرتبطاً بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع معاً، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار الاعتراف بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقائمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة المدفوعات مقدماً لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

عند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متفقة مع ترتيب الإقراض الأساسي، أي أن الفائدة تتضمن فقط المقابل النقدي للقيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح متفقاً مع ترتيب الإقراض الأساسي. إذا أدت الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتفق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة بقياسه وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يقوم البنك بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج الأعمال المرتبط بإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة البيانات المالية الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون مثل هذه التغييرات متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال السنة.

الاعتراف/الإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي وفقاً للقيمة العادلة عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. تضاف تكاليف المعاملات أو تخصص فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم إدراج كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة المحاسبة في تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. ويتم إدراج التغييرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقاً للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عامةً وفقاً للوائح أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلياً أو جزئياً):

- عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو
- عندما يحتفظ البنك بالحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن يتحمل البنك التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب (القبض والدفع) أو

- عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ما أو يقوم بالدخول في ترتيب القبض والدفع ولم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يمكن أن يطالب البنك بدفعه أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشتري (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للبنك إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقاً للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار البنك في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

يتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي عند الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقترض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف للالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية

قياس الأدوات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة. وتدرج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يصنف البنك موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- التكلفة المطفأة
- القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو
- القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط لأصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف النقد والتقد المعادل وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء، وبعض الاستثمارات في أوراق دين مالية، وبعض الموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي كما يتم عرضها بالصافي بعد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن (إيرادات فوائد) بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفاء الشرطين التاليين وعدم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط لأصل المبلغ القائم.

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل. وعند إلغاء الاعتراف بأداة الدين، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير القياس وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح أو الخسارة الناتجة من أدوات الدين التي تقاس لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط، فيتم تسجيلها في بيان الدخل وعرضها في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها.

أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تشمل التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حقوق تخريدية في صافي موجودات جهة الإصدار.

يقيس البنك لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة البنك - عند الاعتراف المبدئي - تصنيف الاستثمار في الأسهم كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تقوم سياسة البنك على تصنيف الاستثمارات في الأسهم كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف توليد عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل، بما في ذلك عند البيع. يتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. ويتم تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل كـ "إيرادات توزيعات الأرباح" عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية كمحفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث للاعتراف بالأرباح قصيرة الأجل. ويتم تسجيل وقياس الموجودات المحفوظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد يلجأ البنك عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ.

يتضمن هذا التصنيف المشتقات غير المصنفة كأدوات تحوط في علاقة تحوط، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. تدرج الإيرادات المعترف بها من هذه الموجودات المالية تحت بند (صافي الأرباح من التعامل بعمولات أجنبية).

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- القروض والسلف إلى البنوك والعملاء بما في ذلك الالتزامات
- خطابات الاعتماد والقبولات وعقود الضمانات المالية بما في ذلك الالتزامات
- الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- الأرصدة لدى البنوك والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يصنف البنك انخفاض قيمة الموجودات المالية بصورة رئيسية إلى الفئتين التاليتين:

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تتضمن التسهيلات الائتمانية القروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء والضمانات وخطاب الاعتماد والقبولات والالتزامات غير المسحوبة. يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى (بخلاف التسهيلات الائتمانية)

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وللأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لا تخضع الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي خسائر ائتمان متوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً عن الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية وتمثل هذه الأدوات المالية استثمارات في شركات وسندات سيادية ذات تصنيف جودة ائتمانية مرتفعة.

خسائر الائتمان المتوقعة

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر الأصل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل")، ما لم يحدث ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف بالأصل. وفي هذه الحالة، يتم احتساب المخصص على مدى 12 شهراً ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر").

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر تمثل جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنشأ نتيجة حالات تعثر في سداد التسهيل الائتماني والمحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وعلى مدى 12 شهراً على أساس فردي أو مجمع اخذاً في الاعتبار طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية ذات الصلة.

يطبق البنك طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم نقل الموجودات بين المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغيير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. يعتبر البنك الأصل المالي ذا مخاطر ائتمان منخفضة عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية التعريف المتعارف عليه عالمياً لـ "فئة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة - في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

إن التسهيلات الائتمانية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك التسهيلات التي تتعرض للتأخر في سداد أصل المبلغ أو الفوائد لمدة أكثر من 90 يوماً، أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. بالنسبة للمرحلة 3، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بنسبة 100% من صافي رصيد التعثر بعد استبعاد قيمة الضمان المؤهل.

تحديد الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان

عند تحديد مدى الارتفاع الجوهري لمخاطر التعثر منذ الاعتراف المبدئي، يأخذ البنك في اعتباره المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل بناء على الخبرة التاريخية للبنك والتصنيف الائتماني الداخلي وتقييم مخاطر الائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية لتحديد الارتفاع الجوهري لمخاطر الائتمان للتسهيل الائتماني. دون النظر إلى التغيير في الدرجات الائتمانية، إذا تأخرت المدفوعات التعاقدية للتسهيلات الائتمانية لمدة أكثر من 30 يوماً فإن ذلك يعتبر ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. يتم نقل كافة الموجودات المالية التي تعرضت لارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي إلى المرحلة 2.

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية تعرضت لانخفاض في القيمة الائتمانية. ويرى البنك أن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة أدوات الدين تشمل ما إذا كان هناك تأخر في سداد أي مبالغ لأصل المبلغ أو الفائدة لمدة تزيد عن 90 يوماً أو مواجهة صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني التصنيف الائتماني. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة ٣. تشمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهرية
- مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد
- قيام البنك بإعادة هيكله القروض أو السلف في ضوء شروط لم يأخذها البنك في اعتباره في حالات مخالفة لذلك،
- احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى أو
- غياب سوق نشط للأسهم نظراً لصعوبات مالية.

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحقة منخفضة القيمة الائتمانية في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

وفي تاريخ البيانات المالية، إذا لم تسجل مخاطر الائتمان للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية ارتفاعاً ملحوظاً منذ الاعتراف المبدئي دون أن تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوم لتقدير احتمالات التعثر، والمخاطر في حالة التعثر، والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالات تعثر المقترض في الوفاء بالتزامه المالي سواء على مدى 12 شهراً ("احتمالية التعثر على مدى 12 شهراً") أو على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للالتزام ("احتمالية التعثر على مدى العمر الإنتاجي"). إن المخاطر في حالة التعثر تمثل الانكشافات المتوقعة في حالة التعثر. يقوم البنك باحتساب المخاطر في حالة التعثر، من الانكشافات الحالية المرتبطة بالطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية وفقاً للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن المخاطر في حالة التعثر لأصل مالي تمثل مجمل قيمته الدفترية. وتمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند الاعتراف والقيمة الزمنية للأموال. وتعاود خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصوم على مدار فترة الاثني عشر شهراً التالية لاحتمالية التعثر مضموراً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها بالمبلغ المخصوم لقيمة احتمالات التعثر على مدى العمر المتبقي الكامل مضموراً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر.

يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قياساً للمبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة دون أية تكلفة أو مجهود غير ملائم في تاريخ البيانات المالية حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساوي لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء لما يلي حيث يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية، و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة ملحوظة منذ الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية التي تتضمن ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ البداية أو منخفضة القيمة الائتمانية.

الشطب

يتم شطب مجمل القيمة الدفترية للأصل المالي (سواء جزئياً أو كلياً) عندما يتوصل البنك إلى أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. في حالة أن يزيد المبلغ المشطوب عن مخصص انخفاض القيمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والذي يتم تطبيقه بعد ذلك على مجمل القيمة الدفترية. ومع ذلك، لا تزال الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات إنفاذ القانون لكي يتم الامتثال لإجراءات البنك المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

الالتزامات

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بالنسبة للالتزامات غير المسحوبة، يقوم البنك بتقدير الجزء من الالتزام المتوقع أن يتم سحبه على مدى العمر المتوقع له. يتم احتساب المخاطر في حالة التعثر بعد تطبيق معاملة التحويل الائتماني طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة استناداً إلى نفس المنهجية المتبعة للتسهيلات الائتمانية الأخرى المسحوبة.

إيضاحات حول البيانات المالية

عقود الضمانات وخطابات الاعتماد

يتم قياس التزام البنك مقابل كل ضمان أو خطاب اعتماد بناءً على المبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الدخل وخسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي والمخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى. ولهذا الغرض، يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة سدادها الى مالك عقود الضمان مقابل خسائر الائتمان المتكبدة ارتباطاً بها. ويتم خصم النقص مقابل نسبة الفائدة المعدلة بالمخاطر المتعلقة بهذا النوع من المخاطر. ويتم اجراء الاحتساب بناءً على ترجيح السيناريوهات الثلاث لاحتمالات التعثر.

تعديل القروض والسلف إلى العملاء

يسعى البنك، متى كان ذلك ممكناً، إلى إعادة هيكلة القروض بدلا من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد أجل ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. بعد إعادة التفاوض على الشروط، تسري البنود والشروط للترتيب التعاقدى الجديد في تحديد ما إذا كان القرض ما يزال متأخر السداد أم لا. في حالة إذا كانت التعديلات جوهرية، يتم إلغاء الاعتراف بالتسهيل ويتم الاعتراف بتسهيل جديد ذي بنود وشروط مختلفة بشكل جوهري. ويتم قياس مخصص خسائر للتسهيل استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً باستثناء في الحالات النادرة التي يعتبر فيها التسهيل الجديد أصلاً مستحدثاً منخفض القيمة الائتمانية. وفي حالة تعديل القروض والسلف إلى العملاء دون إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يجب على البنك احتساب مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة في حالة عدم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدى، أو إذا تجاوز التسهيل المحددات المتفق عليها سلفاً. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة ومنخفض القيمة في حالة التأخر في سداد الفائدة/ الربح أو أصل المبلغ لمدة أكثر من 90 يوماً وكانت القيمة الدفترية للتسهيل أكبر من قيمته المتوقع استردادها. إن القروض المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وتلك منخفضة القيمة يتم ادارتها ومراقبتها كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها بين الفئات الأربع التالية والتي يتم الاستعانة بها لتحديد المخصصات:

| الفئة | المعايير | المخصصات المحددة % |
|-----------------------|---------------------------------|--------------------|
| تحت المراقبة | غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوم | - |
| غير منتظمة | غير منتظمة لمدة 91-180 يوم | 20% |
| ديون مشكوك في تحصيلها | غير منتظمة لمدة 181-365 يوم | 50% |
| ديون معدومة | غير منتظمة لمدة أكثر من 365 يوم | 100% |

يجوز أن يدرج البنك تسهيل ائتماني في ضمن إحدى الفئات السابقة بناءً على رأي الإدارة حول الظروف المالية و/أو غير المالية للعميل. إضافة إلى مخصصات محددة، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة بنسبة 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية السارية، بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها التعليمات ولا تخضع لمخصص محدد.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛

المستوى 2: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى 3: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى أسعار الشراء المعروضة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المدارة إلى أحدث صافي قيمة معلنة للموجودات.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة بناءً على معدلات الاسعار /الربحية أو الأسعار/ التدفقات النقدية المعمول بها بعد تعديلها لكي تعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو شركات الضمان أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث أسعار شراء معلنة/ صافي قيمة الأصل.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطلأة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة الربح أو الخسارة غير المحققة الناتجة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر "اليوم الأول"

عندما يكون سعر المعاملة مختلفاً بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى المعروضة الحالية لنفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق المعروضة، يسجل البنك مباشرةً الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير معروضة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح المدخلات معروضة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (التزام بإعادة شراء (repos)) لا يتم إلغاء الاعتراف بها من بيان المركز المالي. وتدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين المبيعات وسعر إعادة الشراء كمصرف فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه - (التزام إعادة شراء عكسي (reverse repos)) - في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تتم معاملتها كموجودات كتسبب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويدرج صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق ملزم قانوناً لمقاصة المبالغ المحققة وبنوي البنك أما أن يسدد على أساس الصافي أو تحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يدخل البنك، في سياق نشاطه المعتاد، في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج المشتقات ذات القيم العادية الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن "الموجودات الأخرى" بينما تدرج المشتقات ذات القيمة العادلة السالبة (خسائر غير محققة) ضمن "المطلوبات الأخرى" في بيان المركز المالي.

يتم فصل المشتقات المتضمنة في التزام مالي أو عقد رئيسي غير مالي عن العقد الرئيسي ويتم المحاسبة عنها كمشتقات منفصلة إذا كانت الخصائص والمخاطر الاقتصادية غير مرتبطة عن كئب بالعقد الرئيسي وإذا كانت الأداة المنفصلة ذات نفس الشروط التي للأداة المشتقة تستوفي تعريف الأداة المشتقة. ولا يتم قياس العقد المختلط وفقاً للقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم قياس هذه الأدوات المشتقة المتضمنة وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية

يتم بشكل عام قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير وفق الملائم. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف معاملات التحوط الى فئتين (أ) معاملات تحوط القيمة العادلة التي توفر التحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل او التزام معترف به، و (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية التي توفر التحوط من التغير في التدفقات النقدية الذي اما ينسب الى مخاطرة معينة مرتبطة بأصل او التزام معترف به او معاملة متوقعة.

متطلبات فعالية التحوط

تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين البند الذي يتم التحوط له وأداة التحوط.
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيم على التغيرات في القيمة" والتي تنتج من العلاقة الاقتصادية.
- تماثل نسبة التحوط بعلاقة التحوط تلك الناتجة من حجم البند الذي يتم التحوط له والذي يقوم البنك بالفعل بالتحوط له وكذلك حجم أداة التحوط والذي يستخدمه البنك فعلياً في التحوط لحجم البند الذي يتم التحوط له.

يتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التحوط والبند الذي يتم التحوط له المتعلق بها وطبيعة المخاطرة المتحوط لها وكيفية قيام البنك بتقييم فعالية علاقة التحوط. لاحقاً، يجب تقييم التحوط وتحديثها على أنها معاملة تحوط فعالة على أساس مستمر.

بالنسبة لمعاملات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقاً للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المتحوط له والمتعلقة بالمخاطرة المتحوط لها مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وتسجل في بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أداة التحوط والذي تحدد أنه تحوط فعال مباشرة في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات التحوط التي لا تستوفي معايير محاسبة التحوط، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرة إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو انتهاء مدتها أو ممارستها أو عندما لا تعد مستوفية لشروط محاسبة التحوط أو عندما لا تعد المعاملات المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في ذلك الوقت، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر تراكمية لأداة التحوط والمسجلة في حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملات المتوقعة. عندما يصبح من غير المتوقع حدوث المعاملات المستقبلية أو عندما يتم إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة معاملات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها الدفترية فيما يتعلق بالتحوط الموقوف يتم إطفائه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

ج. الضمانات المعاد الاحتفاظ بها

يقوم البنك أحياناً بتملك بعض الموجودات المقدمة كضمانات ضمن تسوية القروض والسلف ذات الصلة. يدرج مثل هذا الأصل بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

يقوم البنك بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى" في تاريخ كل بيانات مالية، ويتأكد من تصنيفها طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على نفس الفئة من الاستثمارات.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل - نتيجة لأحداث سابقة - ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج البنك من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلاي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي استرداد.

هـ. مكافأة نهاية الخدمة

يلتزم البنك بموجب قانون العمل الكويتي والعقود المحددة للموظفين، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكلفة المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها خلال فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة سنوياً من خلال تقييمات إكتوارية بواسطة طريقة الوحدات الائتمانية المتوقعة. ويتضمن التقييم الاكتواري العديد من الافتراضات مثل معدل الخصم وزيادات الراتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. يتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها لاحقاً من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الإيجابي والاحتياطيات الأخرى. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بالتناسب وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه، والذي يتمثل في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. تتم إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل الفائض أو العجز الناتج من إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه العجز ذلك الفائض المسجل سابقاً. يتم تسجيل الجزء من العجز المرتبط بإعادة التقييم والذي يزيد عن فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يعكس فيه فائض إعادة التقييم خسارة إعادة تقييم مسجلة سابقاً في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباع مباشرة إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدر لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدر للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

| | |
|-------|----------------|
| مباني | 5 إلى 10 سنوات |
| معدات | 3 إلى 5 سنوات |

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا توفر مثل ذلك المؤشر وعندما تكون القيمة الدفترية مسجلة بأكثر من مبلغها المقدر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها. تتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، ويتم تعديلها متى كان ذلك ملائماً، في نهاية كل سنة مالية.

إيضاحات حول البيانات المالية

ج. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو لوحدة إنتاج نقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخضع إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن رد خسارة انخفاض القيمة محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويسجل هذا الرد في بيان الدخل.

لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

يتم الاعتراف بالإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بالإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلية هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية تماماً على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، إذا كان ذلك مناسباً، على مدار فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلية، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. وبمجرد تعرض أصل مالي منصف كقروض وسلف للانخفاض في القيمة، يتم تسجيل إيرادات الفوائد بواسطة معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة انخفاض القيمة.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقاً للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

يقوم البنك في بداية العقد بتقييم ما إذا كان العقد يتمثل في عقد تأجير. ويتمثل عقد العقد في عقد تأجير إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل نقدي. وفي حالة تحديد العقد كعقد تأجير، يسجل البنك أصل حق الاستخدام والالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. كما اختار البنك الاستفادة من إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي تمتد مدة التأجير

بموجبها في تاريخ البدء لمدة 12 شهراً أو أقل وعقود التأجير التي تنخفض فيها قيمة الأصل الأساسي. يتم تسجيل مدفوعات عقود التأجير كمصروفات تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

موجودات حق الاستخدام

تقاس موجودات حق الاستخدام مبدئياً وفقاً للتكلفة والتي تتضمن المبلغ المبدئي لمطلوبات عقود التأجير معدلة بأي مدفوعات تأجير مسددة في أو قبل تاريخ البدء زائداً أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها. يتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً بواسطة طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير. إضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بخسائر انخفاض القيمة إن وجدت. يسجل البنك موجودات حق الاستخدام ضمن "ممتلكات ومعدات" في بيان المركز المالي.

مطلوبات التأجير

يتم قياس مطلوبات عقود التأجير مبدئياً وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقود التأجير غير المسددة في تاريخ بدء العقد مخصومة بمعدل الاقتراض التزايدي للبنك. يتم لاحقاً قياس مطلوبات عقود التأجير وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة الفائدة الفعلية. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغير في مدفوعات عقد التأجير. يسجل البنك مطلوبات عقود التأجير ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة لا تعامل كموجودات أو مطلوبات خاصة بالبنك وبالتالي هي غير مدرجة في بيان المركز المالي. تدرج الإيرادات من أنشطة الأمانة تحت بند "صافي أتعاب وعمولات".

ن. العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقاً للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

س. النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء - متى كان ذلك ملائماً - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لإعداد التقارير حولها.

إيضاحات حول البيانات المالية

ف. الضمانات المالية

يمنح البنك في سياق أعماله العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة والتي تتمثل في القسط المستلم، ضمن بند "المطلوبات الأخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم قياس مطلوبات عقود الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة إذا لم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ من تحويل لأصل مقاس مبدئياً وفقاً للقيمة الأعلى من بين:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (راجع بند الموجودات المالية أعلاه)
- المبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المسجل طبقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات المبينة أعلاه، حسبما هو ملائم.

ص. منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس متماثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل كما يتم إدراجها ضمن نفس البند ببيان الدخل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

ق. أموال مقترضة أخرى

تتضمن الأموال المقترضة الأخرى السندات المساندة بالشرية 2 والقروض متوسطة الأجل. وتمثل هذه الأموال التزامات مالية ويتم الاعتراف بها مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة والتي تمثل متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2.4 الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقدير التالية لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. إن أهم الاستخدامات للأحكام والتقدير هي كما يلي:

تصنيف الأدوات المالية

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نتائج اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفوائد واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدف تجاري معين. يتضمن هذا التصنيف أحكام تعكس كافة الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصل وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها ومكافأة مديري الموجودات.

يقوم البنك بمراقبة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي تم إلغاء الاعتراف بها قبل استحقاقها بغرض التعرف على أسباب استبعادها ومدى اتساق هذه الأسباب مع الغرض من الأعمال التي تم حيازة الأصل من أجله. تمثل المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للبنك لمدى ملائمة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بباقي الموجودات المالية. وفي حالة عدم ملائمة نموذج الأعمال، يتم تحديد ما إذا وجد تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغيير متوقع في تصنيف هذه الموجودات. تحدد هذه الأحكام ما إذا كان سيتم لاحقاً قياسها بالتكلفة او بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة، وما إذا كان سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للأدوات في بيان الدخل او بيان الدخل الشامل. للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الايضاح 2.3 (أ) تصنيف الأدوات المالية لمزيد من المعلومات.

خسائر انخفاض القيمة للأدوات المالية

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى يتطلب استخدام نماذج معقدة وافترضاات جوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني. كما يجب اتخاذ عدد من الاحكام الجوهرية عند تطبيق متطلبات المحاسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومنها:

- تحديد معايير الارتفاع الجوهرية في مخاطر الائتمان،
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، و
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية.

يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف الى البنوك والعملاء حيث يقوم البنك بشأنها بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن الاستعانة بالبيانات والافتراضات الخارجية والداخلية بصورة جوهرية. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع الى الايضاح 2.3. (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق ذات شروط متكافئة.
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- نماذج التقييم.

يراجع البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملائمة هذه الأساليب باستخدام إما الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق لنفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية أخرى متاحة ملحوظة.

يتم احتساب القيم استناداً إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... إلى غير ذلك. كما يستند حجم التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

لم يتم تطبيق عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية للشركة. ينوي البنك تطبيق هذه المعايير - متى أمكن ذلك - عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية - الرسوم ضمن اختبار "نسبة 10%" في حالة إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

كجزء من التحسينات السنوية للسنوات 2018-2020 من عملية إعداد المعايير الدولية للتقارير المالية، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلاً على المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يتضمن التعديل توضيحات حول الرسوم التي تدرجها المنشأة ضمن التقييم الذي تجريه حول مدى اختلاف شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل بصورة جوهرية عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المبالغ المسددة أو المستلمة فيما بين المقرض والمقرض مشتملة على الرسوم المسددة أو المستلمة إما من قبل المقرض أو المقرض نيابة عن الآخر. تطبق المنشأة هذا التعديل على المطلوبات المالية المعدلة أو المتبادلة في أو بعد بداية فترة البيانات المالية السنوية التي تقوم فيها المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. لا يتوقع البنك أي تأثير مادي على بياناته المالية.

2. السياسات المحاسبية (تتمة)
- 2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
3. تأثير جائحة كوفيد-19 (تتمة)

إيضاحات حول البيانات المالية

3. تأثير جائحة كوفيد-19

جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020

لقد تسببت جائحة كورونا (كوفيد-19) في حالات من عدم التيقن بالبيئة الاقتصادية على مستوى العالم، مما أدى إلى اتخاذ السلطات العديد من الإجراءات لمحاولة احتواء انتشار فيروس كوفيد-19 وتأثيره، مثل حظر رحلات الطيران وفرض القيود على السفر وتطبيق الحجر الصحي وفرض القيود على الأنشطة التجارية بما في ذلك قرارات الإغلاق الكلي والجزئي. وقد تستمر جائحة كوفيد-19 في التأثير سلباً على الأعمال والأطراف المقابلة والعملاء لدى البنك، وكذلك دولة الكويت و/أو الاقتصاد العالمي لفترة زمنية أطول.

تأجيل القروض الاستهلاكية والمقسطة لعام 2021

أعلنت البنوك الكويتية عن تأجيل سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة للعملاء المستحقين عند الطلب، وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2 /رب/ رب أ/ رس/ أ/ رت/ 2021/476 المؤرخ في 18 أبريل 2021 بشأن تنفيذ أحكام المادة (2) من القانون رقم (3) لسنة 2021 ("القانون") فيما يتعلق بتأجيل الالتزامات المالية لفترة ستة أشهر مع إلغاء الفائدة الناتجة عن هذا التأجيل ("برنامج 2021"). ويمثل تأجيل الأقساط دعماً قصير الأجل للسيولة لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة للمقترضين وتتحمل حكومة الكويت تكلفة تأجيل الأقساط بالكامل وفقاً للقانون.

قام البنك بتنفيذ برنامج 2021 من خلال تأجيل الأقساط لفترة ستة أشهر بدءاً من تاريخ طلب العميل مع تمديد فترة التسهيل ذات الصلة. وقد أدى تأجيل الأقساط إلى خسارة للبنك نتجت من تعديل التدفقات النقدية التعاقدية بمبلغ **26,084 ألف دينار كويتي** وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. وقد تمت مقاصة هذه الخسارة بالمبلغ المستحق استلامه من الحكومة الكويتية كمنحة حكومية وفقاً للقانون. قام البنك بتسجيل إيرادات المنحة الحكومية عن طريق مقاصتها مقابل خسائر التعديل الناتجة عن برنامج 2021. يتم تضمين أرصدة المنحة الحكومية المدينة ضمن الموجودات الأخرى في بيان المركز المالي (إيضاح 14).

تأجيل القروض الاستهلاكية والمقسطة لعام 2020

استجابةً لقرار مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، أعلن البنك عن تأجيل تحصيل مدفوعات القروض الاستهلاكية والمقسطة وكذلك مدفوعات بطاقات الائتمان لفترة ستة أشهر اعتباراً من 1 أبريل 2020 دون تحميل فائدة أو أي رسوم أخرى إضافية نتيجة لهذا التأجيل. ويعتبر تأجيل الأقساط بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة لدى المقترضين من الأفراد. وأدى برنامج تأجيل القروض إلى خسائر تعديل على مدار اليوم الأول بمبلغ 42,212 ألف دينار كويتي نتيجة تعديل التدفقات النقدية التعاقدية كما في 1 أبريل 2020. وتم تحميل خسائر التعديل على الأرباح المرحلة طبقاً للسياسة المحاسبية للبنك المبينة بالإيضاح 2.1.

الخدمات الأخرى المتأثرة للعملاء من غير الأفراد لعام 2020

تأجيل الأقساط: استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي، أتاح البنك للخدمات الأخرى المتأثرة للعملاء من غير الأفراد خيار تأجيل سداد الأقساط لمدة 6 أشهر دون تحمل أي غرامات ورسوم. كما أفاد البنك هؤلاء العملاء بأنه سيتم الاستمرار في استحقاق الفائدة بمعدلاتها التعاقدية الحالية خلال فترة السماح وكذلك تلك المسددة بعد انتهاء فترة السماح في سبتمبر 2020.

القروض الميسرة الجديدة: تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي حول القروض الميسرة للعملاء المتضررين نتيجة جائحة كوفيد-19 لتغطية عجز التدفقات النقدية، منح البنك قروضاً لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من الشركات. ومدة القروض هي بحد أقصى 3 سنوات مع فترة سماح سنة واحدة بسعر فائدة ثابت بنسبة 2.5% سنوياً. وسوف تتحمل الحكومة الكويتية تكلفة الفائدة بالكامل عن السنة الأولى وبنسبة 50% من تكلفة الفائدة عن السنة الثانية.

المنحة الحكومية لعام 2020

للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19، قامت حكومة دولة الكويت باتخاذ تدابير لمساعدة الشركات الخاصة استجابة للجائحة. وتشمل هذه التدابير المساعدة الحكومية المقدمة للقوى العاملة في القطاع الخاص.

خلال سنة 2020، تلقى البنك دعماً مالياً لمواجهة جائحة كوفيد-19 من الهيئة العامة للقوى العاملة بحكومة الكويت وقام بتسجيله في بيان الدخل كإقتطاع إلى "مصروفات الموظفين" على أساس متماثل على مدار فترات قيام البنك بتسجيل المصروفات عن مصروفات الموظفين ذات الصلة.

إجراءات الدعم لمواجهة جائحة كوفيد-19

اتخذ بنك الكويت المركزي في الثاني من أبريل 2020 عدة إجراءات في إطار جهوده لدعم الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي في الكويت عن طريق تفعيل عدة إجراءات لتعزيز قدرة البنوك على القيام بدور حيوي في الاقتصاد وزيادة قدرتها الإقراضية وتعزيز إمكانياتها التمويلية وتشجيعها على إقراض القطاعات الاقتصادية المنتجة وتوفير السيولة للعملاء المتضررين. فيما يلي الإجراءات السارية حتى 31 ديسمبر 2021:

- تخفيض نسبة تغطية السيولة من 100% إلى 80% واعتباراً من 1 يناير 2022: 90%.
- تخفيض نسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%. واعتباراً من 1 يناير 2022: 90%.
- تخفيض نسبة السيولة الرقابية من 18% إلى 15%، واعتباراً من 1 يناير 2022: 16.5%.
- رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة المتعلقة بالسيولة عبر النطاقات الزمنية المتعددة.
- زيادة الحد الأقصى المتاح للتمويل من 90% إلى 100 بالنسبة للودائع، واعتباراً من 1 يناير 2022: 95%.
- الإفراج عن المصدرة الرأسمالية التحوطية بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في صورة الشريحة 1 من حقوق ملكية المساهمين، واعتباراً من 1 يناير 2022: 1.5%.
- تخفيض أوزان المخاطر فيما يخص الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25% لأغراض كفاية رأس المال.

استمرارية الأعمال

استجابةً للجائحة، قام البنك بتطبيق بروتوكولات العودة إلى أماكن العمل والضوابط الرقابية التي تعطي الأولوية لصحة العملاء والموظفين والشركاء المجتمعيين عن طريق الإبقاء على بيئة العمل آمنة قدر الإمكان. وهذه الإجراءات تشمل: فتح الفروع في ظل إرشادات صارمة للحفاظ على السلامة والسماح للموظفين بالعمل من عن بعد والاستفادة من منصات العمل الإلكترونية وخطط مواصلة الأعمال واستراتيجيات الطوارئ مسبقاً التخطيط للعمليات الجوهرية المنفذة بمواقع العمل. هذه الإمكانيات سمحت لنا بمواصلة تقديم الخدمة لعملائنا. سيواصل البنك إدارة المخاطر التشغيلية المتزايدة المتعلقة بتنفيذ خطط استمرارية الأعمال طبقاً لسياسات إدارة المخاطر.

راجع الإيضاح 24 حول البيانات المالية للاطلاع على مستجدات مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

إيضاحات حول البيانات المالية

4. إيرادات فوائد

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|--|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 9,425 | 5,573 | سندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي |
| 4,692 | 3,339 | استثمارات في أوراق دين مالية |
| 5,902 | 2,333 | إيداعات لدى البنوك |
| 189,329 | 174,749 | قروض وسلف إلى البنوك والعملاء |
| 209,348 | 185,994 | |

5. مصروفات فوائد

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|--------------------------------|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 3,483 | 3,711 | حسابات تحت الطلب وحسابات ادخار |
| 65,293 | 39,304 | ودائع محددة الأجل |
| 9,208 | 5,077 | قروض بنكية |
| 6,597 | 5,589 | أموال مقترضة أخرى |
| 84,581 | 53,681 | |

6. صافي أتعاب وعمولات

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|----------------------------------|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 31,715 | 38,060 | إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات |
| (7,579) | (10,632) | إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات |
| 24,136 | 27,428 | |

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ 537 ألف دينار كويتي (2020: 366 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة.

7. مخصصات محددة

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|------------------------|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 62,360 | 52,628 | قروض وسلف للعملاء |
| | | - نقدية (إيضاح 12) |
| 2,116 | 3,205 | - غير نقدية (إيضاح 18) |
| 64,476 | 55,833 | |

8. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. تحتسب مبالغ ربحية السهم المخفضة عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخفضة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخففة قائمة كما في 31 ديسمبر 2021.

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|---|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 28,799 | 42,105 | ربح السنة |
| 3,927,815,660 | 3,008,509,602 | المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة |
| 10 | 14 | ربحية السهم الأساسية والمخفضة |

9. النقد والنقد المعادل

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|--|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 303,156 | 316,277 | أرصدة لدى بنك الكويت المركزي |
| 220,517 | 74,407 | نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى |
| 582,301 | 551,878 | ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يوماً |
| 1,105,974 | 942,562 | ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة |
| (49) | (67) | |
| 1,105,925 | 942,495 | |

في 31 ديسمبر 2021، قدرت الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة لمدة تزيد عن 30 يوماً بمبلغ 124,645 ألف دينار كويتي (2020: 3,033 ألف دينار كويتي) وقد تم تسويتها مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ 3 آلاف دينار كويتي (2020: لا شيء دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2021 و2020، تم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

10. سندات خزينة حكومة الكويت

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية.

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|----------------------|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 34,500 | 52,000 | تستحق خلال سنة واحدة |
| 74,000 | 22,000 | تستحق بعد سنة |
| 108,500 | 74,000 | |

في 31 ديسمبر 2021 و2020، تعتبر سندات خزينة حكومة الكويت منخفضة المخاطر ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

11. سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي، وهي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|--------------------------|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 280,724 | 281,197 | سندات بنك الكويت المركزي |

في 31 ديسمبر 2021 و2020، تعتبر سندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

إيضاحات حول البيانات المالية

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف المبالغ المدفوعة إلى البنوك والعملاء. فيما يلي تقييم البنك لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

في 31 ديسمبر 2021:

أ. قروض وسلف للعملاء

| المجموع | باقي دول العالم ألف دينار كويتي | آسيا والمحيط الهادي ألف دينار كويتي | غرب أوروبا ألف دينار كويتي | دول الشرق الأوسط الأخرى ألف دينار كويتي | الكويت ألف دينار كويتي | |
|-----------|---------------------------------|-------------------------------------|----------------------------|---|------------------------|----------------------------|
| 2,071,166 | 2,106 | - | - | - | 2,069,060 | شخصية |
| 189,696 | - | - | - | 73,834 | 115,862 | مالية |
| 450,687 | - | - | 15,848 | 10,013 | 424,826 | تجارية |
| 344,539 | - | - | - | 45,375 | 299,164 | نقط خام وغاز |
| 189,507 | - | - | - | 9,953 | 179,554 | إنشائية |
| 318,496 | - | - | - | 13,613 | 304,883 | صناعية |
| 757,276 | - | - | - | 30,761 | 726,515 | عقارية |
| 516,961 | - | - | - | 302,476 | 214,485 | أخرى |
| 4,838,328 | 2,106 | - | 15,848 | 486,025 | 4,334,349 | مجمل القروض والسلف للعملاء |
| (280,242) | | | | | | ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة |
| 4,558,086 | | | | | | قروض وسلف للعملاء |

ب. قروض وسلف للبنوك

| | | | | | | |
|---------|--------|-------|-------|---------|--------|----------------------------|
| 279,987 | 15,125 | 4,606 | 9,075 | 190,575 | 60,606 | مجمل القروض والسلف للبنوك |
| (1,536) | | | | | | ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة |
| 278,451 | | | | | | قروض وسلف للبنوك |

في 31 ديسمبر 2020:

أ. قروض وسلف للعملاء

| المجموع | باقي دول العالم ألف دينار كويتي | آسيا والمحيط الهادي ألف دينار كويتي | غرب أوروبا ألف دينار كويتي | دول الشرق الأوسط الأخرى ألف دينار كويتي | الكويت ألف دينار كويتي | |
|-----------|---------------------------------|-------------------------------------|----------------------------|---|------------------------|----------------------------|
| 1,862,186 | 7,143 | - | - | - | 1,855,043 | شخصية |
| 140,556 | - | - | - | 27,949 | 112,607 | مالية |
| 420,074 | - | - | 17,231 | 3,033 | 399,810 | تجارية |
| 282,483 | - | - | - | 22,744 | 259,739 | نقط خام وغاز |
| 236,197 | - | - | - | 10,561 | 225,636 | إنشائية |
| 271,408 | - | - | - | 1,213 | 270,195 | صناعية |
| 710,935 | - | - | - | 15,981 | 694,954 | عقارية |
| 460,233 | - | - | - | 247,284 | 212,949 | أخرى |
| 4,384,072 | 7,143 | - | 17,231 | 328,765 | 4,030,933 | مجمل القروض والسلف للعملاء |
| (267,535) | | | | | | ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة |
| 4,116,537 | | | | | | القروض والسلف للعملاء |

ب. قروض وسلف للبنوك

| | | | | | | |
|---------|--------|---|---|---------|--------|----------------------------|
| 193,220 | 20,520 | - | - | 141,971 | 30,729 | مجمل القروض والسلف للبنوك |
| (1,157) | | | | | | ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة |
| 192,063 | | | | | | قروض وسلف للبنوك |

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

| 2020 (ألف دينار كويتي) | | | 2021 (ألف دينار كويتي) | | | |
|------------------------|---------|----------|------------------------|---------|----------|-----------------------|
| المجموع | عام | محدد | المجموع | عام | محدد | |
| 282,322 | 249,030 | 33,292 | 268,692 | 253,804 | 14,888 | في 1 يناير |
| (80,764) | - | (80,764) | (43,193) | - | (43,193) | مبالغ مشطوبة |
| 67,134 | 4,774 | 62,360 | 56,279 | 3,651 | 52,628 | المحمل على بيان الدخل |
| 268,692 | 253,804 | 14,888 | 281,778 | 257,455 | 24,323 | في 31 ديسمبر |

إن المخصصات المحددة والعامّة تستند إلى المتطلبات الواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي والمعايير الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي. راجع إيضاح 2.3 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب، صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ 654 ألف دينار كويتي (2020: 5,846 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة 12,597 ألف دينار كويتي (2020: 11,358 ألف دينار كويتي).

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

| 2020 (ألف دينار كويتي) | | | 2021 (ألف دينار كويتي) | | | إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة هي كما يلي: |
|------------------------|----------------|--------------|------------------------|----------------|--------------|---|
| المجموع | قروض استهلاكية | قروض للشركات | المجموع | قروض استهلاكية | قروض للشركات | |
| 282,322 | 22,417 | 259,905 | 268,692 | 17,674 | 251,018 | في 1 يناير |
| (80,764) | (23,281) | (57,483) | (43,193) | (15,266) | (27,927) | مبالغ مشطوبة |
| 67,134 | 18,538 | 48,596 | 56,279 | 24,565 | 31,714 | المحمل على بيان الدخل |
| 268,692 | 17,674 | 251,018 | 281,778 | 26,973 | 254,805 | في 31 ديسمبر |

راجع إيضاح 24 (أ) حول الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ 18,563 ألف دينار كويتي (2020: 15,406 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية:

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|---|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 268,692 | 281,778 | مخصص التسهيلات النقدية |
| 15,406 | 18,563 | مخصص التسهيلات غير النقدية |
| 284,098 | 300,341 | إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية |
| 171,978 | 188,631 | خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 |
| 112,120 | 111,710 | زيادة إجمالي المخصصات عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 |
| %39 | %37 | زيادة المخصصات كنسبة من إجمالي المخصصات |

إيضاحات حول البيانات المالية

13. استثمارات في أوراق مالية

| القيمة العادلة | 2020 | | 2021 | | التكلفة المضافة | ألف دينار كويتي |
|-----------------|-----------------|----------------------------------|-----------------|----------------------------------|-----------------|-----------------|
| | المجموع | من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى | المجموع | من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى | | |
| القيمة العادلة | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| التكلفة المضافة | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| المجموع | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| القيمة العادلة | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| التكلفة المضافة | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| المجموع | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| القيمة العادلة | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| التكلفة المضافة | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| المجموع | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |

استثمارات مسعرة

| | | | | | | |
|-------------------------------------|---------|--------|---------|---------|--------|---------|
| سندات / صكوك سيادية | 81,620 | - | 81,620 | 71,626 | - | 71,626 |
| سندات أخرى | 34,147 | - | 34,147 | 32,596 | - | 32,596 |
| أسهم | 12,104 | 12,104 | - | 11,038 | 11,038 | - |
| | 127,871 | 12,104 | 115,767 | 115,260 | 11,038 | 104,222 |
| استثمارات غير مسعرة | | | | | | |
| سندات أخرى | 21,008 | 201 | 20,807 | 3,019 | 3,019 | - |
| أسهم / أخرى | 26,057 | 26,057 | - | 23,832 | 23,832 | - |
| | 47,065 | 26,258 | 20,807 | 26,851 | 26,851 | - |
| ناقصا: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة | (81) | - | (81) | (170) | (4) | (166) |
| في 31 ديسمبر | 174,855 | 38,362 | 136,493 | 141,941 | 37,885 | 104,056 |

في 31 ديسمبر 2021 و2020، تم تصنيف كافة الاستثمارات في أوراق الدين المالية ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم يكن هناك أي حركات بين المراحل.

14. موجودات أخرى

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|---|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 14,480 | 16,155 | فوائد مدينة مستحقة |
| 22,920 | 45,738 | مدنيون متنوعون وآخرون (إيضاح 3) |
| (620) | (620) | ناقصا: خسائر الانخفاض في القيمة لمدينين آخرين |
| 60,238 | 59,432 | ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه) |
| 97,018 | 120,705 | |

الحركة في الضمانات المعاد حيازتها:

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|---------------------|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 72,826 | 60,238 | في 1 يناير |
| (12,216) | (806) | استبعادات |
| (372) | - | خسائر انخفاض القيمة |
| 60,238 | 59,432 | في 31 ديسمبر |

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2020: 806 ألف دينار كويتي) بواسطة أسعار السوق المعلنة (المستوى 1). إن القيمة العادلة للعقارات لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. تم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيمين معتمدين استنادا إلى طريقة المقارنة بالسوق (المستوى 3).

15. المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|-------------------------------|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 39,207 | 11,790 | المستحق إلى البنوك |
| 511,336 | 583,711 | حسابات جارية وودائع تحت الطلب |
| 550,543 | 595,501 | ودائع محددة الأجل |
| 80,909 | 100,966 | ودائع من مؤسسات مالية |
| 624,428 | 572,203 | حسابات جارية وودائع تحت الطلب |
| 705,337 | 673,169 | ودائع محددة الأجل |

16. ودايع العملاء

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|-------------------|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 1,301,226 | 1,404,148 | حسابات جارية |
| 390,823 | 410,168 | حسابات ادخار |
| 2,341,670 | 2,489,679 | ودائع محددة الأجل |
| 4,033,719 | 4,303,995 | |

تتضمن ودايع العملاء مبلغ 12,756 ألف دينار كويتي (2020: 12,787 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمانات مقابل التزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات ائتمان وضمانات (راجع إيضاح 26).

17. أموال مقترضة أخرى

| 2020 | 2021 | سعر الفائدة الفعلي | |
|-----------------|-----------------|--------------------|--|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | | |
| - | 25,000 | 4.00% | سندات مساندة - الشريعة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريعة ثابتة) |
| - | 25,000 | 2.25% | سندات مساندة - الشريعة 2 بالدينار الكويتي لعام 2031 (شريعة متغيرة) بنك الكويت المركزي + بعد أقصى 5% |
| - | 165,000 | 2.50% إلى 2.70% | قروض متوسطة الأجل |
| 50,000 | - | 6.00% | سندات مساندة - الشريعة 2 بالدينار الكويتي لعام 2026 (شريعة ثابتة)* |
| 50,000 | - | 4.00% | سندات مساندة - الشريعة 2 بالدينار الكويتي لعام 2026 (شريعة متغيرة) بنك الكويت المركزي + بعد أقصى 7%* |
| 100,000 | 215,000 | | |

* تم سداد السندات المساندة - الشريعة 2 بالكامل خلال السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية

18. مطلوبات أخرى

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|--|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 13,957 | 11,899 | فوائد دائنة مستحقة |
| 4,118 | 3,855 | إيرادات مؤجلة |
| 15,406 | 18,563 | مخصصات تسهيلات غير نقدية (راجع الحركة أدناه) |
| 22,969 | 26,607 | مخصصات متعلقة بالموظفين |
| 4,170 | 2,830 | مطلوبات التأجير |
| 25,125 | 37,999 | أخرى |
| 85,745 | 101,753 | |

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|-----------------------|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 13,846 | 15,406 | في 1 يناير |
| 1,560 | 3,157 | المحمل إلى بيان الدخل |
| 15,406 | 18,563 | في 31 ديسمبر |

19. رأس المال

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|---|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 304,813 | 304,813 | الأسهام المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل |

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 3,048,127,898 سهم (2020: 3,048,127,898 سهم).

20. الاحتياطيات

أ) الاحتياطي الإجمالي

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم اقتطاع نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الإجمالي. يجوز للبنك وقف هذه الاقتطاعات السنوية عندما يعادل الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لسداد توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بسداد توزيعات أرباح هذا المبلغ.

ب) علاوة إصدار أسهم

إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لمقاصة الخسائر المتراكمة.

ج) احتياطي إعادة تقييم العقارات

إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للبنك. إن الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم إدراجه مباشرة في الأرباح المرحلة عندما يتم بيع الموجودات المتعلقة به.

21. أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

| 2020 | 2021 | |
|-----------------|-----------------|--|
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 50,000,000 | 37,000,000 | عدد أسهم الخزينة |
| 1.64% | 1.21% | النسبة المئوية لأسهم الخزينة |
| 24,536 | 18,157 | تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي) |
| 11,450 | 8,695 | المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي) |

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

| 2020 | 2021 | |
|--------------|--------------|-------------------------|
| عدد الأسهم | عدد الأسهم | |
| 149,994,610 | 50,000,000 | الرصيد كما في 1 يناير |
| (99,994,610) | (13,000,000) | مبيعات |
| 50,000,000 | 37,000,000 | الرصيد كما في 31 ديسمبر |

تم تجنب المبلغ المكافئ لتكلفة أسهم الخزينة كغير قابل للتوزيع من الاحتياطي الإجمالي وعلاوة إصدار الأسهم والأرباح المرحلة على مدار فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

22. توزيعات أرباح مقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 7 فلس للسهم (2020: 5 فلس) وأسهم منحة بنسبة 5% (2020: لا شيء) على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2021 بإجمالي مبلغ 15,241 ألف دينار كويتي (2020: لا شيء) بما يخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية. في حالة اعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية، تستحق توزيعات الأرباح النقدية وأسهم المنحة المقترحة إلى المساهمين بعد الحصول على الموافقات الرقابية الضرورية.

خلال السنة، اعتمد المساهمون بالجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2021 توزيعات أرباح نقدية بقيمة 5 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (11 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019). تم تسجيل توزيعات الأرباح النقدية وتم دفعها لاحقاً.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 179 ألف دينار كويتي (2020: 135 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولو الإدارة التنفيذية في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكن الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك في سياق الأعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقاً لسياسات البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان الدخل وبيان المركز المالي هي كما يلي:

| | عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية | | عدد الأطراف ذات علاقة | |
|----------------------------|--|------|-----------------------|------|
| | 2021 | 2020 | 2021 | 2020 |
| أعضاء مجلس الإدارة: | | | | |
| أرصدة | | | | |
| قروض وسلف | 1 | 1 | 10 | 12 |
| بطاقات ائتمان | 2 | 2 | 4 | 4 |
| ودائع | 8 | 7 | 73 | 72 |
| | | | | |
| التزامات / مشتقات | | | | |
| ضمانات / خطابات ائتمان | - | - | 10 | 9 |
| | | | | |
| معاملات | | | | |
| إيرادات فوائد | 1 | 2 | 15 | 22 |
| مصروف فائدة | 4 | 5 | 13 | 20 |
| صافي الأتعاب والعمولات | - | - | 12 | 11 |
| مصروفات أخرى | - | - | 13 | 12 |
| شراء معدات | - | - | 3 | 3 |
| | | | | |
| الإدارة التنفيذية: | | | | |
| أرصدة | | | | |
| قروض وسلف | 4 | 3 | - | - |
| بطاقات ائتمان | 14 | 10 | - | - |
| ودائع | 15 | 14 | - | - |
| | | | | |
| المعاملات | | | | |
| إيرادات فوائد | 5 | 13 | - | - |
| مصروف فائدة | 16 | 16 | - | - |

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح ما بين 2% إلى 5.5% (2020: 2% إلى 6%) سنوياً. إن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم مكفولة بضمانات. قُدرت القيمة العادلة لهذه الضمانات كما في 31 ديسمبر 2021 بمبلغ **109,687 ألف دينار كويتي** (2020: 106,708 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

| | 2021 | 2020 |
|-------------------------------|-----------------|-----------------|
| | ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي |
| رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل | 3,655 | 2,708 |
| مكافأة نهاية/إنهاء الخدمة | 312 | 636 |
| | 3,967 | 3,344 |

24. الأدوات المالية

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

كبنك تجاري، تتعلق أنشطة البنك بشكل أساسي باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومغيرة لفترات متنوعة، ويسعى إلى اكتساب هوامش فائدة فوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما يسعى البنك إلى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التحوط المحددة، يتم عادةً مقاصة الانكشافات لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات عن طريق الدخل في مراكز مقابلة وبالتالي يتم السيطرة على التباين في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل مراكز السوق.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضاً إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. ويدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في الحفاظ على مفهوم إدارة قوية للمخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات ضمن وخلال كل نشاط رئيسي من أنشطة أعمال البنك. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيته.

قام البنك بتشكيل لجنة للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لمشاكل المخاطر التي تواجه البنك ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متى كان ذلك ملائماً. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى البنك على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى البنك. كما تتولى هذه اللجنة مراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر ومستوى القدرة على تحمل المخاطر وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. تقوم لجنة المخاطر بمراجعة جميع المخاطر الجوهرية وأي تعرض كبير لا يفي بمعايير الإقراض العادية. ويتأسس قسم إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما شكل البنك أيضاً لجنة المخاطر التنفيذية والتي يتأسسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، والتي تعتبر اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر لدى البنك برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكافة أشكال حالات التعرض للمخاطر بالبنك.

تعرض الأقسام التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالأعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للبنك طبقاً للشروط المتفق عليها. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن حالات التعرض للمخاطر المترابطة على سبيل المثال عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي إلى تأثر قدرة هؤلاء الأطراف بشكل مماثل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أي ظروف أخرى.

تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

إيضاحات حول البيانات المالية

يطبق البنك سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة حالات التعرض لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وقطاعات الأعمال وحدود الدول لتتبع محفظة الإقراض وتجنب التركزات غير الملائمة. يتم السيطرة على حالات التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاضي الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

تتولى إدارات الائتمان المستقلة التي تشمل مخاطر الشركات ومخاطر العملاء، والتي ترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر، مسؤولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسؤوليات هذه المجموعات: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع السياسات المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى التي تشمل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركزت المخاطر الأخرى والحفاظ عليها؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، ومراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومراقبة حالات التعرض الخارجي للمخاطر، ومراقبة حالات التعرض لمخاطر مجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف حالات التعرض للمخاطر وتجزئة حالات التعرض للمخاطر إلى قطاعات واضحة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركيزات مخاطر العملاء / القطاعات وحدود الدول وحالات التعرض الخارجي للمخاطر والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك أيضاً معايير مفصلة لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض للأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من مدة الخدمة والحد الأدنى للراتب وما إلى ذلك. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب الجاري الخاص بالمقدم لدى البنك. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ألا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

بخلاف لجنة المخاطر، يوجد لدى البنك ست لجان خاصة بالائتمان هي: لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار، ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة الائتمان لإدارة الثروات ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسؤوليات لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى البنك وفقاً للسياسات الائتمانية للبنك. كما يحق للجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار منح تفويض الائتمان للجنة الائتمان التنفيذية على النحو المنصوص عليه من قبل مجلس الإدارة.

يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة أو رفض أو تعديل التسهيلات الائتمانية في نطاق الصلاحيات المفوضة والمعتمدة لها. كما يمكن للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء مستوى تحمل المخاطر المعتمد لدى البنك. وللجنة سلطة تشكيل أو تعديل لجان الائتمان الحالية في نطاق الصلاحيات القانونية العامة للجنة. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تجتمع لجنة الائتمان الإدارية ذات المستوى الأدنى من الصلاحيات المفوضة لها بصفة منتظمة من أجل اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بناءً على السلطات ذات الصلة. وتتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد متى تقتضي الضرورة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلبات القروض مع إجراء مراقبة ائتمانية ومراجعة "القائمة السوداء" ومراقبة التزامات وأمر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتخضع طلبات القروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإدارية و/أو الاعتماد أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم إحالة كافة مقترحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد أو شطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان المعنية.

لدى لجنة الائتمان لإدارة الثروات صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان الواردة من عملاء إدارة الثروات المقدمة إليها في حدود مستويات صلاحياتها المفوضة. وتحال الطلبات التي لا تقع ضمن نطاق حدود الصلاحيات المفوضة للجنة الائتمان لإدارة الثروات إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار استناداً إلى التفويض ذي الصلة.

تقوم لجنة التصنيف والمخصصات بأعمالها وفقاً لأحكام قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وإرشادات السياسة الائتمانية للبنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات والمحاسبة عن الإيرادات الناتجة منها، ومراقبة تصنيف محافظ الائتمان للبنك، وقرارات احتساب المخصصات. كما تتولى اللجنة مسؤولية احتساب المخصصات وفقاً لنماذج ومنهجيات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المطبقة من قبل البنك بما يتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يجوز مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، وعادة ما تتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود الائتمانية والمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة ائتمانية وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمانات ومصدر السداد وتفاصيل الضامين، إن كان ذلك ممكناً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية متى كان ذلك مناسباً.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدول وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب المتبع مع كافة أنشطة الإقراض. كما يبين سياسة البنك الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بإجرائه قسم المؤسسات المالية للبنك وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان التنفيذية.

يقوم قسم المؤسسات المالية بمراجعة منتظمة للحدود العامة للدول المتعلقة بالبنك وتقييم حالات التعرض للمخاطر. تركز المراجعة على الحجم الكلي للمخاطر على مستوى الدول مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر الفردية للدول عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المؤسسة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل البنك وتخفيفه إن وجد في الوقت المناسب. ويتحدد الحد المقبول للمخاطر على مستوى كلي للأعمال المصرفية للشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تحليل المستوى المقبول للمخاطر في قطاعات الأعمال التي تمثل أهمية لأعمال البنك.

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة

يستعين البنك بنظام تصنيف ائتماني داخلي وقام بتطوير نماذج للوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج من "ثلاث مراحل" لانخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي. حيث يتم بناءً عليه تصنيف الأداة المالية التي لم تخفص قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ضمن المرحلة 1. في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 2 ولكن لا تعتبر بعد منخفضة القيمة الائتمانية. وفي حالة انخفاض القيمة الائتمانية للأداة المالية، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 3. راجع الإيضاح 2.3 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالتصنيف ضمن المراحل.

يحتسب البنك خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض للتعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المقررة طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

إيضاحات حول البيانات المالية

تحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمالية التعثر للتصنيف الائتماني المقابل للتسهيل والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض للمخاطر في حالة التعثر. يتم تقديم المزيد من التفاصيل في الفقرات التالية من قسم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة. يقوم البنك بتقدير هذه العناصر بواسطة نماذج ملائمة لمخاطر الائتمان تراعي التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وغيرها. فيما يلي ملخص طريقة خسائر الائتمان المتوقعة:

- المرحلة 1: يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة الناتج عن أحداث التعثر في سداد تسهيل ائتماني والتي من المحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يقوم البنك باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءً على توقعات التعثر المحتمل وقوعها خلال 12 شهراً التالية لتاريخ البيانات المالية.
- المرحلة 2: عندما يسجل تسهيل ائتماني زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداثه بسبب عوامل كمية ونوعية، يسجل البنك مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. إن الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، إلا أنه يتم تقدير احتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر على مدى عمر الأداة. ويتم خصم أوجه العجز النقدي المتوقعة بالنسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- المرحلة 3: بالنسبة للتسهيل الائتماني الذي يعتبر منخفض القيمة الائتمانية؛ أي وجود دليل موضوعي على التعثر، يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض لمخاطر التعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الحد الأدنى للاستقطاع وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

يعتبر البنك الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عندما يعادل تصنيف مخاطر الائتمان التعريف المقبول عالمياً لـ "درجة الاستثمار". يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية (بخلاف التسهيلات الاستهلاكية/ المقسطة) ضمن المرحلة 2 عندما يتم تخفيض تصنيف المخاطر للملتزم بدرجتين للتسهيلات الائتمانية ضمن درجة الاستثمار وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات المدرجة ضمن الفئة غير الاستثمارية.

يطبق البنك معايير كمية متسقة بالنسبة للمحفظة المصنفة داخلياً عند تقييم الارتفاع الجوهرية في مخاطر الائتمان. وفي حالة غياب التصنيفات في البداية، يراعي البنك التصنيف الحالي في تاريخ البيانات المالية، وطريقة الحساب والمستحقات لتحديد المرحلة التي يتم تصنيف التسهيلات ضمنها. إضافة إلى ذلك، يصنف البنك كافة التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها وغير منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 2.

مستجدات كوفيد-19: يأخذ البنك في اعتباره خبرته السابقة بالخسائر المستجدة لتعكس الظروف الحالية وكذلك توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أو دليل موضوعي على انخفاض القيمة في ضوء أزمة فيروس كوفيد-19. إن الجوانب الرئيسية التي ركز عليها البنك لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 لكي تعكس زيادة مستوى المخاطر هي كما يلي:

- مراجعة المراحل استناداً إلى تأثير القطاع
- تحديث نموذج احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر في ضوء سيناريوهات الاقتصاد الكلي
- الصعوبات المالية المؤقتة للمقترضين مقابل التأثير طويل الأجل أو الدائم
- تحليل قطاعي لقروض الأفراد التي ترتبط بها زيادة احتمالية فقدان الوظائف وخفض الأجور وعدم قدرة غير الكويتيين على العودة إلى البلاد وفي بعض الحالات انتهاء فترة سريان الإقامة الخاصة بهم
- تقييم تعرض الشركات للمخاطر بصورة جوهرية بشكل فردي لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان عندما تتوفر بيانات موثوقة
- لن يؤدي تأجيل الأقساط تلقائياً إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

أدى التقييم المذكور أعلاه إلى تخفيض مرحلي لبعض حالات التعرض للمخاطر والزيادة المقابلة في خسائر الائتمان المتوقعة.

يراعي البنك فترة استحقات متوقعة تبلغ 7 سنوات للتسهيلات الائتمانية إلى العملاء من الشركات المصنفة ضمن المرحلة 2 ما لم يكن لهذه التسهيلات تاريخ استحقاق تعاقدي غير قابل للتمديد وجدول دوري للمدفوعات دون أن يتجاوز مبلغ السداد النهائي نسبة 50% من التسهيلات الائتمانية الأصلية. ويحدد البنك فترة استحقاق متوقعة بحد أدنى 5 سنوات بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان بينما يحدد فترة استحقاق تبلغ 15 سنة بالنسبة للقروض السكنية والتمويل.

يأخذ البنك في إعتباره كافة التسهيلات المتعثرة والتي تم تصنيفها بدرجة تتراوح ما بين 8 إلى 10 ضمن الحسابات بالمرحلة 3.

مراجعة المراحل

من المؤشرات الرئيسية للتغيرات في جودة الائتمان لمحفظه القروض مقدار النقل بين المراحل، حيث يشير ذلك إلى ما إذا كانت محفظة القروض قد تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. مع وضع هذا الرأي في الاعتبار، أجرى البنك مراجعة نوعية للمحفظة لتعكس زيادة مخاطر الائتمان للعملاء المشاركين في القطاعات المتأثرة بشدة. تم تحديد مراجعة نوعية للعملاء ضمن الدرجة "6" حيث يكون تأثير القطاع شديداً ونقلها إلى المرحلة 2، لتعكس زيادة مخاطر الائتمان.

يراعي البنك الأصل المالي كأصل "بلا تعثر" (أي لم يعد منخفض القيمة) وبالتالي يعيد تصنيفه من المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أي من معايير انخفاض القيمة الائتمانية. وبالنسبة للتسهيلات منخفضة القيمة التي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، فينبغي اجتياز فترة التأخر في سداد الالتزامات (إن وجدت) والوفاء بالمدفوعات المجدولة (على أساس جاري لها جميعاً) لمدة سنة واحدة على الأقل أو كما هي محددة من قبل البنك لكي يتم النظر في تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 2/ المرحلة 1. كما يأخذ البنك في اعتباره إرشادات بنك الكويت المركزي ذات الصلة قبل إعادة تصنيف أي تسهيل ائتماني بين المراحل. إن فترة التصحيح المقدره بمدى سنة واحدة لا تطبق على التسهيلات الاستهلاكية والمقسطة.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف إلى البنوك والعملاء في خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

احتمالية التعثر

تقضي سياسة البنك بتقييم مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل الممارسات العالمية وتضمن الشفافية والاتساق بما يتيح المقارنة بين الملتزمين. يستخدم البنك أداة موديز لتصنيف المخاطر بغرض تصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لأداة موديز لتصنيف المخاطر، يتم تصنيف كافة المقترضين بناءً على تقييمات مالية وتجارية. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الدين، في حين يستند التقييم التجاري إلى مخاطر القطاع وجودة الإدارة ووضع الشركة.

يستند الإطار المطبق من قبل البنك في احتساب احتمالية التعثر إلى تصنيف مخاطر الملتزم والتعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وطبقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم مراعاة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). ويستعين البنك بأدوات تصنيف قياسية خاصة بقطاع الأعمال لتقييم التصنيفات/ الدرجات التي يتم الاستفادة منها في عملية تقدير احتمالية التعثر. وتتيح هذه الأداة القدرة على تحليل الأعمال واستنتاج تصنيفات المخاطر على مستوى الملتزم والتسهيل على حد سواء. يدعم هذا التحليل استخدام عوامل مالية وكذلك عوامل ذاتية غير مالية. كما يستعين البنك بتصنيفات خارجية من قبل وكالات تصنيف معروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى 12 شهراً وعلى مدى فترة عمر الأداة، وذلك استناداً إلى تخصيص المرحلة الخاص بالملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير البنك لجودة الموجودات المستقبلية. تنتج احتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل من أداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما يقوم البنك بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد في فترة زمنية معينة باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

بالنسبة للخدمات المصرفية الاستهلاكية، يتم مراقبة سلوك المقترض في السداد بصفة دورية. إن القروض الاستهلاكية غير مكفولة بضمان بشكل عام، ولكن يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال شرط "تحويل الراتب" الذي يتطلب من صاحب العمل الخاص بالعميل دفع راتبه مباشرة إلى حساب الراتب الخاص ببنك الخليج. إذا لم يتم قيد الرواتب ولم تكن هناك أموال في الحسابات، فإن الحسابات تصبح متأخرة السداد. يتم الاستعانة بأيام التأخر في السداد لتحديد مخاطر الائتمان بالنسبة للعملاء من الأفراد. كما تخضع طلبات القروض لعملية تقييم تتضمن "بطاقة الدرجات" بناءً على قرارات البنك التي يعاد التحقق منها بانتظام. إضافة إلى ذلك، تخضع كافة طلبات الائتمان الاستهلاكي للفحص الائتماني من خلال وكالات التصنيف الائتماني لمعلومات الائتمان لتقييم الجدارة الائتمانية ومديونية المتقدم للائتمان. تم تصنيف احتمالية التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للعملاء من الأفراد إلى مجموعات تتشارك خصائص المخاطر المتماثلة.

بالنسبة للأدوات المالية في الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات السوق النقدي ومحافظ الموجودات الأخرى، يتم الاستعانة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. ويتم مراقبة وتحديث التصنيفات المعلنة تلك باستمرار.

إيضاحات حول البيانات المالية

يطبق البنك حدود دنيا لاحتمالية التعثر على مدى 12 شهراً بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية غير المدرجة ضمن فئة الاستثمار وبنسبة 0.75%. للتسهيلات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار. ومع ذلك، لا تطبق هذه الحدود الدنيا على القروض الاستهلاكية والسكنية والتمويل وكذلك على التسهيلات الائتمانية إلى الحكومات والبنوك ذات تصنيف ائتماني خارجي لفئة الاستثمار.

الخسائر الناتجة عن التعثر

إن الخسائر الناتجة عن التعثر هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التعثر. ويقوم البنك بتقدير معاملات الخسائر الناتجة عن التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات مقابل الأطراف المقابلة المتعثرة. وبالنسبة للتسهيلات المكفولة بضمانات، يطبق البنك حد أدنى للاستقطاع إلى قيمة الضمان المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، يأخذ البنك في اعتباره نسبة 50% كحد أدنى من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون ذات الأولوية ونسبة 75% من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون المساندة المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

مستجدات كوفيد-19: قام البنك بإجراء تحديث على نماذج احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر المستخدمة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة مع الخبرة السابقة لتحديد الروابط بين التغيرات في الظروف الاقتصادية وسلوك العملاء. طبق البنك أحدث التوجيهات حول بيانات الاقتصاد الكلي لتعكس الظروف الاقتصادية الحالية في نموذج احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر. قام البنك أيضاً بتطبيق توجيهات الإدارة في تقييم خسائر الائتمان المتوقعة لقطاع الأفراد نظراً لأنه من المتوقع أن يتأثر موظفو قطاعات أعمال محددة في القطاع الخاص أكثر من غيرهم بسبب فيروس كوفيد-19. تنعكس هذه التعديلات وتوجيهات الإدارة في متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

التعرض للمخاطر عند التعثر

يمثل التعرض للمخاطر عند التعثر المبلغ الذي يدين به الملتزم إلى البنك في تاريخ التعثر. يراعي البنك حالات التعرض للمخاطر المتغيرة التي قد تزيد من حالات التعرض للمخاطر بالإضافة إلى الائتمان المسحوب. وتنشأ حالات التعرض هذه عن الحدود غير المسحوبة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، سيضمن التعرض القيم داخل وخارج الميزانية العمومية طبقاً لعامل تحويل الائتمان المنصوص عليه طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأداة منذ الاعتراف المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وأجرى البنك تحليلاً سابقاً وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها، على سبيل المثال وليس الحصر، الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، والانفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم كل من التوجهات الحالية والمتوقعة لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستناد إلى المعلومات المستقبلية يؤدي إلى زيادة درجة الأحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

مستجدات كوفيد-19: نظراً لكون نموذج انخفاض القيمة الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذجاً مستقبلياً، يجب على البنك مراعاة مجموعة من السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المحتملة واحتماليتها لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة. خلال سنة 2020 و2021، تأثرت البيانات الاقتصادية نتيجة لإجراءات الإغلاق وحالات عدم اليقين التي واجهتها الأنشطة الاقتصادية، وعليه واجه البنك صعوبات في تقييم مدى تأثير ذلك في ضوء النماذج المستقبلية الحالية المطبقة. لذلك، تم إجراء التعديلات على النماذج، حسبما هو ملائم، استناداً إلى الأحكام الائتمانية الصادرة عن الخبراء.

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستعين البنك بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمانات وعوائد التنازل عن العقود وغير ذلك من أشكال الحماية لضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان متى أمكن ذلك. تتضمن اتفاقيات قروض البنك أيضاً ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الائتمانية لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الائتمانية حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك، عند الضرورة، من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والأسهم غير المسعرة والعقارات (أراضي ومباني) والودائع الثابتة محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة.

كما في 31 ديسمبر 2021، خضعت نسبة 27% (2020: 26%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمانات.

يتبع البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركيز زائد لأي فئة معينة من الموجودات ضمن الضمانات.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبنود الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى من تركيز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الصلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للبنك حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

| الحد الأقصى للتعرض | الحد الأقصى للتعرض | وفقاً لفئة الموجودات المالية |
|--------------------|--------------------|---|
| 2020 | 2021 | |
| ألف دينار كويتي | ألف دينار كويتي | |
| 1,054,570 | 883,438 | النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق) |
| 108,500 | 74,000 | سندات خزينة حكومة الكويت |
| 280,724 | 281,197 | سندات بنك الكويت المركزي |
| 3,033 | 124,642 | ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى |
| 192,063 | 278,451 | قروض وسلف للبنوك |
| | | قروض وسلف للعملاء: |
| | | - قروض للشركات |
| 2,449,947 | 2,694,332 | |
| | | - قروض استهلاكية |
| 1,666,590 | 1,863,754 | |
| | | استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13) |
| 136,694 | 107,071 | |
| 36,780 | 61,273 | موجودات أخرى |
| 5,928,901 | 6,368,158 | الإجمالي |
| 2,361,808 | 2,404,830 | مطلوبات محتملة والتزامات |
| 8,017 | 35,050 | عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية) |
| 2,369,825 | 2,439,880 | الإجمالي |
| 8,298,726 | 8,808,038 | إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان |

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة التركيز الجوهري لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل فردي ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة تعرض إجمالية لمخاطر القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2021 نسبة 12.4% (2020: 12.2%).

إيضاحات حول البيانات المالية

| 2020 | | 2021 | | |
|---|------------------------------|---|------------------------------|----------------------------------|
| بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي | الموجودات ألف دينار كويتي | بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي | الموجودات ألف دينار كويتي | |
| | | | | المنطقة الجغرافية: |
| | | | | داخلية (الكويت) |
| 1,958,911 | 4,692,855 | 1,922,166 | 4,983,925 | منطقة الشرق الأوسط الأخرى |
| 78,627 | 785,261 | 202,455 | 1,161,217 | أوروبا |
| 99,087 | 378,116 | 105,329 | 131,637 | الولايات المتحدة الأمريكية وكندا |
| 24,501 | 26,723 | 24,288 | 49,942 | آسيا والمحيط الهادي |
| 208,699 | 18,309 | 185,642 | 24,345 | بقية دول العالم |
| - | 27,637 | - | 17,092 | |
| 2,369,825 | 5,928,901 | 2,439,880 | 6,368,158 | |

| 2020 | | 2021 | | |
|---|------------------------------|---|------------------------------|---------------|
| بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي | الموجودات ألف دينار كويتي | بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي | الموجودات ألف دينار كويتي | |
| | | | | قطاع الأعمال: |
| | | | | شخصية |
| 5,179 | 1,843,041 | 46,362 | 2,042,570 | مالية |
| 501,593 | 1,140,810 | 494,106 | 1,194,003 | تجارة |
| 574,196 | 414,557 | 622,861 | 446,317 | نפט خام وغاز |
| 92,411 | 103,365 | 97,450 | 125,762 | إنشاءات |
| 586,051 | 228,849 | 621,214 | 187,089 | حكومية |
| 122,682 | 1,030,747 | 67,858 | 1,162,555 | صناعية |
| 134,668 | 265,089 | 116,887 | 311,845 | عقارات |
| 86,448 | 703,384 | 135,802 | 746,350 | أخرى |
| 266,597 | 199,059 | 237,340 | 151,667 | |
| 2,369,825 | 5,928,901 | 2,439,880 | 6,368,158 | |

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، تنتج مخاطر الملتزمين عن استخدام توقعات تشمل فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية تعثر الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيلات أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيلات الرئيسية غير المكفول بضمان.

إن تصنيفات مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة تدرج بصورة عامة في ثلاث فئات وهي بالتحديد: "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة". إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" تتمثل في تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "قياسية" تتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مقبولة" تتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية بالكامل. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسائر المالية المصنفة كـ "مقبولة" على أنها أعلى من حالات التعرض للمخاطر المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيفات مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسائر المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يخفض بشكل جوهري من مقدار الخسائر في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف تلك المخاطر.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز أغراض السداد كما يحددها بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف القروض والسلف لعملائه ضمن فئتين: قروض الشركات والقروض الاستهلاكية. تتضمن قروض الشركات التسهيلات الائتمانية ومنتجات التمويل التجاري لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات. كما تتضمن القروض الاستهلاكية تسهيلات استهلاكية ومقسطة وبطاقات ائتمانية وتسهيلات ائتمانية أخرى للأفراد ذوي رؤوس الأموال الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتيح ذلك للبنك إمكانية تنوع محفظته لقطاعات فرعية متنوعة لتسهيل تحليل وتعزيز إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحفظة

يقوم البنك باحتساب المتوسط المرجح لمعدل تصنيف المخاطر الذي يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يقوم البنك بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب بعد الأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهمون.

البنية التحتية للائتمان

لدى البنك وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الإدارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان/المخاطر ونظم طلبات الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. لدى البنك حالياً نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لمنتجات الائتمان إلى أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة البنك إلى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل السياسات الدولية وتتيح الشفافية والاتساق بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر وذلك لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعي التقييم المالي الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

تتقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدى فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً التقييم النوعي للعمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية

يوضح الجدول التالي الجودة الائتمانية حسب فئة الموجودات المالية لبنود بيان المركز المالي استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني الخاص بالبنك.

| 2021 | غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة | | | |
|--|------------------------------------|---------------------------|---------------------------|---|
| | مرتفعة ألف دينار كويتي | قياسية ألف دينار كويتي | مقبولة ألف دينار كويتي | متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي |
| النقد والتقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق) | 848,715 | 34,790 | - | 883,505 |
| سندات خزينة حكومة الكويت | 74,000 | - | - | 74,000 |
| سندات بنك الكويت المركزي | 281,197 | - | - | 281,197 |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى | 124,645 | - | - | 124,645 |
| قروض وسلف للبنوك | 246,742 | 33,245 | - | 279,987 |
| قروض وسلف للعملاء: | | | | |
| - قروض شركات | 2,130,475 | 703,523 | 78,906 | 5,640 |
| - قروض استهلاكية | 1,683,995 | 56,646 | - | 131,330 |
| استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13) | 107,241 | - | - | - |
| موجودات أخرى | 61,273 | - | - | - |
| | 5,558,283 | 828,204 | 78,906 | 136,970 |

| 2020 | غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة | | | |
|--|------------------------------------|---------------------------|---------------------------|---|
| | مرتفعة ألف دينار كويتي | قياسية ألف دينار كويتي | مقبولة ألف دينار كويتي | متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي |
| النقد والتقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق) | 1,009,132 | 45,487 | - | 1,054,619 |
| سندات خزينة حكومة الكويت | 108,500 | - | - | 108,500 |
| سندات بنك الكويت المركزي | 280,724 | - | - | 280,724 |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى | 3,033 | - | - | 3,033 |
| قروض وسلف للبنوك | 170,262 | 22,958 | - | 193,220 |
| قروض وسلف للعملاء: | | | | |
| - قروض شركات | 2,005,890 | 591,203 | 30,341 | 22,664 |
| - قروض استهلاكية | 1,555,180 | 42,686 | - | 84,629 |
| استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13) | 136,775 | - | - | - |
| موجودات أخرى | 36,780 | - | - | - |
| | 5,306,276 | 702,334 | 30,341 | 107,293 |

تم تأخير سداد نسبة 91% (2020: 70%) من الأرصدة متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة لأقل من 60 يوماً ونسبة 9% (2020: 30%) تتراوح ما بين 60 - 90 يوماً.

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية وفقاً للفئة

| 2021 | مجموع التعرض ألف دينار كويتي | مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي | القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي |
|--------------------|---------------------------------|---------------------------------------|--|
| قروض وسلف للعملاء: | | | |
| - قروض شركات | 29,057 | 4,268 | 24,089 |
| - قروض استهلاكية | 18,756 | 8,432 | 339 |
| | 47,813 | 12,700 | 24,428 |
| 2020 | مجموع التعرض ألف دينار كويتي | مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي | القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي |
| قروض وسلف للعملاء: | | | |
| - قروض شركات | 49,710 | 7,163 | 24,226 |
| - قروض استهلاكية | 1,769 | 995 | 260 |
| | 51,479 | 8,158 | 24,486 |

المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر الائتمان

إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعمل ما عند الضرورة. ومع ذلك فإن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن هذه الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود صرف العملات الأجنبية. تسمح عقود صرف العملات الأجنبية للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود صرف العملات الأجنبية معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي تم تحديدها لصالح البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

يتم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 28. تمت إدارة التعرض لمخاطر الائتمان كجزء ضمن الحدود الشاملة للقروض الممنوحة للعملاء.

فيما يلي تحليل القيم الدفترية للتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية: القروض والسلف إلى البنوك والعملاء والتسهيلات غير النقدية: المطلوبات المحتملة والالتزامات) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة استناداً إلى معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

إيضاحات حول البيانات المالية

فيما يلي تحليل الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية (التسهيلات النقدية وغير النقدية) المحسوبة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

| في 31 ديسمبر 2021 | المرحلة 1 ألف دينار كويتي | المرحلة 2 ألف دينار كويتي | المرحلة 3 ألف دينار كويتي | الإجمالي ألف دينار كويتي |
|---|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|
| قروض وسلف للبنوك والعملاء: | | | | |
| - مرتفعة | 4,045,828 | 13,547 | - | 4,059,375 |
| - قياسية | 611,039 | 182,375 | - | 793,414 |
| - مقبولة | - | 78,906 | - | 78,906 |
| - متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة | 94,130 | 42,840 | - | 136,970 |
| - منخفضة القيمة | - | - | 49,650 | 49,650 |
| | <u>4,750,997</u> | <u>317,668</u> | <u>49,650</u> | <u>5,118,315</u> |
| رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2021 | 40,972 | 75,196 | 55,810 | 171,978 |
| التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل | | | | |
| - التحويل إلى المرحلة 1 | 5,070 | (1,483) | (3,587) | - |
| - التحويل إلى المرحلة 2 | (2,505) | 5,485 | (2,980) | - |
| - التحويل إلى المرحلة 3 | (234) | (1,845) | 2,079 | - |
| خسائر/الإفراج) الائتمان المتوقعة المحملة للسنة | (1,579) | 18,919 | 42,506 | 59,846 |
| الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة | - | - | (43,193) | (43,193) |
| رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021 | <u>41,724</u> | <u>96,272</u> | <u>50,635</u> | <u>188,631</u> |

| في 31 ديسمبر 2020 | المرحلة 1 ألف دينار كويتي | المرحلة 2 ألف دينار كويتي | المرحلة 3 ألف دينار كويتي | الإجمالي ألف دينار كويتي |
|---|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|
| قروض وسلف للبنوك والعملاء: | | | | |
| - مرتفعة | 3,678,518 | 51,742 | - | 3,730,260 |
| - قياسية | 476,707 | 180,140 | - | 656,847 |
| - مقبولة | - | 30,341 | - | 30,341 |
| - متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة | 91,439 | 15,854 | - | 107,293 |
| - منخفضة القيمة | - | - | 52,551 | 52,551 |
| | <u>4,246,664</u> | <u>278,077</u> | <u>52,551</u> | <u>4,577,292</u> |
| رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2020 | 33,692 | 107,625 | 48,625 | 189,942 |
| التأثير الناتج عن التحويل بين المراحل | | | | |
| - التحويل إلى المرحلة 1 | 6,108 | (1,243) | (4,865) | - |
| - التحويل إلى المرحلة 2 | (1,294) | 3,719 | (2,425) | - |
| - التحويل إلى المرحلة 3 | (81) | (36,546) | 36,627 | - |
| خسائر الائتمان المتوقعة المحملة للسنة | 2,547 | 1,641 | 58,612 | 62,800 |
| الإفراج عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات المشطوبة | - | - | (80,764) | (80,764) |
| رصيد خسائر الائتمان المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020 | <u>40,972</u> | <u>75,196</u> | <u>55,810</u> | <u>171,978</u> |

حساسية خسائر الائتمان المتوقعة

لقد وضعت الإدارة في اعتبارها حساسية نتائج خسائر الائتمان المتوقعة للتوقعات الاقتصادية كجزء من عملية حوكمة خسائر الائتمان المتوقعة. وفي ضوء حالات عدم التيقن المتضمنة بها والتأثير الاقتصادي للجائحة الحالية، استخدم البنك على أساس تحفظي ترجيحاً أعلى للسيناريو التنازلي المطروح لمتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المستخدمة في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. وينعكس الترجيح في قياس خسائر الائتمان المتوقعة. وبالتالي، يتم التطرق للبنك بالشكل الكافي فيما يخص أي تحليل للحساسية في حالة استخدام البنك للسيناريو التنازلي فقط. علاوة على ذلك، يدرج البنك مخصص إجمالي بنسبة 37% زائد عن خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية (إيضاح 12) لأية زيادة في خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن الحساسية.

ب. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض القطاع المصرفي عادةً لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لأوجه عدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وبالتالي يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المحتفظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للإيرادات الشاملة الأخرى للسندات ذات معدلات الفائدة الثابتة/المتغيرة المحتفظ بها في نهاية السنة.

| في 31 ديسمبر 2021 | المرحلة 1 ألف دينار كويتي | المرحلة 2 ألف دينار كويتي | المرحلة 3 ألف دينار كويتي | الإجمالي ألف دينار كويتي |
|--|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|
| قروض وسلف للبنوك والعملاء: | | | | |
| - مرتفعة | 4,045,828 | 13,547 | - | 4,059,375 |
| - قياسية | 611,039 | 182,375 | - | 793,414 |
| - مقبولة | - | 78,906 | - | 78,906 |
| - متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة | 94,130 | 42,840 | - | 136,970 |
| - منخفضة القيمة | - | - | 49,650 | 49,650 |
| | <u>4,750,997</u> | <u>317,668</u> | <u>49,650</u> | <u>5,118,315</u> |

| في 31 ديسمبر 2020 | المرحلة 1 ألف دينار كويتي | المرحلة 2 ألف دينار كويتي | المرحلة 3 ألف دينار كويتي | الإجمالي ألف دينار كويتي |
|--|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|
| قروض وسلف للبنوك والعملاء: | | | | |
| - مرتفعة | 3,678,518 | 51,742 | - | 3,730,260 |
| - قياسية | 476,707 | 180,140 | - | 656,847 |
| - مقبولة | - | 30,341 | - | 30,341 |
| - متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة | 91,439 | 15,854 | - | 107,293 |
| - منخفضة القيمة | - | - | 52,551 | 52,551 |
| | <u>4,246,664</u> | <u>278,077</u> | <u>52,551</u> | <u>4,577,292</u> |

| في 31 ديسمبر 2021 | المرحلة 1 ألف دينار كويتي | المرحلة 2 ألف دينار كويتي | المرحلة 3 ألف دينار كويتي | الإجمالي ألف دينار كويتي |
|---------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|
| مطلوبات محتملة والتزامات: | | | | |
| - مرتفعة | 1,953,110 | 15,120 | - | 1,968,230 |
| - قياسية | 234,532 | 151,009 | - | 385,541 |
| - مقبولة | - | 31,718 | - | 31,718 |
| - منخفضة القيمة | - | - | 19,341 | 19,341 |
| | <u>2,187,642</u> | <u>197,847</u> | <u>19,341</u> | <u>2,404,830</u> |

| في 31 ديسمبر 2020 | المرحلة 1 ألف دينار كويتي | المرحلة 2 ألف دينار كويتي | المرحلة 3 ألف دينار كويتي | الإجمالي ألف دينار كويتي |
|---------------------------|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|
| مطلوبات محتملة والتزامات: | | | | |
| - مرتفعة | 2,022,812 | 11,034 | - | 2,033,846 |
| - قياسية | 198,411 | 80,615 | - | 279,026 |
| - مقبولة | - | 30,547 | - | 30,547 |
| - منخفضة القيمة | - | - | 18,389 | 18,389 |
| | <u>2,221,223</u> | <u>122,196</u> | <u>18,389</u> | <u>2,361,808</u> |

إيضاحات حول البيانات المالية

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل وحقوق الملكية (الدخل الشامل)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

| العملة | 2021 | | | 2020 | | |
|--------------|-----------------------|------------------------|---|-----------------------|---|---|
| | التغير في سعر الفائدة | التأثير على بيان الدخل | التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي | التغير في سعر الفائدة | التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي | التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي |
| دينار كويتي | 25 (+) | 2,154 | (2) | 25 (+) | 2,180 | - |
| دولار أمريكي | 25 (+) | 797 | - | 25 (+) | 699 | - |

ج. مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعلته الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويلتزم البنك بالحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي وكافة الحدود المعتمدة داخلياً. ويتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المقررة.

استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على بيان الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

| العملة | 2021 | | | 2020 | | |
|--------------|-----------------------------|------------------------|---|-----------------------------|---|---|
| | نسبة التغير في سعر العملة % | التأثير على بيان الدخل | التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي | نسبة التغير في سعر العملة % | التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي | التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي |
| دولار أمريكي | +5 | (171) | 107 | +5 | (178) | 107 |

يتم الاحتفاظ باستثمارات البنك في محفظة متنوعة من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي تستثمر في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملة مختلفة والتي لا يمكن قياس أداؤها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بعينها. لم يتم مراعاة سوى التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية في تحليل الحساسية.

د. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهريّة. ومخاطر السيولة هي المخاطر المتتالية التي يمكن أن تنتج عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقد.

تشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للبنك. بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات تقوم مجموعة الخزينة بإدارة السيولة وعمليات التمويل لدى البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة وفقاً لما يراه مناسباً للوفاء بمسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في ظل الظروف الصعبة.

يقوم البنك بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل 3 فيما يخص نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. إن الغرض من نسبة تغطية السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى البنك عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتشمل فترة 30 يوماً من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمصادر تمويل مستقرة لتغطية متطلبات التمويل على المدى القصير والطويل.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: توقع التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة ومراقبة تركيز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملائم على كبار المودعين من الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك لمواكبة الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

يتم أيضاً الحد من مخاطر السيولة من خلال الالتزام بمتطلبات السيولة الصارمة الخاصة ببنك الكويت المركزي. استجابة لتفشي فيروس كوفيد-19، طبق بنك الكويت المركزي تخفيفاً مؤقتاً على معدلات السيولة الرقابية حتى 31 ديسمبر 2021، يتمثل في: الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة بمعدل 80% (2020: 80%) والحد الأدنى من نسبة صافي التمويل المستقر بمعدل 80% (2020: 80%)؛ وحدود عدم تطابق مقياس الاستحقاقات لفترات زمنية محددة بمعدل: 20% لمدة 7 أيام أو أقل (2020: 20%)؛ و30% لمدة شهر واحد أو أقل (2020: 30%)؛ و40% لمدة 3 أشهر أو أقل (2020: 40%)؛ و50% لمدة 6 أشهر أو أقل (2020: 50%)؛ وفرض شرط الاحتفاظ بنسبة 15% (2020: 15%) من ودايع العملاء بالدينار الكويتي في سندات خزينة حكومة الكويت وأرصدة الحساب الجاري / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و / أو أي أدوات مالية أخرى يصدرها بنك الكويت المركزي والامتثال لنسبة القرض إلى الودائع بمعدل 100% (2020: 100%).

وفي سبيل مواجهة تفشي فيروس كوفيد-19، قام البنك بتقييم مركز السيولة ووضع التمويل من خلال مراقبة تدفقاته النقدية وتوقعاته عن كئيب وتعزيز احتياطي السيولة من خلال المدفوعات الانتقائية وزيادة الودائع المحلية. يواصل البنك مراقبة مركز السيولة لديه والمخاطر الناتجة عن أزمة كوفيد-19.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استناداً إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها فترة استحقاق تعاقدية تستند إلى توقعات الإدارة):

| في 31 ديسمبر 2021: | حتى شهر واحد ألف دينار كويتي | من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي | من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | من 1 إلى 3 سنوات ألف دينار كويتي | أكثر من 3 سنوات ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|-----------------------------------|------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|---------------------------------|-------------------------|
| الموجودات: | | | | | | | |
| النقد والنقد المعادل | 942,495 | - | - | - | - | - | 942,495 |
| سندات خزينة حكومة الكويت | 11,000 | 15,000 | - | 26,000 | 19,500 | 2,500 | 74,000 |
| سندات بنك الكويت المركزي | 48,485 | 123,232 | 109,480 | - | - | - | 281,197 |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى | - | 124,642 | - | - | - | - | 124,642 |
| قروض وسلف للبنوك | 233 | 5,434 | 15,001 | 67,928 | 189,855 | - | 278,451 |
| قروض وسلف للعملاء | 239,970 | 597,624 | 225,010 | 656,986 | 603,203 | 2,235,293 | 4,558,086 |
| استثمارات في أوراق مالية | - | 13,593 | 25,684 | 13,561 | 50,215 | 38,888 | 141,941 |
| موجودات أخرى | 26,188 | 935 | 30,507 | 2,371 | 60,319 | 385 | 120,705 |
| مباني ومعدات | - | - | - | - | - | 34,393 | 34,393 |
| مجموع الموجودات | 1,268,371 | 880,460 | 405,682 | 766,846 | 923,092 | 2,311,459 | 6,555,910 |
| المطلوبات: | | | | | | | |
| المستحق للبنوك | 59,850 | 163,934 | 248,689 | 123,028 | - | - | 595,501 |
| ودائع من المؤسسات المالية | 257,087 | 201,403 | 157,335 | 42,975 | 14,369 | - | 673,169 |
| ودائع العملاء | 2,489,572 | 776,486 | 498,483 | 497,863 | 41,591 | - | 4,303,995 |
| أموال مقترضة أخرى | - | - | - | - | 165,000 | 50,000 | 215,000 |
| مطلوبات أخرى | 32,247 | 30,604 | 8,934 | 7,449 | 22,519 | - | 101,753 |
| إجمالي المطلوبات | 2,838,756 | 1,172,427 | 913,441 | 671,315 | 243,479 | 50,000 | 5,889,418 |

إيضاحات حول البيانات المالية

| في 31 ديسمبر 2020 | حتى شهر واحد ألف دينار كويتي | من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي | من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | من 1 إلى 3 سنوات ألف دينار كويتي | أكثر من 3 سنوات ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|-----------------------------------|------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|---------------------------------|-------------------------|
| الموجودات: | | | | | | | |
| النقد والتفد المعادل | 1,105,925 | - | - | - | - | - | 1,105,925 |
| سندات خزينة حكومة الكويت | - | - | 17,500 | 17,000 | 57,500 | 16,500 | 108,500 |
| سندات بنك الكويت المركزي | 62,973 | 123,220 | 94,531 | - | - | - | 280,724 |
| ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى | - | 3,033 | - | - | - | - | 3,033 |
| قروض وسلف للبنوك | 633 | 442 | 26 | 41,171 | 149,791 | - | 192,063 |
| قروض وسلف للعملاء | 182,428 | 679,930 | 239,945 | 473,023 | 577,383 | 1,963,828 | 4,116,537 |
| استثمارات في أوراق مالية | 8,190 | - | 15,144 | 9,001 | 74,175 | 68,345 | 174,855 |
| موجودات أخرى | 27,464 | 1,165 | 5,723 | 2,511 | 59,772 | 383 | 97,018 |
| مباني ومعدات | - | - | - | - | - | 34,053 | 34,053 |
| مجموع الموجودات | 1,387,613 | 807,790 | 372,869 | 542,706 | 918,621 | 2,083,109 | 6,112,708 |
| المطلوبات: | | | | | | | |
| المستحق للبنوك | 136,934 | 72,744 | 218,826 | 122,039 | - | - | 550,543 |
| ودائع من المؤسسات المالية | 260,266 | 220,557 | 126,045 | 98,469 | - | - | 705,337 |
| ودائع العملاء | 2,197,683 | 929,904 | 431,114 | 463,464 | 11,554 | - | 4,033,719 |
| أموال مقترضة أخرى | - | - | - | - | 100,000 | - | 100,000 |
| مطلوبات أخرى | 23,365 | 23,466 | 8,355 | 8,478 | 22,081 | - | 85,745 |
| إجمالي المطلوبات | 2,618,248 | 1,246,671 | 784,340 | 692,450 | 133,635 | - | 5,475,344 |

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشتقة لدى البنك في 31 ديسمبر استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصصة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار، يتم التعامل معها كما لو تم إرسال الإخطار فوراً.

| في 31 ديسمبر 2021 | أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي | من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي | من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | من 1 إلى 3 سنوات ألف دينار كويتي | أكثر من 3 سنوات ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|-------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|---------------------------------|-------------------------|
| المطلوبات المالية: | | | | | | | |
| المستحق للبنوك | 59,999 | 164,603 | 373,818 | - | - | - | 598,420 |
| ودائع من المؤسسات المالية | 257,539 | 202,886 | 203,170 | 14,611 | - | - | 678,206 |
| ودائع العملاء | 2,491,250 | 782,452 | 1,009,715 | 42,478 | - | - | 4,325,895 |
| أموال مقترضة أخرى | 512 | 991 | 4,566 | 228,277 | - | - | 234,346 |
| مطلوبات أخرى | 32,247 | 30,604 | 16,383 | 22,519 | - | - | 101,753 |
| إجمالي المطلوبات غير المخصصة | 2,841,547 | 1,181,536 | 1,607,652 | 307,885 | - | - | 5,938,620 |

| في 31 ديسمبر 2020 | أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي | من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي | من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي | أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|-------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|---------------------------------|-------------------------|
| المطلوبات المالية: | | | | | | | |
| المستحق للبنوك | 66,773 | 5,003 | 432,713 | 51,571 | - | - | 556,060 |
| ودائع من المؤسسات المالية | 85,458 | 202,602 | 354,670 | 67,439 | - | - | 710,169 |
| ودائع العملاء | 1,742,541 | 251,169 | 1,824,113 | 235,288 | - | - | 4,053,111 |
| أموال مقترضة أخرى | - | 1,479 | 4,521 | 102,482 | - | - | 108,482 |
| مطلوبات أخرى | 23,365 | 23,466 | 16,833 | 22,081 | - | - | 85,745 |
| إجمالي المطلوبات غير المخصصة | 1,918,137 | 483,719 | 2,632,850 | 478,861 | - | - | 5,513,567 |

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بالمطلوبات المحتملة لدى البنك:

| في 31 ديسمبر 2021 | أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي | من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي | من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي | أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|-----------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|---------------------------------|-------------------------|
| مطلوبات محتملة | 18,759 | 37,240 | 285,325 | 440,062 | 682,276 | 1,463,662 | 2,404,830 |
| التزامات | 5,756 | 9,417 | 113,132 | 281,053 | 531,810 | 941,168 | 2,404,830 |

| في 31 ديسمبر 2020 | أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي | من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي | من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار كويتي | أكثر من 5 سنوات ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|-------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|---------------------------------|-------------------------|
| مطلوبات محتملة | 23,323 | 13,948 | 212,903 | 528,585 | 601,020 | 1,379,779 | 2,361,808 |
| التزامات | 6,238 | 4,131 | 65,901 | 298,995 | 606,764 | 982,029 | 2,361,808 |

يوضح الجدول التالي انتهاء فترة الاستحقاق التعاقدية الخاصة بمراكز عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لدى البنك:

| المشتقات | أقل من شهر واحد ألف دينار كويتي | من 1 إلى 3 أشهر ألف دينار كويتي | من 3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي | من 6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي | المجموع ألف دينار كويتي |
|--------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------|-----------------------------------|-------------------------|
| في 31 ديسمبر 2021: | - | - | - | 6,851 | 6,851 |
| تحويل العملات الأجنبية الآجلة | | | | | |
| في 31 ديسمبر 2020: | 383 | 2,874 | 1,978 | 5,235 | 10,470 |
| تحويل العملات الأجنبية الآجلة | | | | | |

هـ. مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن أدوات رقابة داخلية غير كافية أو تؤدي إلى الفشل أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

إيضاحات حول البيانات المالية

يتم مراقبة مخاطر التشغيل من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية داخل القسم المختص بإدارة المخاطر. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة والإشراف على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تلتزم إدارة مخاطر التشغيل بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات بتاريخ 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة مخاطر التشغيل لدى البنوك.

و. مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن جزءاً من استثمارات البنك يتم الاحتفاظ به في محفظة متنوعة من صناديق مدارة والتي تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أداؤها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في أسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

| مؤشرات السوق | نسبة التغير في أسعار الأسهم % | التأثير على بيان الدخل الدخل الشامل ألف دينار كويتي | 2020 |
|----------------------------|-------------------------------|---|------|
| سوق الكويت للأوراق المالية | +5% | 552 | 605 |

ز. مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك تحمل فائدة ذات أسعار متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة حيث يحتفظ البنك بخيار السداد، لها فترة استحقاق أقل من سنة واحدة وبالتالي فإن البنك لا يتعرض لمخاطر المدفوعات مقدماً بصورة جوهرية.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تعادل قيمتها العادلة تقريباً، وينطبق هذا أيضاً على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها فترة استحقاق محددة وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات فائدة متغيرة. لم يتم إجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

| في 31 ديسمبر 2021 | المستوى 1 ألف دينار كويتي | المستوى 2 ألف دينار كويتي | المستوى 3 ألف دينار كويتي | الإجمالي ألف دينار كويتي |
|--|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|
| موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى: | | | | |
| أوراق مالية | 11,038 | 686 | 23,146 | 34,870 |
| أوراق دين مالية | - | 3,015 | - | 3,015 |
| | 11,038 | 3,701 | 23,146 | 37,885 |

| في 31 ديسمبر 2020 | المستوى 1 ألف دينار كويتي | المستوى 2 ألف دينار كويتي | المستوى 3 ألف دينار كويتي | الإجمالي ألف دينار كويتي |
|--|------------------------------|------------------------------|------------------------------|-----------------------------|
| موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى: | | | | |
| أوراق مالية | 12,104 | 642 | 25,415 | 38,161 |
| أوراق دين مالية | - | 201 | - | 201 |
| | 12,104 | 843 | 25,415 | 38,362 |

يحلل الجدول التالي الحركة ضمن المستوى 3 من الموجودات المالية:

| في 1 يناير ألف دينار كويتي | التغير في القيمة العادلة ألف دينار كويتي | إضافات ألف دينار كويتي | الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية ألف دينار كويتي | في 31 ديسمبر ألف دينار كويتي |
|--|--|---------------------------|--|---------------------------------|
| موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى: | | | | |
| 2021 | (1,627) | (632) | (10) | 23,146 |
| 2020 | [648] | 8,919 | 16 | 25,415 |

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 طبقاً لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

تم تحديد القيمة العادلة الموجبة والسالبة لعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة باستخدام مدخلات جوهرية من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2021، قُدرت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة بمبلغ **104,056 ألف دينار كويتي** (2020: 136,493 ألف دينار كويتي)، ومبلغ **105,235 ألف دينار كويتي** (المستوى 1) (2020: 118,551 ألف دينار كويتي) ومبلغ **لا شيء ألف دينار كويتي** (المستوى 2) (2020: 20,800 ألف دينار كويتي) على التوالي.

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرى البنك تحليل حساسية عن طريق تبين هذه الافتراضات بهامش معقول وليس هناك أي تأثير جوهرية.

إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية. ويعاد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استناداً إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

إيضاحات حول البيانات المالية

26. المطلوبات المحتملة والالتزامات

لوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، يقوم البنك بإبرام اتفاقيات حول العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءاً من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة هو كما يلي:

| | 2021 ألف دينار كويتي | 2020 ألف دينار كويتي |
|--|-------------------------|-------------------------|
| ضمانات | 1,177,918 | 1,135,900 |
| خطابات ائتمان وحوالات مقبولة | 285,744 | 243,879 |
| التزامات غير مسحوبة وغير قابلة للإلغاء | 17,542 | 23,947 |
| التزامات غير مسحوبة وقابلة للإلغاء | 923,626 | 958,082 |
| | 2,404,830 | 2,361,808 |

تتيح الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27. تحليل القطاعات

أ. وفقاً لوحدة الأعمال

الأعمال المصرفية التجارية

قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المكشوفة لدى البنوك وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.

الخزينة والاستثمارات

تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام سندات خزينة حكومة الكويت والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

| | الأعمال المصرفية التجارية | | الخزينة والاستثمارات | | المجموع | |
|--------------------------------|---------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|-------------------------|
| | 2021 ألف دينار كويتي | 2020 ألف دينار كويتي | 2021 ألف دينار كويتي | 2020 ألف دينار كويتي | 2021 ألف دينار كويتي | 2020 ألف دينار كويتي |
| إيرادات (خسائر) تشغيل | 143,334 | 137,109 | 12,492 | (239) | 155,826 | 136,870 |
| نتيجة القطاع | 66,744 | 52,015 | 10,708 | (1,646) | 77,452 | 50,369 |
| إيرادات غير موزعة | | | | | 14,232 | 21,398 |
| مصروف غير موزع | | | | | (49,579) | (42,968) |
| ربح السنة | | | | | 42,105 | 28,799 |
| موجودات القطاعات | 4,950,610 | 4,399,677 | 1,509,633 | 1,642,198 | 6,460,243 | 6,041,875 |
| موجودات غير موزعة | | | | | 95,667 | 70,833 |
| إجمالي الموجودات | 3,399,102 | 3,133,593 | 2,345,760 | 2,207,827 | 5,744,862 | 5,341,420 |
| مطلوبات القطاعات | | | | | 811,048 | 771,288 |
| مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة | | | | | | |
| إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية | | | | | 6,555,910 | 6,112,708 |

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية مبيّنة في إيضاح 24 أ. إن الإيرادات الناتجة من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2021 أو 2020.

28. المشتقات

يقوم البنك ضمن سياق أعماله العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمدة حتى فترة الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. يتم إدراج كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

| المبالغ الاسمية وفقاً للمدة حتى تاريخ الاستحقاق | | | |
|---|--|--|--------------------------------------|
| في 31 ديسمبر 2021: | القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي | القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي | إجمالي المبلغ الاسمي ألف دينار كويتي |
| | 7 | (4) | 6,851 |

أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:

| | | | | | |
|--|---|-----|-------|---|-------|
| المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة) عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة | 7 | (4) | 6,851 | - | 6,851 |
|--|---|-----|-------|---|-------|

| المبالغ الاسمية وفقاً للمدة حتى تاريخ الاستحقاق | | | |
|---|--|--|--------------------------------------|
| في 31 ديسمبر 2020: | القيمة العادلة الموجبة ألف دينار كويتي | القيمة العادلة السالبة ألف دينار كويتي | إجمالي المبلغ الاسمي ألف دينار كويتي |
| | 25 | (28) | 5,235 |

مشتقات محتفظ بها بغرض:

| | | | | | |
|--|----|------|-------|-------|-------|
| المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة) عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة | 25 | (28) | 5,235 | 3,257 | 1,978 |
|--|----|------|-------|-------|-------|

أنواع منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشرء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصاً لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم إبرام عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن المبادلات هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الائتمان الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة.

بالنسبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملة مختلفة.

إيضاحات حول البيانات المالية

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المتاجرة المشتقة لدى البنك بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. تتضمن أنشطة المبيعات عرض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تحقيق ربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها.

29. كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هو ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمين.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال بفاعلية للتحوط من المخاطر المتعلقة بالأعمال. كما يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال البنك من خلال تنفيذ عدة إجراءات من بينها تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ب إ/ 2014/336 تم إدراجها ضمن قسم " إدارة رأس المال والتوزيع " في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح النقدية المقترحة.

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات مدى كفاية رأس المال لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ب إ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

| | 2021 ألف دينار كويتي | 2020 ألف دينار كويتي |
|--|-------------------------|-------------------------|
| الموجودات المرجحة بالمخاطر | 4,827,656 | 4,576,070 |
| رأس المال المطلوب: 11.5% (2020: 11.5%) (إيضاح 3) | 555,180 | 526,248 |
| رأس المال المتاح | | |
| الشريحة 1 من رأس المال | 698,151 | 679,576 |
| الشريحة 2 من رأس المال | 108,912 | 155,537 |
| إجمالي رأس المال | 807,063 | 835,113 |
| معدل كفاية الشريحة 1 من رأس المال | 14.46% | 14.85% |
| إجمالي معدل كفاية رأس المال | 16.72% | 18.25% |

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ب إ/ 2014/342 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

| | 2021 ألف دينار كويتي | 2020 ألف دينار كويتي |
|------------------------|-------------------------|-------------------------|
| الشريحة 1 من رأس المال | 698,151 | 679,576 |
| إجمالي التعرض | 7,351,764 | 6,848,774 |
| معدل الرافعة المالية | 9.50% | 9.92% |

إن الإفصاحات المتعلقة بلوائح كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ب إ/ 2014//336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ب إ/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 و31 ديسمبر 2020، تم إدراجها ضمن فقرة "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

قائمة الفروع

1885588

الزهراء
داخلي: 6690 / 6699
فاكس: +965 25 246 896

السائبة الرئيسي - الفئار
داخلي: 6300 / 6309
فاكس: +965 25 716 554

الشعب ITM
داخلي: 6070 / 6078
فاكس: +965 22 664 176

جمعية السائبة
داخلي: 6050 / 6051
فاكس: +965 25 716 842

جنوب السرة ITM
داخلي: 6410 / 6419
فاكس: +965 25 213 073

حولي
داخلي: 6280 / 6289
فاكس: +965 22 653 941

مجمع كيوب
داخلي: 6831 / 6830

مشرف
داخلي: 6200 / 6209
فاكس: +965 25 392 812

ميدان حولي
داخلي: 6700 / 6709
فاكس: +965 25 628 504

بيان ITM
داخلي: 6180 / 6181
فاكس: +965 25 389 031

مبارك الكبير

العدان ITM
داخلي: 6090 / 6099
فاكس: +965 25 425 689

صباح السالم
داخلي: 6670 / 6679
فاكس: +965 25 512 160

الضروانية - مجمع مترو
الضروانية - مجمع مترو
داخلي: 6160 / 6163
فاكس: +965 24 732 545

جليب الشيوخ
داخلي: 6060 / 6068
فاكس: +965 24 341 710

خيطان
داخلي: 6320 / 6329
فاكس: +965 24 751 811

صباح الناصر
داخلي: 6610 / 6619
فاكس: +965 24 894 138

مطار الكويت الدولي T1
داخلي: 6869 / 6861

ميناء الشيوخ
داخلي: 6080 / 6083
فاكس: +965 24 813 350

الجهراء

الجهراء - جنوب غرب الجهراء
داخلي: 6350 / 6354
فاكس: +965 24 563 490

الصليخات
داخلي: 6470 / 6479
فاكس: +965 24 869 405

العيون
داخلي: 6630 / 6638
فاكس: +965 24 564 363

القيروان
داخلي: 6730 / 6737
فاكس: +965 24 663 052

جمعية الجهراء
داخلي: 6150 / 6154
فاكس: +965 24 555 173

سعد العبدالله
داخلي: 6785

حولي

الجابرية ITM
داخلي: 6400 / 6409
فاكس: +965 25 350 480

الرميثية
داخلي: 6190 / 6195
فاكس: +965 25 646 192

الرقبة
داخلي: 6430 / 6438
فاكس: +965 23 940 098

الصباحية
داخلي: 6660 / 6668
فاكس: +965 23 613 913

الضحيل - شارع الدبوس ITM
داخلي: 6040 / 6049
فاكس: +965 23 910 761

الضحيل - مجمع الكترونيات الغانم
داخلي: 6380 / 6389
فاكس: +965 23 916 865

المنقف
داخلي: 6260 / 6268
فاكس: +965 23 710 868

جابر العلي
داخلي: 6460 / 6466
فاكس: +965 23 833 748

صيحان
داخلي: 6340 / 6349
فاكس: +965 24 732 611

ميناء الزور
داخلي: 6110 / 6119
فاكس: +965 23 950 307

هدية
داخلي: 6140 / 6148
فاكس: +965 23 969 243

الضروانية

افتيوز
هاتف: 965 22 200 901
فاكس: 965 22 200 903

الشويخ
داخلي: 6290 / 6293
فاكس: +965 24 819 407

الضردوس
داخلي: 6390 / 6395
فاكس: +965 24 801 903

الضروانية - جمعية الضروانية
داخلي: 6600 / 6609
فاكس: +965 24 720 562

العاصمة

الدعية
داخلي: 6370 / 6378
فاكس: +965 22 729 990

السرة
داخلي: 6100 / 6101
فاكس: +965 25 314 002

الشرق - شارع أحمد الجابر
داخلي: 6680 / 6687
فاكس: +965 22 478 406

العديلية
داخلي: 6020 / 6029
فاكس: +965 22 564 031

الغزالي
داخلي: 6420 / 6422
فاكس: +965 24 827 470

المنصورية
داخلي: 6120 / 6126
فاكس: +965 22 555 379

النزهة
داخلي: 6360 / 6369
فاكس: +965 22 571 338

برج كريستال ITM
داخلي: 6841 / 6840

جابر الأحمد
داخلي: 6740 / 6744

ضاحية عبد الله السالم
داخلي: 6030 / 6034
فاكس: +965 22 529 256

فهد السالم
داخلي: 6279 / 6827
فاكس: +965 22 428 313

مبارك الكبير ITM
داخلي: 2002 / 2717
فاكس: +965 22 445 240

مجمع الوزارات
داخلي: 6170 / 6176
فاكس: +965 22 464 217

الأحمدي

الأحمدي
داخلي: 6240 / 6249
فاكس: +965 23 980 201



